وزارة الصحة
Ministry of Health

استراتيجية وزارة الصحة الأردنية
2030-2026

رعاية صحية متطورة ومستدامة.. لأردن يزدهر





وزارة الصحة

المملكة الأردنية الهاشمية

****

الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة الأردنية

2026-2030

****

2026 عمّان-الأردن



جَلالة المَلك عَبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

مَلك المَملكة الأُردنية الهَاشمية



صَاحب السُّمو المَلكي الأَمير الحُسين بن عَبدالله الثاني

وَليّ العَهد المُعظم

"وفي قطاع الصحة، فلطالما أكدنا أهمية التأمين الصحي الشامل للمواطنين، وقد بُذلت جهود خلال الفترة الماضية للمضي قُدما في إعداد برنامج التغطية الصحية الشاملة، وعلى الحكومة البناء على ما تم إنجازه لإطلاق المرحلة الأولى منه العام المقبل. ولا بد من تعزيز التحول الرقمي في نظام الرعاية والمعلومات الصحية، من خلال الاستمرار في حوسبة المستشفيات والمراكز الطبية، إضافة إلى ضمان جودة ونوعية الخدمات الصحية والإدارة الحصيفة لمستشفياتنا والبنية الصحية التي توسعت خلال العقدين الماضيين."

جَلالة المَلك عَبدُ الله الثّاني ابن الحُسَين المُعّظم

كِتاب التكليف السّامي لحُكومة دَولة الدكتور جَعفر حَسّان

عَمّان/ في 11 ربيع الأول 1446 هجرية الموافق 15 أيلول 2024 ميلادية

الفهرس

الفهرس 1
كلمة معالي وزير الصحة..... 5
الملخص التنفيذي..... 6
الباب الأول: وزارة الصحة: السياق الوطني والإطار المؤسسي 10
نبذة موجزة 11
وزارة الصحة في القطاع الصحي 11
المنظومة المؤسسية (ECOSYSTEM)..... 13
الصلاحيات المؤسسية..... 15
الهيكل التنظيمي..... 16
نموذج العمل المؤسسي والخدمي..... 17
الباب الثاني: الواقع الصحي وإنجازات الاستراتيجية السابقة 20
نبذة موجزة 21
أبرز المؤشرات الصحية والديموغرافية 21
مساهمة الوزارة في حجم العمل في القطاع الصحي 21
رؤية التحديث الاقتصادي 24
استراتيجية وزارة الصحة (2025-2023) وأبرز الإنجازات..... 26

الباب الثالث: استراتيجية وزارة الصحة 2026-2030 44
نبذة موجزة 45
الإطار الزمني الخُماسي..... 45
المبادئ التوجيهية..... 46
مراحل الإعداد..... 50
تحليل الوضع الحالي (البيئة الداخلية والخارجية)..... 54
القضايا الاستراتيجية ذات الأولوية 57
الهوية المؤسسية (الرؤية، الرسالة، والقيم) 58
رؤية الوزارة:..... 58
رسالة الوزارة:..... 58
القيم المؤسسية:..... 58
محاور الاستراتيجية وأهدافها وأبرز برامجها 61
المحور الأول: الرعاية الصحية الأولية والوقائية..... 61
مقدمة..... 61
مواءمة المحور مع الأهداف الوطنية والقطاعية..... 62
الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية..... 63
ملخص المحور الأول:..... 73
المحور الثاني: الرعاية الصحية الثانوية والثالثية 74

مقدمة..... 74
مواءمة المحور مع الأهداف الوطنية والقطاعية..... 74
الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية..... 76
ملخص المحور الثاني: 81
المحور الثالث: الموارد البشرية..... 82
مقدمة:..... 82
مواءمة المحور مع الأهداف الوطنية والقطاعية..... 83
الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية..... 84
ملخص المحور الثالث: 87
المحور الرابع: البنية التحتية والتحول الإلكتروني والتزويد..... 88
مقدمة..... 88
مواءمة المحور مع الأهداف الوطنية والقطاعية..... 89
الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية..... 90
ملخص المحور الرابع: 96
المحور الخامس: التغطية التأمينية والاستدامة المالية..... 97
مقدمة..... 97
مواءمة المحور مع الأهداف الوطنية والقطاعية..... 98

الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية..... 99

ملخص المحور الخامس:.....101

المحور السادس: الحوكمة.....102

مقدمة.....102

مواءمة المحور مع الأهداف الوطنية والقطاعية.....102

الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية.....104

ملخص المحور السادس:.....109

إطار المتابعة والتقييم 110

دور المتابعة والتقييم خلال دورة حياة المشروع 111

مكونات إطار المتابعة والتقييم في استراتيجية وزارة الصحة 2026–2030 112

المراجع 114

الملاحق 116

الملحق (1) مصفوفة المشاريع بالتفصيل 116

كلمة معالي وزير الصحة

انطلاقاً من التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، التي تضع صحة المواطن وكرامته في صدارة الأولويات الوطنية، وعملاً بتوجيهات دولة رئيس الوزراء التي تؤكد أولوية تحسين الخدمات الصحية وتعزيز كفاءة الأداء، نضع بين أيديكم الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام (2026–2030)، بوصفها إطاراً عملياً يوازن بين جودة الخدمة الصحية وعدالة الوصول إليها واستدامة مواردها.

وتأتي هذه الخطة استكمالاً لما تحقق ضمن استراتيجية (2023–2025)، التي حققت نسبة إنجاز تجاوزت 83% بجهود كبيرة وعمل متواصل لكوادر الوزارة وشركائها، وانطلاقاً من قراءة ميدانية للاحتياجات الصحية، لترسم ملامح مرحلة جديدة، ننتقل فيها من التركيز على تقديم الخدمة إلى قيادة الصحة بمفهومها الشامل؛ حيث الوقاية تسبق العلاج، والجودة تُلازم الأداء، والاستدامة تحفظ الموارد للأجيال القادمة.

وفي صلب هذا التوجه، تتبنى الوزارة نهج التكاملية الفاعلة مع كافة الشركاء من مختلف مكونات القطاع الصحي، إضافة للشركاء والداعمين الدوليين، للوفاء بالتزاماتنا الوطنية كرؤية التحديث الاقتصادي، والدولية كأجندة التنمية المستدامة متضمنةً التغطية الصحية الشاملة، لنعمل جميعاً كهيكل واحد متناغم يخدم النسيج الوطني بكافة مكوناته.

ونؤكد على أن الوزارة ستعمل على تمكين الرعاية الصحية الأولية من أن تكون "بوابة للنظام الصحي" من خلال المراكز الصحية الشاملة، لتخفيف الضغط عن المستشفيات وتوجيه مواردها نحو التخصصات الدقيقة والحالات التي تستدعي تدخلاتٍ نوعيةً فيها، كما سَنُعزز الحوكمة الصحية والسياحة العلاجية وقدرة البنية التحتية على مواجهة التحديات والمخاطر المختلفة، ولن نُغفل التغطية التأمينية والتمويل الصحي المُستدام.

وإذ نؤمن بأن التكنولوجيا الرقمية هي مفتاح المستقبل؛ فإن التحول الرقمي في هذه الاستراتيجية لم يكُن تَرَفاً، بل ضرورةً لتسريع الإجراءات، وتحسين جودة البيانات الصحية، وضبط الهدر الدوائي، وتعزيز الربط البَينيّ للمرافق الصحية من خلال منظومة الطَّبابَة عن بُعد والذّكاء الاصطناعي وضِمن معاييرِ الجودة والتميّز.

إن هذه الوثيقة هي عَهدٌ جَديد، نلتزم فيه العملَ بروح الفريق الواحد، والتشاركيةَ الحقيقية مع المعنيين، مُدركين حجم التحديات الداخلية والإقليمية والدولية؛ مؤمنين بقدرة الأردن على تحويل التحديات إلى فرص تطويرية عبر حلولٍ واقعيةٍ، واستثمارٍ أمثلَ في مَوارِدنا البشرية الكَفؤة التي تُمثّل رأسَ المالِ الأَهمَّ للوزارة والقطاع الصحي على السواء.

والله ولي التوفيق

وزير الصحة

الدكتور ابراهيم البدور

الملخص التنفيذي

تأتي الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام (2026-2030) لتُشكِّل وثيقةً مرجعيةً شاملةً؛ ترسم بوضوحٍ ملامحَ المرحلة المُقبلة، وذلك بعد أن تم العمل على إعدادها بمنهجية التخطيط المبني على النتائج والتشاركية الموسَّعة، بحيث تؤكد على أحد أهم المبادئ الراسخة في عمل وزارة الصحة ألا وهو "تراكمية الإنجاز".

فبالاستناد إلى مُخرجات تقييم الاستراتيجية السابقة (2023-2025)؛ والدروس المستفادة من التحديات التي واجهت النظام الصحي في الأردن كالأوبئة والجوائح، وتَبعات استطالة أَمد اللجوء، والهزات الجيوسياسية التي تعصف بالمنطقة إضافة إلى تحديات التمويل وتَغير الأنماط المَرَضِية والقفزات التكنولوجية الكبيرة، تأتي هذه الاستراتيجية لضمان أن تكون منظومة العمل في الوزارة مَنيعةً، مُستدامةً، متطورةً، تقودها الكفاءات المُدرَّبة العاملة ضمن شبكة المرافق الصحية الحديثة والمتطورة التابعةِ لها.

وتكتسب هذه الاستراتيجية زخمها من قاعدة المنجزات النوعية التي تحققت على أرض الواقع، والتي جاءت **جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية**، كشهادة استحقاق لها لتؤكد نضج العمل المؤسسي. وإذ نجحت الوزارة في ترسيخِ نماذجِ خدمةٍ مُبتكرة مثل "الطّبابة عن بُعد" و"توصيل الأدوية"، فقد أَنشأت من خلال توسع مدروس للبنية التحتية؛ وشراكات فاعلة مع مختلف الجهات؛ شبكةً منيعةً من المرافق الصحية، حققت من خلالها معادلة صعبة تجمع بين رفع الطاقة الاستيعابية وضمان الجودة والاستدامة، ومعزَّزة بكوادرَ كفؤة في مختلف التخصصات الطبية لاسيما الفرعية منها، الأمر الذي انعكس إيجاباً على المؤشرات الصحية التي تتابعها الوزارة كما سنورد لاحقاً.

وانطلاقاً من رؤية الوزارة بالسعي للوصول إلى "مجتمع معافى وآمن صحياً مُتمتع برعاية صحية شاملة ذات جودة عالية" ورسالتها؛ والقيم الجوهرية التي تعمل من خلالها، فقد عكفت كوادر الوزارة -ممثلة بالفريق المعني بتطوير هذه الاستراتيجية- على إعدادها ضمن سلسلة من المراحل تضمنت المراجعات المكتبية للوثائق ذات التأثير الرئيس في بنائها -نذكر منها على سبيل المثال رؤية التحديث الاقتصادي، وأهداف التنمية المستدامة، وخارطة تحديث القطاع العام وتقارير الإنجاز في الاستراتيجية السابقة- تلاها استخدام مختلف أدوات التخطيط الاستراتيجي لتقييم الوضع الراهن، وتحليل بيئة العمل بشقيها، وصياغة القضايا الرئيسية، والأهداف الاستراتيجية والفرعية وصولاً إلى حزمة البرامج والمشاريع التي سيتم تنفيذها خلال السنوات الخمسة المقبلة، فضلاً عن بناء إطار متكامل للمتابعة التقييم الدوري. ولم تغفل الوزارة خلال هذه المسيرة التشاركية البنّاءة مع كافة الشركاء الداخليين والخارجيين، إضافة إلى بناء القدرات وتطوير المهارات للفرق والكوادر المعنية بشكل شمولي يضمن مواكبة كل جديد.

وإذ تم هيكلة الاستراتيجية الجديدة هذه ضمن 6 محاورَ رئيسيةٍ -لضمان شُمولية التدخّلات وتكاملها- لم يُعتمد فيها على إطار عمل إدارة أو مديرية بِعَينِها، وإنما جاءت الهيكلة الجديدة لتضمن أن تعمل هذه المستويات الإدارية والفنية جميعها بتناغم فريد يُسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة. وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية بُنيت لتُنفّذ على مدى 5 سنوات، فقد جاءت بمحاور أقل من سابقتها، وسنورد دوافع هذ التغيير في الباب الثالث، لكننا نكتفي هنا بالإشارة إلى عوامل هامة منها تعزيز الشمولية المحورية وكفاءة المتابعة والتقييم.

وقد أُفرد المحور الأول ليتناول المفهوم الشمولي للرعاية الصحية الأولية وليجمع بذلك بين أحد أهم توجهات الوزارة حالياً؛ وبين التوصيات العالمية وتوجيهات القائمين والمراقبين للأنظمة الصحية. فقد جاء المحور -المتضمن 49 برنامجاً موزعة على 7 أهداف فرعية وبكلفة إجمالية مقدرة بحوالي 274 مليون دينار- بحيث يقدّم الرعاية الصحية الأولية ليس فقط كبوابة رئيسية للنظام الصحي، بل ليراعي أيضاً توفير الاحتياجات الشمولية الوقائية والعلاجية والتأهيلية والنفسية للفرد والأسرة والمجتمع.

أما المحور الثاني، فقد تناول الرعاية الصحية الثانوية والثالثية بحيث تضمن 34 برنامجاً موزعة على 3 أهداف فرعية وبكلفة إجمالية تُقدّر بحوالي 37 مليون دينار (باستثناء تكاليف البنية التحتية التي سترد في محور منفصل)، وجميع هذه البرامج جاءت للتركيز على تعزيز الخدمة التخصصية والجودة السريرية وإدارة المسار العلاجي واكتماله بحيث يتم تخفيف الضغط عن هذه المرافق من جهة وضمان تقديم أعلى معايير الجودة ضمن حزمة خدمات متخصصة تقدمها كوادر ذات كفاءة وتدريب عاليين، كذلك تضمن المحور برامج لتطوير وتنظيم خدمات الإسعاف والطوارئ في جميع مستشفيات وزارة الصحة وبالتشاركية مع مختلف الجهات.

وأمّا المحور الثالث، فقد أُفرِدَ لأهم الموارد في المنظومة الصحية وهي الكفاءات البشرية بمختلف مستوياتها الإدارية والفنية؛ والطبية والصحية، وذلك من خلال 3 أهداف فرعية احتوت 15 برنامج توازن بين سد الفجوات الوظيفية وتحقيق التطوير المهني المستمر، والتوسع في التخصصية، ورفع القدرات وتعزيز الكفاءة الذاتية للوزارة. وقد جاءت الكلفة التقديرية لهذا المحور بحوالي 55 مليون دينار.

وقد تناول المحور الرابع حزمة من أهم أركان المنظومة الصحية في الوقت الراهن بحيث جمع بين البنية التحتية الإنشائية والتأهيل والتجهيز من جهة والتحول الإلكتروني والأتمتة من جهة وسلاسل التزويد من جهة أخرى، ويأتي هذا الدمج ليؤكد بقوة الرسالة بأن وزارة الصحة تنظر إلى التطور التكنولوجي المتسارع في الرعاية الصحية لبنةً سابعةً من لَبِنات النظام الصحي؛ ورديفاً للبنية التحتية والتزويد. ومن الطبيعي أن يكون هذا المحور هو الأعلى كلفة في هذه الاستراتيجية حيث جاءت محاوره الفرعية الخمسة لتتضمن 64 برنامجاً وبكلفة تقارب 622 مليون دينار، وتميزت هذه البرامج بالشمولية الجغرافية والخدمية والتكنولوجية.

وأما المحور الخامس بعنوان التغطية التأمينية والاستدامة المالية فالرسالة من خلاله واضحة أيضاً: وزارة الصحة جادّة في الوفاء بالتزامات الأردن نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول 2030، وأن الإنجازات النوعية التي شهدتها الوزارة على صعيد الإطار التمويلي والاقتصاد الصحي سيتم الأخذ بها في تحقيق هذا المسعى من خلال 4 برامج رئيسية تقدر كلفتها بحوالي 126 مليون دينار تأتي لتعزز مظلة الاستفادة من التغطية التأمينية وتعالج الازدواجية بتعزيز الأتمتة والشراكة البينية مستنيرة بخارطة الطريق للوصول للتغطية الصحية الشاملة ونتائج مأسسة تقييم التكنولوجيا الصحية في الوزارة والقطاع الصحي خلال الأعوام المنصرمة.

وأخيراً، يأتي المحور السادس ليعزز المكتسبات ويضيف بُعداً جديداً للحوكمة الصحية على مستوى الوزارة؛ فإلى جانب الجودة والرقابة والمساءلة -لبناتِ الحوكمة الرئيسية- تأتي السياحة العلاجية لتؤطر دور الوزارة في تعزيزها على المستوى الوطني، ولتؤكد إلى جانب حوكمة الأزمات والمخاطر الصحية الوطنية والعالمية- بأن الوزارة تتمتع بالمؤهلات الكافية لضبط المنظومة الصحية وتعزيزها في آن معاً تحقيق ما أُسند إليها في قانون الصحة العامة. فقد تضمن المحور 37 برنامجاً توزعت على 9 أهداف فرعية وبكلفة تقدر بحوالي 15 مليون دينار.

أما على صعيد المتابعة والتقييم، فإن الوزارة ومن خلال الخبرة المتراكمة التي اكتسبتها كوادرها المختلفة، فقد حرصت على أن يكون إطار المتابعة والتقييم لهذه الاستراتيجية متمتعاً بالتكاملية والشمولية بِبُعدَيها: الأفقي والعمودي، بحيث تكون المؤشرات التي تتم متابعتها تعكس الإنجاز الحقيقي والتقدم بتدرجّ مدروس يبدأ من الهدف الاستراتيجي ويتدرج إلى الأهداف التنفيذية للبرامج والمشاريع، يبني على القراءات المتراكمة ويُمهد لاتخاذ القرار السليم ويُفضي إلى خطط تعزيزية أو تحسينية لتحقيق "الأثر" المطلوب؛ جاعلةً من هذا الإطار تَحولاً من أداة للرقابة على الإنجاز إلى رَافعة حقيقية على المُستوى الاستراتيجي. وفي الجانب العملي فقد تضمنت الاستراتيجية 106 مؤشرات للمحور الأول، و58 مؤشر للمحور الثاني، و26 مؤشر للمحور الثالث، و81 مؤشر للمحور الرابع، و7 مؤشرات للمحور الخامس و64 مؤشر للمحور السادس، جميع هذه المؤشرات سيتم متابعتها من خلال الإطار سالف الذكر وبناء على قيم مستهدفة مُعدّة بالتوافق مع الجهات المعنية بالتنفيذ داخل الوزارة وخارجها.

تأتي هذه الاستراتيجية كخطة محددة الكلفة مُسبقاً-كما أوردنا آنفاً- تُوازِن بمسؤولية بين الطموح المشروع والموارد المتاحة، حيث تُقدر الكلفة الكلية لها بحوالي 1.128 مليار دينار، تساهم الحكومة بحوالي 82% منها، بينما تساهم الجهات المانحة بما يقدر بحوالي 13% من قيمتها الكلية حيث أنه ورغم الأرزاء الثقيلة التي ألقت بظلالها على الكثير من المنظمات والجهات الدولية والإقليمية والمحلية -جراء النقص الحاد والمتوالي في التمويل، وتذبذب المنح الخارجية التي أوقفت الكثير من المشاريع الصحية الهامة- يأتي إدراك الوزارة إلى أهمية استثمار الشراكات البناءة وتبني نهج استباقي

يعتمد على تعزيز كفاءة الإنفاق، وتفعيل الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والدول المانحة كخيار استراتيجي لتوفير تمويل متعدد الجهات لبعض من المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية والتنفيذية. سيتم العمل من خلال التنسيق الحكومي بين الوزارات والجهات المعنية إضافة إلى التنسيق الدولي على سدّ الفجوة التمويلية المقدرة بحوالي 59 مليون دينار تبعاً للأولويات التنفيذية التي سيتم الاتفاق عليها بين الجهات المعنية بهذه البرامج داخل الوزارة والجهات المانحة وبما يُعظّم الإنجاز ويحقق الأثر الأقصى.

وقبل أن نختم هذا الملخص التنفيذي بالملخص المرئي للاستراتيجية أدناه، فإننا نضع بين أيديكم هذا الوثيقة بأبوابها وملاحقها، آملين ألاّ تُقرأ كوثيقة منفصلة، بل كتوثيق مرحلي لسلسلة من الإنجازات التي تؤكد تموضع الوزارة لبنةً أساسيةً في عِماد الأردن المتقدم المنيع، وعنواناً من عناوين الإنجاز المتراكم المدروس.

===الملخص المرئي===

ملخص استراتيجية وزارة الصحة 2026-2030

إجمالي المحاور 6	إجمالي الأهداف الفرعية 29	إجمالي البرامج والمشاريع 203	إجمالي مؤشرات القياس 354
التكلفة الكلية للاستراتيجية 1,128,462,904	مساهمة الحكومة (الموازنة) 882,228,872 (78.2%)	مساهمة المنح والتمويل الخارجي 143,879,532 (12.8%)	الفجوة التمويلية المتبقية 58,489,500 (5.2%)

المحور الاستراتيجي	الأهداف	البرامج	المؤشرات	الكلفة الكلية	مساهمة الموازنة	مساهمة المنح	الفجوة التمويلية
الرعاية الصحية الأولية والوقائية	7	48	106	273,757,032	198,290,000	41,180,532	34,286,500
الرعاية الصحية الثانوية والثالثية	3	34	58	36,827,500	15,917,500	6,750,000	14,160,000
الموارد البشرية	3	15	26	54,575,000	50,968,500	0	3,606,500
البنية التحتية والتحول الرقمي والتزويد	5	64	93	621,637,000	484,493,000	87,769,000	5,560,000
التغطية التأمينية والاستدامة المالية	2	4	7	126,200,000	126,200,000	0	0
الحوكمة	9	38	64	15,466,372	6,359,872	8,180,000	876,500
المجموع الكلي	29	203	354	1,128,462,904	882,228,872	143,879,532	58,489,500

الملخص (1) ملخص استراتيجية وزارة الصحة 2026 - 2030

الباب الأول:
وزارة الصحة: السياق الوطني والإطار المؤسسي

نبذة موجزة

تُمثل وزارة الصحة في المملكة الأردنية الهاشمية إحدى الركائز المؤسسية الأقدم في منظومة الدولة الحديثة، وقد ارتبط مسار تطورها بمسار بناء الخدمات العامة وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتوسعت أدوارها الرقابية والتنظيمية بما يواءم الاحتياجات المرحلية. فمنذ تأسيسها عام 1950 قادت وزارة الصحة النهضة الصحية في الأردن وشهدت أعداد الكوادر فيها تزيداً مطّرداً تناسبَ مع توسع متسارع على المستوى الجغرافي والخدمي، حتى أصبحت الوزارة اليوم المكون الصحي الأوسع انتشاراً والأكثر وصولاً لجميع الفئات السكانية من بين المكونات المختلفة للقطاع الصحي.

وزارة الصحة في القطاع الصحي

تعمل وزارة الصحة ضمن قطاع صحي وطني متكامل ومتعدد المكونات، تطور عبر العقود ليشكل أحد الركائز الأساسية للتنمية الوطنية وتعزيز الأمن الصحي في المملكة. ويتميز هذا القطاع بتنوع الجهات الفاعلة فيه وتكامل أدوارها، حيث تتوزع المسؤوليات بين مقدمي الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص والقطاع غير الحكومي، إلى جانب الجهات التنظيمية والرقابية والمهنية، والمؤسسات الأكاديمية والتدريبية، وشركات الدواء والتزويد الطبي، والمنظمات الدولية والجهات الداعمة. وتسهم هذه المكونات مجتمعة في تقديم الخدمات الصحية، وتعزيز الصحة العامة، والوقاية من الأمراض، والاستجابة للطوارئ الصحية، وتطوير الكفاءات والقدرات الوطنية في المجال الصحي.

وفي هذا السياق، تحتل وزارة الصحة موقعاً محورياً داخل المنظومة الصحية الوطنية، باعتبارها الجهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن قيادة جهود الصحة العامة، وتقديم شريحة واسعة من الخدمات الصحية، وتنظيم العديد من جوانب العمل الصحي والإشراف عليها. ومن هذا المنطلق، لا يُعرض القطاع الصحي هنا كباب مستقل، وإنما كمدخل لفهم البيئة المؤسسية والقطاعية التي تعمل الوزارة ضمنها، والعلاقات التي تربطها بمختلف الشركاء والجهات ذات العلاقة، بما يسهم في تحقيق التكامل بين مكونات القطاع وتعزيز كفاءة النظام الصحي وقدرته على الاستجابة للاحتياجات الصحية المتغيرة.

يوضح الشكل التالي المكونات الرئيسية للقطاع الصحي الأردني، ويهدف لأن يساعد على فهم موقع الوزارة داخل هذه البنية، وعلى الرغم من أن الجهات المذكورة تبدو منفصلة المهام إلا نطاق العمل فيها يتداخل بشكل كبير ويتقاطع في كثير من العمليات الداخلية والخارجية لدى هذه الجهات مع وزارة الصحة، ولا يتسع المجال في هذه الاستراتيجية إلى تفصيل هذه التداخلات والتقاطعات، إلا أن الإشارة إليها ستكون في استعراض بيئة العمل المؤسسي للوزارة تالياً.



الشكل (1) أبرز مكونات القطاع الصحي في الأردن

المنظومة المؤسسية (ECOSYSTEM)

في ضوء موقع وزارة الصحة ضمن القطاع الصحي الأردني، تبرز الحاجة إلى فهم المنظومة المؤسسية التي تعمل الوزارة في إطارها، باعتبارها البيئة التي تحدد نطاق أدوارها، وتؤثر في قدرتها على تنفيذ مهامها وتحقيق مستهدفاتها الاستراتيجية. ففاعلية الوزارة لا ترتبط فقط بمواردها وقدراتها المؤسسية الداخلية، وإنما تتأثر كذلك بطبيعة التفاعلات والعلاقات التي تربطها بأصحاب المصلحة والشركاء، وبالأطر الوطنية الناظمة، وبالمتغيرات والاتجاهات الإقليمية والدولية المؤثرة في القطاع الصحي.

وتستند هذه المنظومة إلى البيئة الداخلية للوزارة، بما تشمله من إدارات ومديريات ومرافق صحية، وكوادر بشرية، وموارد مالية وتقنية ولوجستية، والتي تمثل الأساس المؤسسي لتنفيذ البرامج والخدمات. كما تمتد لتشمل شبكة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين، بما في ذلك متلقو الخدمة، ومقدمو الخدمات الصحية في القطاع، والجهات الحكومية ذات العلاقة، والمؤسسات الأكاديمية والمهنية، والقطاع الدوائي وسلاسل الإمداد، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الدوليون والجهات الداعمة.

وتعمل الوزارة كذلك ضمن إطار وطني ومحلي تحكمه التوجيهات والسياسات الوطنية، والتشريعات والأنظمة ذات العلاقة، والاستراتيجيات والخطط القطاعية والتنموية، إلى جانب المتغيرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في الطلب على الخدمات الصحية وأنماط الاحتياجات الصحية. وفي الوقت ذاته، تتأثر الوزارة بمجموعة من الاتجاهات والالتزامات الدولية التي تشكل مرجعيات مؤثرة في تطوير السياسات الصحية وتعزيز جاهزية النظام الصحي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، والتغطية الصحية الشاملة، واللوائح الصحية الدولية، والأمن الصحي، والتحول الرقمي، والتحديات الصحية العابرة للحدود.

وعليه، تمثل المنظومة المؤسسية إطاراً تحليلياً لفهم البيئة التي تعمل الوزارة ضمنها، والعوامل المؤثرة في أدائها وقدرتها على الاستجابة للتحديات والمتغيرات، بما يدعم تطوير السياسات والبرامج والتوجهات الاستراتيجية المستقبلية. ويوضح الشكل التالي مكونات هذه المنظومة من خلال أربعة نطاقات مترابطة تشمل: البيئة الداخلية للوزارة، وأصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين، والبيئة الوطنية والمحلية والأطر الحاكمة، والبيئة الدولية والاتجاهات العالمية المؤثرة.
ويوضح الشكل التالي المنظومة المؤسسية للوزارة:



الشكل (2) المنظومة المؤسسية لوزارة الصحة (MOH ECOSYSTEM)

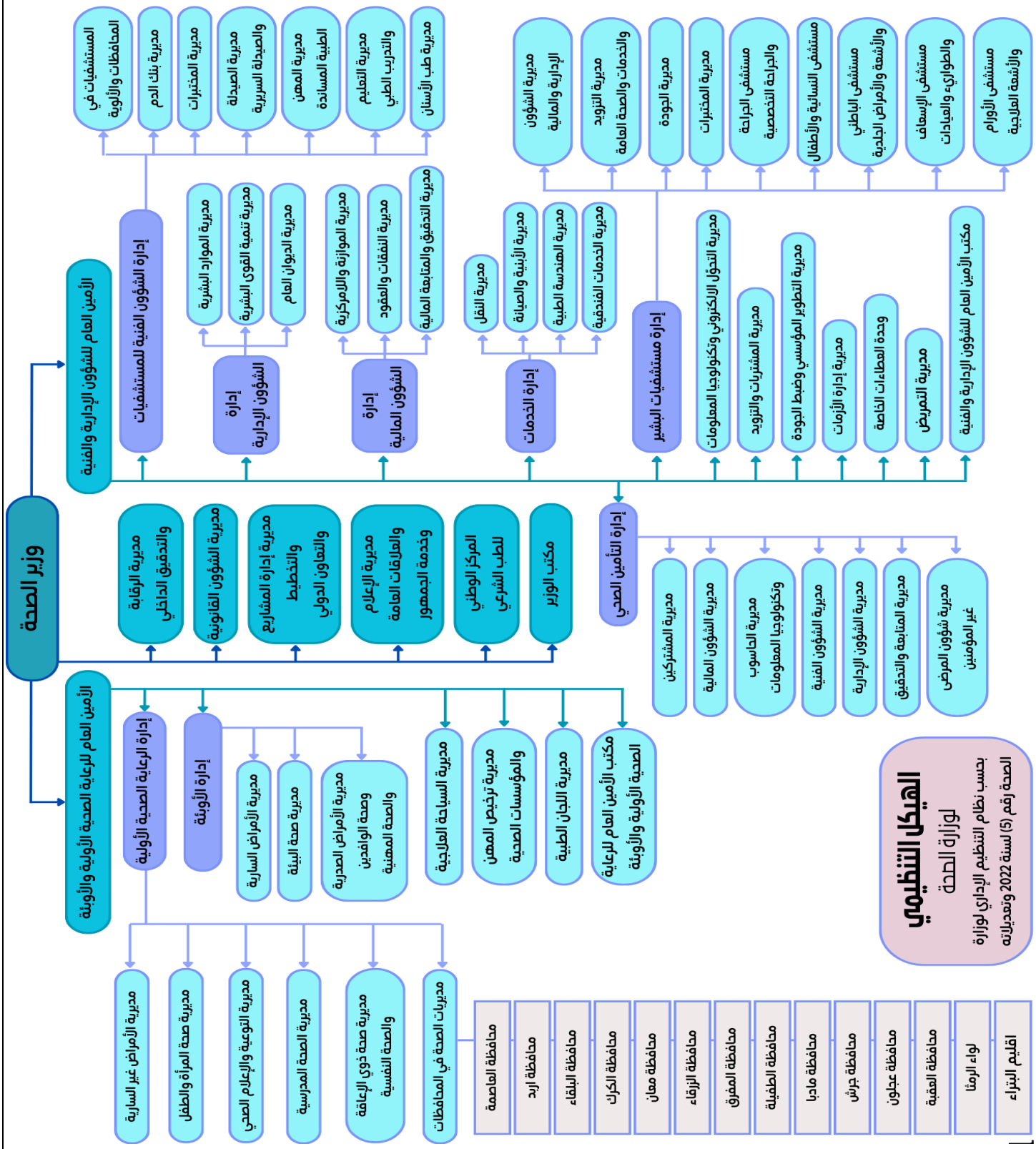
الصلاحيات المؤسسية

تمارس الوزارة أدوارها السيادية التي تتجاوز تقديم الخدمات الصحية لتشمل الدور التنظيمي، والرقابي، والتعليمي، والتأميني، انطلاقاً من قانون الصحة العامة، الذي تطورت تسمياته وفحواه منذ عام 1926 مروراً بالأعوام 1966 و1971 وصولاً إلى النسخة الأحدث "قانون الصحة العامة رقم (47) لعام 2008" وتعديلاته، والتي عززت من النهج التشاركي الفاعل مع كافة القطاعات الوطنية لضمان الأمن الصحي واستدامة الوصول والحصول على الخدمات الصحية وشموليتها. ويقدم الشكل التالي ملخصاً لهذه الأدوار.



الملخص (2) الصلاحيات المؤسسية لوزارة الصحة استناداً لقانون الصحة العامة وتعديلاته

الهيكل التنظيمي



نموذج العمل المؤسسي والخدمي

يُجسّد نموذج العمل المؤسسي والخدمي لوزارة الصحة للأعوام 2026-2030 خارطةً متكاملة توضّح دور الوزارة وطريقة عملها وعلاقتها مع متلقي الخدمات والشركاء والمتعاملين الرئيسيين. ولا يقتصر النموذج على وصف مكونات العمل المؤسسي، بل يبيّن كيف تتحول الموارد المتاحة إلى أنشطة وخدمات وقيم عامة تسهم في تحسين جودة الخدمة الصحية، وحماية الصحة العامة، وتعزيز كفاءة المنظومة الصحية واستدامتها.

وينطلق النموذج من تحديد الفئات المستفيدة والمتعاملين الرئيسيين مع الوزارة، بما يشمل المواطنين الأردنيين، المؤمّنين وغير المؤمّنين، واللاجئين والمقيمين على أرض المملكة، والمستفيدين من خدمات السياحة العلاجية، إضافة إلى الفئات الأكثر عرضة للمخاطر الصحية مثل الأطفال والحوامل وكبار السن وذوي الإعاقة ومرضى الأمراض المزمنة والفئات الأقل حظاً. كما يشمل النموذج المؤسسات الصحية والمهنيين الصحيين الخاضعين للتنظيم والترخيص والرقابة، بما يعكس الطبيعة المركّبة لدور الوزارة بوصفها مقدماً للخدمة ومنظماً ورقيباً على جوانب رئيسية من المنظومة الصحية.

وتتمثل القيمة العامة التي تقدمها الوزارة في توفير خدمات صحية شاملة وآمنة وعادلة وقريبة من متلقي الخدمة، مع ضمان الأمن الصحي والدوائي والوقائي، وتعزيز الجاهزية والاستجابة للطوارئ الصحية. كما يبرز النموذج دور الوزارة في التنظيم والرقابة بما يدعم جودة الخدمات وسلامة المرضى وتحسين تجربة متلقي الخدمة، إلى جانب إدارة التغطية الصحية والتأمينية بما يسهم في الحماية المالية والاجتماعية للفئات المشمولة. ومن خلال هذه القيمة، يتضح أن دور الوزارة لا يقتصر على تقديم الرعاية الصحية، بل يمتد إلى قيادة وتنظيم وتنسيق مكونات مؤثرة في المنظومة الصحية ضمن صلاحياتها الوطنية.

ويستند هذا الدور إلى موارد رئيسية تشمل الكوادر الصحية والطبية والفنية والإدارية المتخصصة، والبنية التحتية واللوجستية من مبانٍ وأجهزة ومركبات، والأدوية والمطاعيم والمستلزمات الطبية والمخزون الاستراتيجي، إضافة إلى الأنظمة الصحية الرقمية والسجلات الوطنية وقواعد البيانات ومؤشرات الأداء وأنظمة المتابعة والتقييم. وتدعم هذه الموارد قدرة الوزارة على تنفيذ أنشطتها الرئيسية، التي تشمل تقديم الرعاية الصحية المتكاملة بمستوياتها المختلفة، وتنفيذ برامج الصحة العامة والتطعيم والاستجابة للطوارئ، والترخيص والرقابة والتفتيش على المؤسسات والمهن الصحية، وإدارة الأمن الدوائي والتزويد الطبي، والتخطيط الاستراتيجي والمشاركة في رسم السياسات الصحية، وإدارة البيانات والأداء المؤسسي، والتعليم والتدريب وبناء القدرات، وإدارة التغطية التأمينية للفئات المشمولة.

كما يبرز النموذج تنوع قنوات الوصول إلى خدمات الوزارة والتفاعل معها، من المستشفيات والمراكز الصحية إلى فرق الصحة العامة والفرق الميدانية وحملات التطعيم والتقصي الوبائي، إضافة إلى المنصات الرقمية والخدمات الإلكترونية ومراكز الاتصال

وخطوط الشكاوى وخدمة الجمهور والقنوات الإعلامية والتوعوية. ويسهم هذا التنوع في تعزيز الوصول الفعّال إلى الخدمة، وتحسين الاستجابة لاحتياجات المواطنين والمتعاملين، وتوسيع نطاق التوعية والتثقيف الصحي.

وتشكل علاقات المتعاملين بُعداً أساسياً في نموذج العمل، إذ تقوم على التواصل الفعّال، وقياس رضا متلقي الخدمة والشركاء، وتحليل النتائج بهدف التحسين المستمر وتعزيز الثقة والشفافية، إلى جانب استقبال الشكاوى والمقترحات ومعالجتها. وبهذا تصبح العلاقة مع المتعاملين أداة لتحسين الأداء، وليست مجرد قناة اتصال إدارية.

وفي المقابل، يعتمد تنفيذ النموذج على شبكة من الشركاء الرئيسيين تشمل الجهات الحكومية والتشريعية والتنظيمية والرقابية والاعتمادية ذات العلاقة، ومقدمي الخدمات الصحية في القطاع العام والخاص وغير الحكومي، والمنظمات الدولية والإقليمية الصحية مثل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي وغيرها، إضافة إلى الجهات المانحة والممولة، والجامعات والهيئات الأكاديمية والتدريبية، والجهات المختصة بسلاسل التوريد والإمداد الصحي وغير الصحي. وتعكس هذه الشراكات طبيعة القطاع الصحي بوصفه منظومة متعددة الفاعلين تتطلب تنسيقاً مستمراً وتكاملاً في الأدوار.

وعلى صعيد الاستدامة المالية، يوضح النموذج العلاقة بين مصادر التمويل والإيرادات وهيكل التكاليف. وتشمل مصادر التمويل الموازنة العامة، والمنح والمساعدات والتمويل الخارجي، وإيرادات صندوق التأمين الصحي المدني، ورسوم الخدمات والاشتراكات والمساهمات وفق التشريعات. أما هيكل التكاليف فيشمل الرواتب والأجور والحوافز والبدلات وشراء الخدمات والتعاقدات، والأدوية والمطاعيم والمستلزمات الطبية والمخبرية، والكلف التشغيلية والرأسمالية، وكلف التحول الرقمي وأمن المعلومات، والتدريب وبناء القدرات، والجاهزية والاستجابة للطوارئ الصحية. ويساعد هذا الربط على فهم مواطن الضغط المالي، وتوجيه الموارد نحو الأولويات، وتحسين كفاءة الإنفاق.

وبذلك يشكل نموذج العمل المؤسسي والخدمي مدخلاً عملياً لفهم كيفية انتقال الوزارة من الموارد والأنشطة إلى النتائج والأثر، كما يوفر أساساً لصياغة الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء والمبادرات التنفيذية للمرحلة القادمة، بما يعزز جودة الخدمات، وعدالة الوصول، وحماية الصحة العامة، وكفاءة الإنفاق، واستدامة المنظومة الصحية.



الملخص (3) نموذج العمل المؤسسي والخدمي لوزارة الصحة

الباب الثاني:
الواقع الصحي وإنجازات الاستراتيجية السابقة

نبذة موجزة

بعد أن استعرض الباب الأول السياق الوطني والإطار المؤسسي الخاص بوزارة الصحة، وحجم الترابط الموجود بين الوزارة ومختلف مكونات القطاع الصحي، ودور الوزارة وشبكة الشركاء وأصحاب المصلحة في تكوين الصورة الكاملة للمنظومة الصحية في الأردن وتطورها ليس فقط على صعيد الخدمات الصحية وإنما أيضاً على المستويات التنظيمية والحوكمة الصحية، يأتي الباب الثاني ليستعرض الواقع الصحي من خلال حزمة من المؤشرات الصحية ذات الأولوية، إضافة إلى دور الوزارة في تطور هذه المؤشرات من خلال استعراض الإنجازات المتحققة خلال تنفيذ الاستراتيجية السابقة للوزارة حيث تم التطرق إلى الإنجازات التي ساهمت بشكل مباشر في تحسن المؤشرات الصحية الوطنية لتشكل بذلك مدخلاً إلى الباب الثالث الذي خصص للاستراتيجية الحالية.

أبرز المؤشرات الصحية والديموغرافية

لا يمكن قراءة المشهد الصحي في الأردن دون التطرق إلى المؤشرات الصحية والديموغرافية بوصفها البوصلة الرئيسية التي يمكن من خلالها توجيه زخم العمل في القطاع الصحي نحو الأولويات الصحية التي تعكسها هذه المؤشرات، ولهذا نستعرض في الصفحة التالية أهم المؤشرات الصحية والديموغرافية على المستوى الوطني والقطاعي والمؤسسي وتطورها عبر السنوات الأخيرة الماضية متضمنة تطور أهم المؤشرات التي تخص وزارة الصحة.

مساهمة الوزارة في حجم العمل في القطاع الصحي

باعتبارها المقدم الأوسع انتشاراً للخدمات الصحية، تترجم الوزارة مفهوم "العدالة في الوصول للخدمة" واقعاً ملموساً عبر شبكة واسعة من المرافق التي تغطي كافة التجمعات السكانية في المملكة. وتشير البيانات الإحصائية السنوية إلى أن الوزارة تقدم خدمات الرعاية الأولية عبر (597) مركزاً صحياً تتدرج في تصنيفها بين الشامل والأولي والفرعي. وتشكل هذه المراكز ركيزة محورية لصحة المجتمع، حيث يقدم 80.6% منها خدمات رعاية الأمومة والطفولة، و75.7% منها تقدم خدمات طب الأسنان، فيما تقدم 5.2% خدمات الإقلاع عن التدخين. وبالتزامن مع ذلك هناك توسع نوعي مدروس لاستحداث خدمات الصحة النفسية، والتأهيل الطبي، والرعاية الدامجة لذوي الإعاقة، بما يواكب المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن مرافق الرعاية الصحية الأولية في الوزارة قدمت ما مجموعه 18,905,788 خدمة وإجراء صحي لما يزيد عن 14,057,735 مراجعاً ومراجعة خلال عام 2025.

أما في جانب الرعاية الثانوية والمتقدمة، فتنهض الوزارة بالدور الأكبر في استيعاب الاحتياجات العلاجية للمواطنين عبر (32) مستشفى تتوزع جغرافياً لتخدم كافة أقاليم المملكة. وتمتلك الوزارة قدرة سريرية بلغت (6,033) سريراً، وهو ما يشكل نحو (36.9%)

من إجمالي الأسّرة في المملكة وبنسبة إشغال وصلت إلى (72.8%) عام 2025، تم خلالها إجراء ما نسبته (35%) من إجمالي العمليات الجراحية و(47.3%) من إجمالي حالات الولادة، وبنسبة إدخالات وصلت إلى (42.1%) على مستوى المملكة، مما يؤكد دورها المحوري في تقديم الرعاية الصحية الثانوية والمتقدمة. وقد بلغ العدد الإجمالي للخدمات المقدمة في مستشفيات وزارة الصحة (14,359,955) خدمة إضافة إلى 47,733,307 فحص مخبري في كل من المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للوزارة.

واستجابةً لهذا الحجم الهائل من المسؤوليات، والنمو المتزايد في الطلب على الخدمات، تتبنى الوزارة نهجاً استراتيجياً مرناً يهدف إلى تعزيز المنعة المؤسسية، ويرتكز على التحديث المستمر للبنية التحتية والإنشائية، وتسريع التحول الرقمي، والاستثمار النوعي في الموارد البشرية، فضلاً عن تعزيز الحوكمة الرشيدة وإدارة الموارد المالية بكفاءة، من خلال التنفيذ والمتابعة لاستراتيجية الوزارة للأعوام (2023–2025) التي مهدت لتشكيل مرحلة هامة لتعزيز التخطيط القائم على النتائج، وترتيب الأولويات، وتطوير مؤشرات المتابعة، بما أتاح توجيه التدخلات نحو مجالات ذات أثر مباشر على تحسين الخدمات وتعزيز الجاهزية.

جدول 1 أبرز المؤشرات الديموغرافية والصحية وتطورها (2020–2025)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024	2025
عدد السكان (مليون نسمة)	10.806	11.057	11.302	11.516	11.743	11.937
معدل النمو	2.3	2.3	2.2	1.9	1.9	1.7
متوسط حجم الأسرة	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8
معدّل العمر المتوقع عند الولادة	73.3	73.3	73.3	73.3	75.3	75.3
معدل الخصوبة الكلي	2.7	2.7	2.7	2.6	2.6	2.6
معدل الوفيات الخام لكل 1,000 نسمة	6	6	6	6	6	6
معدل المواليد الخام لكل 1,000 نسمة	20.6	20.6	18.1	17.2	16	15.3
معدل وفيات الرضع لكل 1,000 مولود حي	17	17	17	14	14	14
معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات لكل 1,000 مولود حي	19	19	19	15	15	15
معدل وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة	32.4	30	29.8	23.7	25.8	–
معدل الأطباء لكل 10,000 نسمة	27.8	32	31.7	31.6	32.7	34.2
معدل أطباء الأسنان لكل 10,000 نسمة	7.7	8	7.9	8.4	8.7	8.8
معدل الصيادلة لكل 10,000 نسمة	13.7	13.4	15.1	20.0	20.8	23.9
معدل ممرض لكل 10,000 نسمة	35.8	36.4	37.5	38.4	38.4	40.4
عدد المراكز الصحية الحكومية	677	676	671	671	625	597
نسبة المراكز الصحية الشاملة الحكومية	%17.3	%17.9	%18.2	%18.8	%21.4	%23.1
مجموع المستشفيات في المملكة	117	118	120	119	121	121
مجموع أسرّة المستشفيات في المملكة	003,15	15,339	15,999	16,182	16,316	16,363
معدل الأسرّة لكل 10,000 نسمة	14	14	14	14	14	14
معدل نسبة إشغال الأسرّة	%52.6	%55.6	%58.6	%61.0	%58.0	%59.2
الإنفاق من الجيب كنسبة من الإنفاق الجاري على الصحة	%35.4	%35.8	%35.9	%37.3		
حصة الفرد من الإنفاق الصحي الجاري بالدينار	217	229	236	239		

رؤية التحديث الاقتصادي

تمثل رؤية التحديث الاقتصادي كما أرادها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، إطاراً لرؤية وطنية شاملة لدعم وتطوير الاقتصاد الوطني وإطلاق الإمكانات لبناء المستقبل وبمشاركة الجميع، وقد أطلقت في شهر حزيران عام 2022 ليتم تنفيذها على مدى عشر سنوات (2023 – 2033)، وتتمحور حول شعار «مستقبل أفضل».

تقوم الرؤية على ركيزتين استراتيجيتين: ركيزة النمو الاقتصادي: وتُعنى بإطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية؛ وركيزة جودة الحياة: وتُعنى بالارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين بمكونيها: مستوى المعيشة ونمط الحياة. وتتشارك الركيزتان بخاصية الاستدامة لأن إدارة الاستدامة سيساهم بشكل كبير في إيجاد بيئة أفضل للعمل في المستقبل، ويسعى الأردن اليها من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تم وضع مراحل زمنية لتنفيذ الرؤية ضمن برامج وخطط تنفيذية محددة بحيث تبدأ المرحلة الزمنية الأولى خلال الفترة (2023-2025)، تليها المرحلة الزمنية الثانية (2026- 2029)، ثم المرحلة الزمنية الثالثة (2030-2033)، وقد تُرجمت الرؤية إلى خطة تنفيذ استراتيجية من خلال 8 أهداف رئيسية، و8 محركات للتنفيذ، تغطي 35 من القطاعات الرئيسة والفرعية وتتضمن أكثر من 366 مبادرة.

تقع مبادرات قطاع الرعاية الصحية في رؤية التحديث الاقتصادي في محرك النمو: نوعية الحياة، وبلغ عددها ضمن المرحلة الأولى 8 مبادرات كما يلي:

1. تحسين خدمات الرعاية الصحية.
2. رفع معايير جودة الرعاية الصحية والبيانات الوطنية واعتمادها.
3. تعزيز الاستدامة المالية وكلف الخدمات الصحية.
4. التحول الرقمي لنظام الرعاية الصحية ونظام المعلومات الصحية.
5. التغطية الصحية الشاملة.
6. تعزيز السياحة الصحية والعلاجية.
7. تنمية الموارد البشرية الصحية.
8. حوكمة القطاع الصحي.

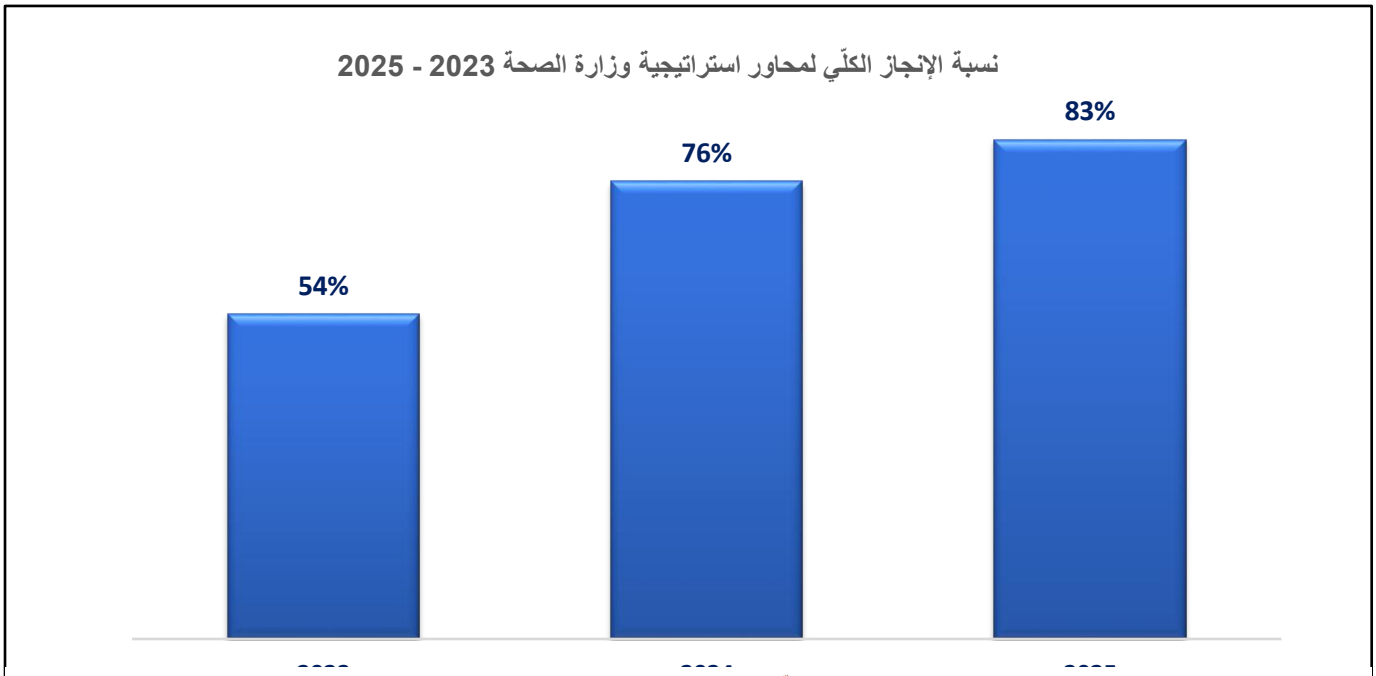
وللمساهمة في تحقيق هذه المبادرات تضمن البرنامج التنفيذي للمرحلة الأولى 38 مشروعاً (أولوية)، حيث بلغ عدد المشاريع التي تم الانتهاء من تنفيذها بنجاح مع نهاية المرحلة الأولى 30 مشروعاً، وبهذا تجاوزت نسبة الإنجاز الكلي لوزارة الصحة مع نهاية المرحلة الأولى (81%). ونستعرض تالياً أهم المنجزات للمشاريع والأولويات الخاصة بالوزارة في المرحلة الأولى من البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي مُدرجةً ضمن الإنجازات المتحققة على مستوى استراتيجية وزارة الصحة (2023-2025) تجنباً للتكرار.

استراتيجية وزارة الصحة (2023-2025) وأبرز الإنجازات



أُطلقت استراتيجية وزارة الصحة بتاريخ 2023/3/12 برعاية دولة رئيس الوزراء، وقد جاءت هذه الاستراتيجية كأول خطة استراتيجية للوزارة بعد جائحة كورونا، وتهدف إلى إعادة بناء المنظومة الصحية وتكاملها مع رؤية التحديث الاقتصادي في المملكة. وقد جاءت على 8 محاور استراتيجية تشمل تعزيز الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وتطوير الموارد البشرية، وتحسين البنية التحتية والتكنولوجية للمرافق الصحية، إضافة إلى المحور المالي ومحور الأزمات ومحور الحوكمة والتشريعات.

نوثّق بإيجازٍ العمل المؤسسي الدؤوب الذي قادته وزارة الصحة خلال الأعوام (2023-2025)، والذي أثمر عن تحولات جذرية في بنية وكفاءة النظام الصحي في الوزارة ومرافقها المختلفة على رقعة الوطن. وجاءت هذه المنجزات استجابةً للتوجيهات الملكية السامية والحكومية وتنفيذاً دقيقاً لمحاور رؤية التحديث الاقتصادي، حيث تجاوزت نسبة الإنجاز الكلي لهذه الاستراتيجية (83%)، وذلك بناءً على عملية متابعة وتقييم مستمرة



الشكل (3) نسبة الإنجاز الكلّي لمحاور استراتيجية وزارة الصحة 2023 – 2025

طوال فترة تنفيذ الاستراتيجية، مما أسس لقاعدة راسخة لتنطلق منها الاستراتيجية الجديدة للأعوام (2026-2030).



أولاً: الريادة والتميز على المستوى المؤسسي

شهدت هذه المرحلة تتويجاً لجهود الوزارة باعتراف وطني وإقليمي بتميز أدائها تمثل في:

- تتويج وزارة الصحة **بجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية (الدورة التاسعة)**، محققةً المركز الأول عن فئة الوزارات الكبيرة، مما يعكس ترسيخ منظومة الحوكمة والشفافية في عمل الوزارة.
- تعزيز الوزارة مكانتها إقليمياً بحصولها على جائزة التميز الحكومي العربي عن مبادرة *سمع بلا حدود*، إضافة إلى نيلها جائزة الحكومات الاجتماعية لمرتين على التوالي.
- إنجاز توقيع اتفاقية شراكة علاجية مع مركز الحسين للسرطان، لتأمين (4.1) مليون أردني وأردنية للعلاج من السرطانات في المركز، مما شكل قفزة هامة على صعيد تحقيق التغطية الصحية الشاملة.
- إعلان منظمة الصحة العالمية الأردن دولة خالية من مرض الجذام، في إنجاز يعكس التزام المملكة بالمعايير الصحية العالمية.
- استضافة المؤتمر العربي الأول حول دور الكفاءات الصحية المهاجرة في تعزيز النظم الصحية العربية، وتنظيمه بنجاح على أرض الأردن.
- تنظيم واستضافة المؤتمر الإقليمي بعنوان "دمج رعاية الأمراض غير السارية في الاستجابة الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط"، بالتعاون مع الجمعية الملكية للتوعية الصحية، ومنظمة السكري العالمية، ووزارة الصحة العامة في لبنان، والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- انضمام الأردن إلى المنصة العالمية لتوفير أدوية السرطان للأطفال، بما يعزز فرص العلاج ويكرّس العدالة الصحية.

- تسلّم الأردن رئاسة الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء الصحة في دول منظمة التعاون الإسلامي، وإطلاق أعماله في العاصمة عمّان، بمشاركة وزراء الصحة ومسؤولين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء وممثلين عن منظمات صحية إقليمية ودولية.
- افتتاح منتدى الصحة الأردني في مبنى الوزارة ليكون مركزاً متخصصاً لبناء قدرات الكوادر الصحية وتطوير مهاراتها.

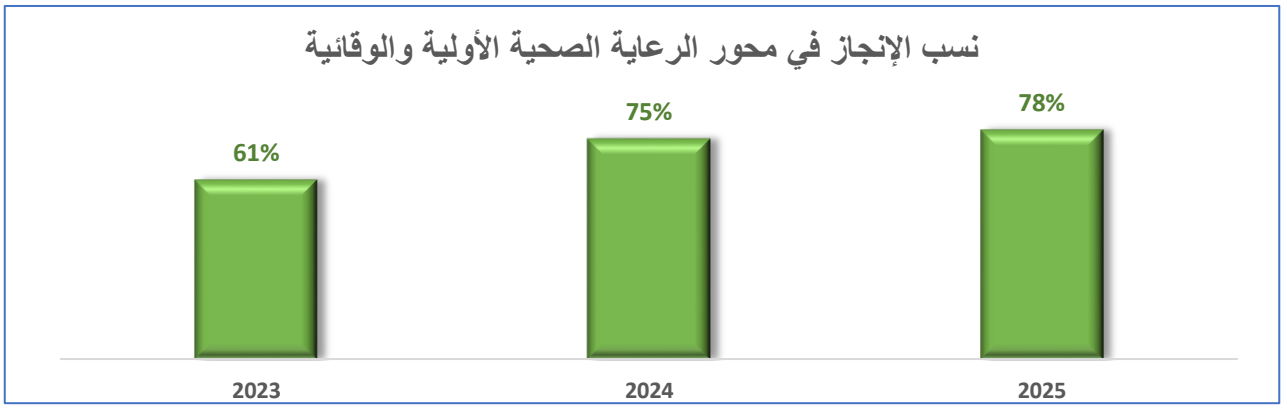
ثانياً: الإنجازات التفصيلية حسب محاور الاستراتيجية

1. محور الرعاية الصحية الأولية والوقائية:

تم تحقيق تقدم نوعي في ترسيخ نموذج رعاية أكثر تكاملاً من خلال تبني نهج فريق صحة الأسرة، وتعزيز جودة الخدمات وسلامة المرضى، كما تعزز الدور الوقائي عبر تحديث منظومة الرصد الوبائي، وإدخال مطعوم المكورات الرئوية (PCV-13) ضمن البرنامج الوطني للتطعيم، إلى جانب الوصول إلى الأطفال في المناطق عالية الاختطار ومخيمات اللاجئين لتعزيز التغطية بالمطاعيم.

وفي مجال الأمراض غير السارية، تم توسيع تطبيق حزمة الوقاية من أمراض القلب والسكري في 367 مركزاً صحياً، وتدريب 1,806 من الكوادر الصحية. كما شهدت خدمات الكشف المبكر إطلاق المرحلة التمهيدية للكشف المبكر عن سرطان القولون والمستقيم، وتعزيز برامج الكشف عن سرطان الثدي، وتطوير الأدلة الإرشادية للأمراض التنفسية المزمنة. وعلى صعيد صحة الأم والطفل والصحة الإنجابية، تم تحديث أدلة الرعاية والمشورة، وحوسبة ملف متابعة صحة الطفل، وتوسيع خدمات الكشف المبكر عن خلع الورك والتأخر النمائي.

كما تم تعزيز إدماج الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وتطوير خدمات الصحة المدرسية والتغذية وصحة الفم والأسنان، وتوسيع الوقاية المجتمعية من خلال مكافحة التبغ وخدمات الإقلاع، التي بلغ عدد عياداتها 31 عيادة. ودعمت هذه الإنجازات بنية خدمية شملت 7 مراكز تقدم خدمات التأهيل الطبي، وسيارتي أشعة متنقلة، و8



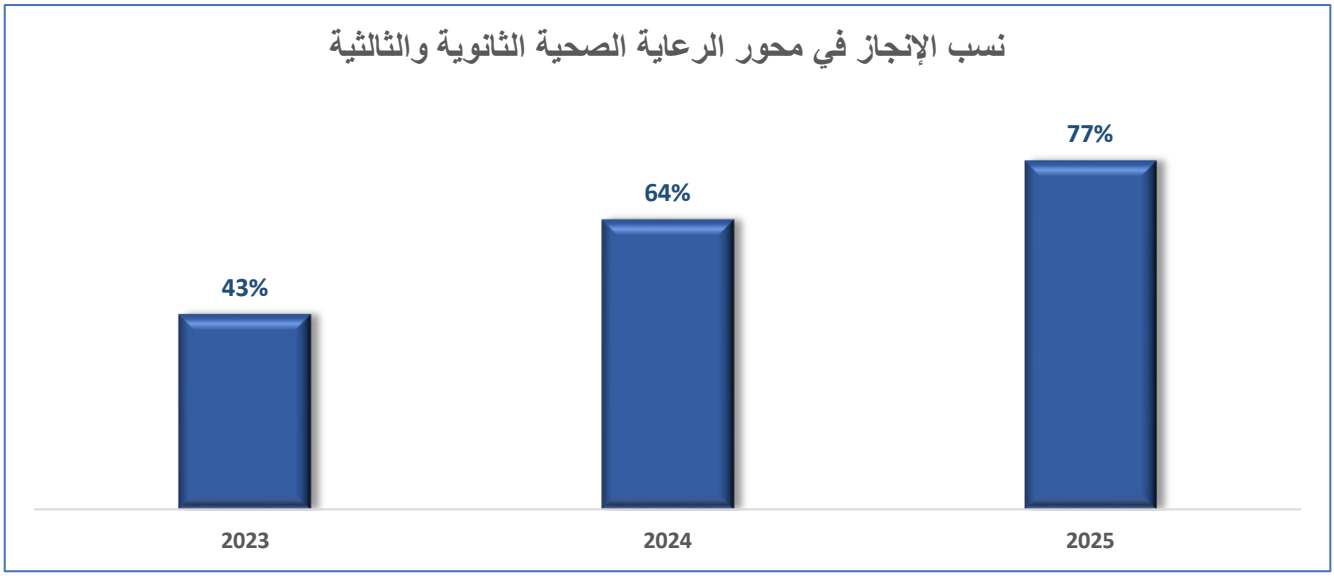
أجهزة لفحص السمع، بما عزز القدرة على تقديم خدمات وقائية ونوعية موجهة للفئات ذات الأولوية.

الشكل (4) نسب الإنجاز في محور الرعاية الصحية الأولية والوقائية لاستراتيجية 2023-2025

2. محور الرعاية الصحية الثانوية والثالثية:

شهدت وزارة الصحة تدشين جيل جديد من المستشفيات والخدمات التخصصية، فقد تم إنشاء مستشفى الأميرة بسمة التعليمي الجديد في إربد بسعة (506) سريراً مجهزاً بأحدث التقنيات الطبية، إلى جانب تنفيذ توسعات نوعية في عدد من المستشفيات، منها مستشفى الأميرة إيمان/معدي، ومستشفى الأمير الحسين بن عبدالله الثاني في البلقاء، وتشغيل أقسام الكلى والطوارئ الحديثة في مستشفى الرمثا ومستشفى الدكتور جميل التوتنجي، فضلاً عن توسعة وتطوير مستشفى معان الحكومي. كما شملت الإنجازات إعادة تأهيل وتشغيل المستشفيات الميدانية، حيث تم تطوير مستشفى الشيخ زايد الميداني في العقبة وتخصيص جزء منه للأطفال، وإعادة تأهيل مستشفى عمان الميداني لاستحداث أقسام للكلى والطوارئ بسعة (40) سريراً.

وفي مجال الخدمات التخصصية، أُطلقت لأول مرة خدمات جراحة القلب والقسطرة في مستشفيات البشير ومستشفى الزرقاء الحكومي مما شكل نقلة نوعية في مستوى الرعاية الصحية المتقدمة. إلى جانب ذلك، تم تعزيز منظومة الجودة والاعتمادية، حيث حصل (26) مستشفى على شهادة الاعتمادية من بينها مستشفيات البشير، كما

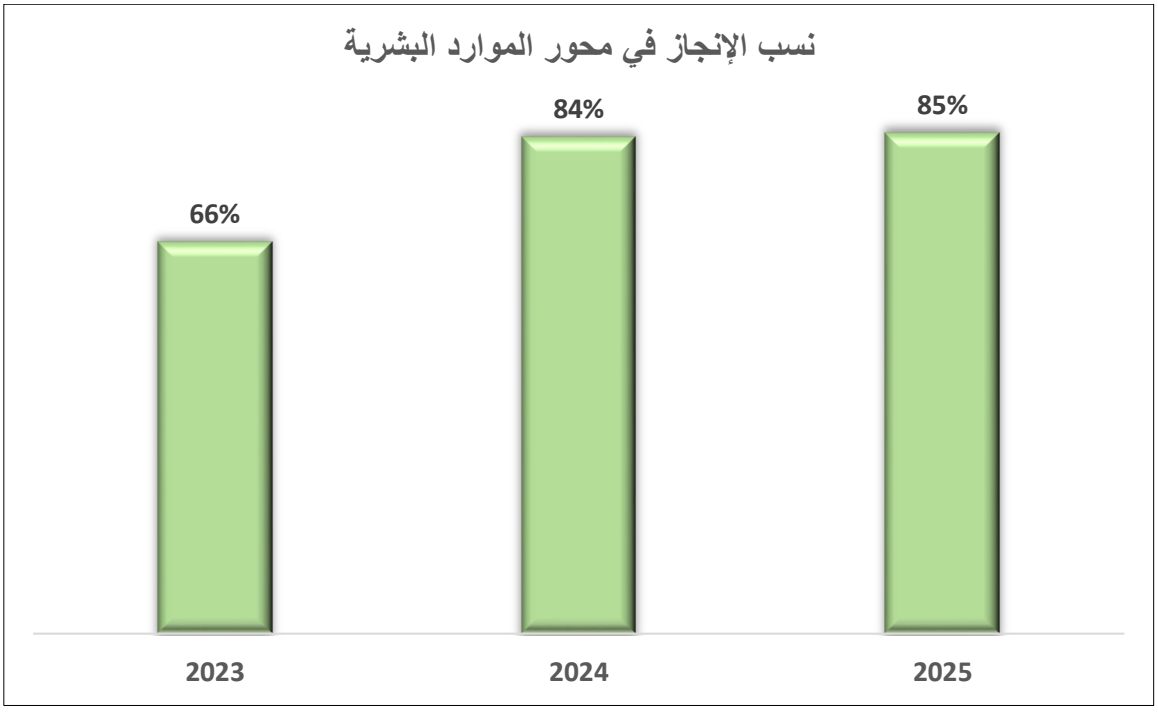


الشكل (5)نسب الإنجاز في محور الرعاية الصحية الثانوية والثالثية لاستراتيجية 2023-2025

وتم اعتماد (16) وحدة تصوير ثدي، ورفد المستشفيات بـ (18) جهاز ماموجرام حديث، بما يعكس التزام وزارة الصحة بمعايير الجودة الوطنية وتطوير الخدمات التشخيصية.

3. محور الموارد البشرية:

في إطار جهود وزارة الصحة الرامية إلى تطوير الموارد البشرية وتعزيز جودة الخدمات الصحية، تم تحقيق مجموعة من الإنجازات النوعية. فقد حصلت الوزارة خلال الأعوام 2023-2025، بالتنسيق مع المجلس الطبي الأردني، على اعتماد (12) تخصصاً طبياً فرعياً جديداً ليصبح العدد الإجمالي (19) تخصصاً معتمداً. كما استكملت الوزارة تطوير النظام الإلكتروني الخاص بالتطوير المهني المستمر، الذي بات يضم (64) خدمة إلكترونية متخصصة، الأمر الذي أسهم في تبسيط الإجراءات وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتسريع عمليات التدريب والترخيص وإعادة الترخيص المهني. كما تم تنفيذ برنامج التطوير المهني المستمر للعاملين في الرعاية الصحية بما يتماشى مع متطلبات نظام تجديد ترخيص العاملين في المهن الصحية رقم (46) لسنة 2018، حيث تُعتمد الأنشطة التدريبية وتُنفذ عبر وحدات التطوير المهني المستمر في مديريات ومستشفيات الوزارة، مع منح المشاركين شهادات تدريبية بعدد الساعات المعتمدة عقب اجتيازهم للمتطلبات.



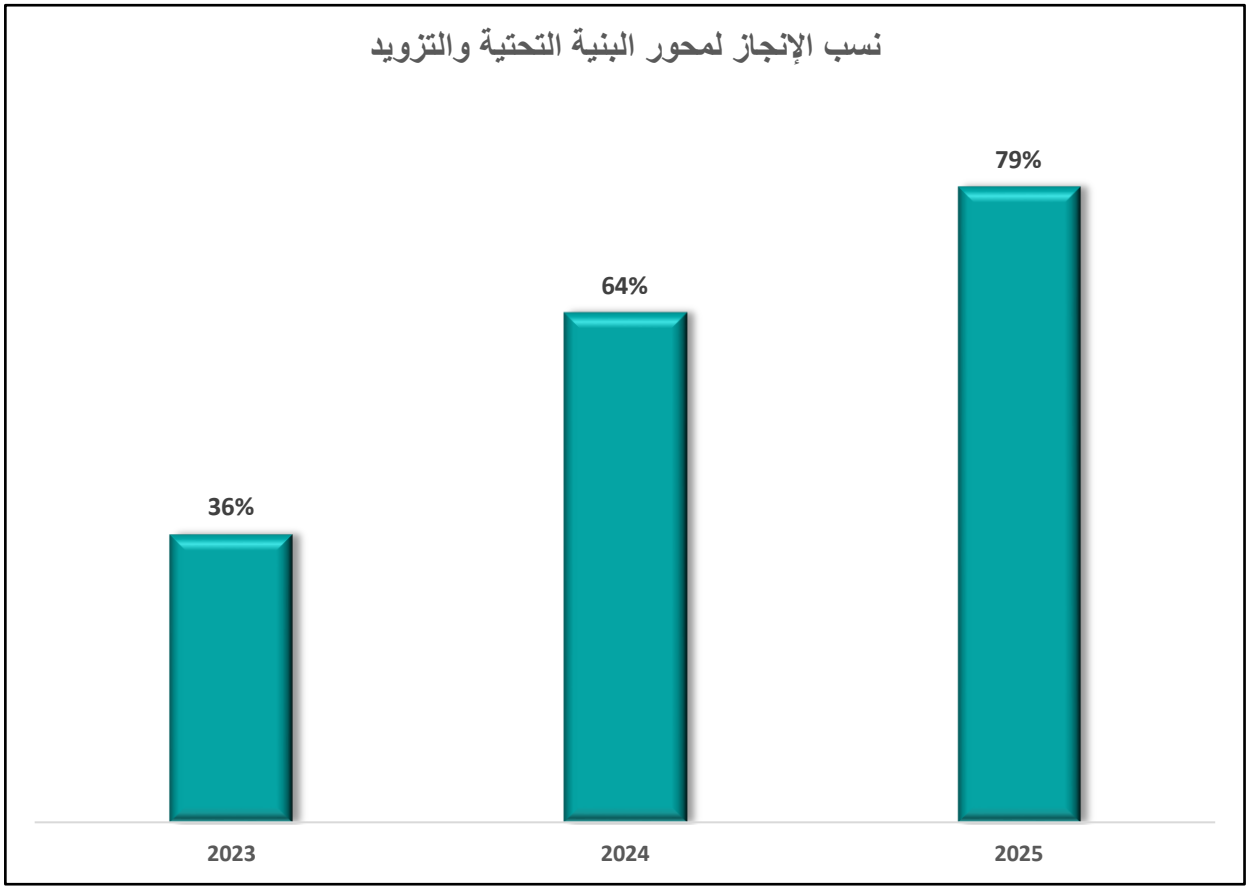
الشكل (6) نسب الإنجاز في محور الموارد البشرية لاستراتيجية 2023–2025

4. محور البنية التحتية والتزويد:

حققت الاستراتيجية تقدماً ملموساً في تعزيز جاهزية المرافق الصحية ورفع كفاءة الخدمات التشغيلية والمساندة، بما أسهم في تحسين بيئة تقديم الخدمة، وتوسيع الطاقة الاستيعابية، ودعم استدامة الخدمات الصحية في مختلف محافظات المملكة. فقد تم افتتاح وتشغيل 32 مركزاً صحياً شاملاً وأولياً، وصيانة وتحديث 151 مركزاً صحياً، إضافة إلى افتتاح 7 وحدات تأهيل في مرافق الرعاية الصحية الأولية، بما عزز قدرة المراكز على تقديم خدمات أكثر شمولية وقرباً من المواطنين.

وعلى مستوى الرعاية الثانوية، تم افتتاح المبنى الجديد لمستشفى الأميرة بسمة التعليمي في محافظة إربد بسعة 506 أسرّة، ووضع حجر الأساس لمستشفى مادبا الجديد بالشراكة مع القطاع الخاص، إلى جانب استكمال إنشاء مبنى العيادات الخارجية وبنك الدم والمستودعات في مستشفى معان الحكومي وتجهيز غرفة أشعة، بما يدعم تحسين الوصول إلى الخدمات المتخصصة وتعزيز جاهزية المرافق المرجعية. كما جرى دعم كفاءة الخدمات الطبية والتشخيصية من خلال توريد 18 جهاز ماموغرام لعدد من المستشفيات والمراكز الصحية الشاملة، بما يعزز برامج الكشف المبكر عن سرطان الثدي، إضافة إلى توريد أجهزة تعقيم لخمسة مستشفيات، بما يدعم جودة وسلامة الخدمات ويعزز إجراءات مكافحة العدوى.

وفي مجال التزويد وإدارة المخزون، شهدت المنظومة نقلة نوعية من خلال افتتاح مستودع المخزون الطبي الاستراتيجي الحديث وتزويده بالمعدات اللازمة وربطه إلكترونياً مع مستشفى البشير كمرحلة أولى، ضمن مشروع متكامل شمل تحديث 6 مستودعات في إقليم الشمال ومركز مطاعيم، و4 مستودعات في إقليم الجنوب، ومستودعين نموذجيين في عمان/مستشفى البشير ضمن إقليم الوسط. وأسهمت هذه التدخلات في تعزيز كفاءة سلاسل التزويد، ورفع جاهزية المخزون الاستراتيجي، ودعم الأمن الدوائي في المملكة، بما يرسخ قدرة النظام الصحي على الاستجابة للاحتياجات التشغيلية والطارئة بكفاءة واستدامة.



الشكل (7) نسب الإنجاز لمحور البنية التحتية والتزويد لاستراتيجية 2023-2025

5. محور التمويل والتغطية التأمينية والإدارة المالية:

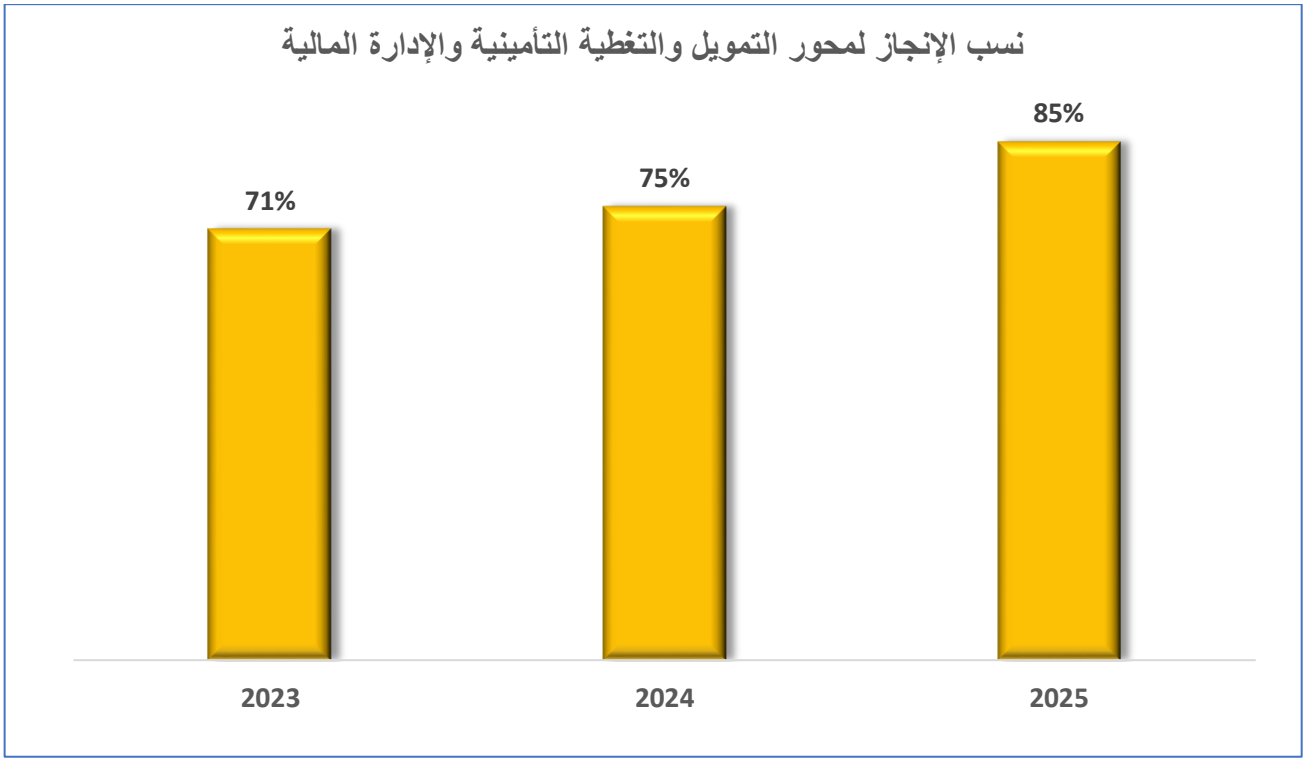
حققت وزارة الصحة تقدماً ملموساً في مجال التمويل الصحي والتغطية التأمينية، حيث أُقرت خطة إصلاح التمويل الصحي (2024-2030)، وأُطلقت الحسابات الصحية الوطنية للفترة (2020-2022)، إلى جانب إنجاز دراسة الإنفاق الحكومي خلال جائحة كورونا وإعداد استراتيجية التمويل الصحي.

تم إبرام (3) اتفاقيات استراتيجية مع مركز الحسين للسرطان، شملت إطلاق برنامج "رعاية" لتوفير التغطية الصحية لـ (4.1) مليون مواطن، وضمان استمرارية البروتوكولات العلاجية للمرضى المحولين، بالإضافة إلى تسوية المطالبات المالية العالقة. كما عُززت الخدمات التخصصية بتوقيع اتفاقية تعاون في مجال أمراض القلب مع الجمعية الأمريكية للقلب.

عملت الوزارة على التوسع في الاعتماد على أنظمة الطاقة البديلة، حيث يتم حالياً تشغيل (100) موقع صحي بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. حيث يهدف هذا التحول الاستراتيجي إلى تقليص الاعتماد على الوقود التقليدي، وخفض الانبعاثات الكربونية الضارة، مما يساهم بشكل مباشر في حماية البيئة والصحة العامة.

ولتعزيز كفاءة الإنفاق، تم إصدار الدليل الإرشادي الوطني الموحد لتقييم التكنولوجيا الصحية (HTA) وتطبيق خارطة الطريق الخاصة به. وفي جانب التغطية التأمينية، تم شمول مشتركي التأمين الصحي من الدرجة الثانية والثالثة بخدمات الطوارئ في المستشفيات الخاصة،

وفي إطار توسعة مظلة التأمين الصحي المدني، تعمل إدارة التأمين الصحي على زيادة أعداد المواطنين المشمولين من خلال الاشتراك الاختياري وفق المادة (30) والمؤسسات وفق المادة (31)، كما تم تعديل نظام التأمين الصحي لشمول موظفي الشركات المملوكة للحكومة. وقد بلغ عدد المؤمنين بالتأمين الصحي المدني حتى نهاية عام 2025 أكثر من 3.24 مليون مؤمَّن، مما يعكس توسعًا كبيرًا في مظلة الحماية الصحية. كما استُكمل مشروع زيادة أعداد المنتفعين من فئة صندوق المعونة الوطنية، بما يعكس التزام الوزارة بتوسيع مظلة الحماية الصحية وتعزيز العدالة في الوصول إلى الخدمات.



الشكل (8) نسب الإنجاز لمحور التمويل والتغطية التأمينية والإدارة المالية لاستراتيجية 2023-2025

6. محور إدارة التحول الرقمي وأنظمة المعلومات:

حققت الوزارة تقدماً استراتيجياً بالانتهاء من حوسبة (392) منشأة صحية. كما وتُوجت الجهود بافتتاح "مركز الصحة الرقمي" برعاية ملكية سامية وإطلاق (3) خدمات من خلاله هي (العناية الحثيثة، غسيل الكلى، الأشعة)، وربطه مع (5) مستشفيات طرفية، إضافة إلى ربطه مع (3) مراكز صحية لتقديم خدمات تشخيصية عن بُعد لعيادات القلب والسكري والغدد الصماء.

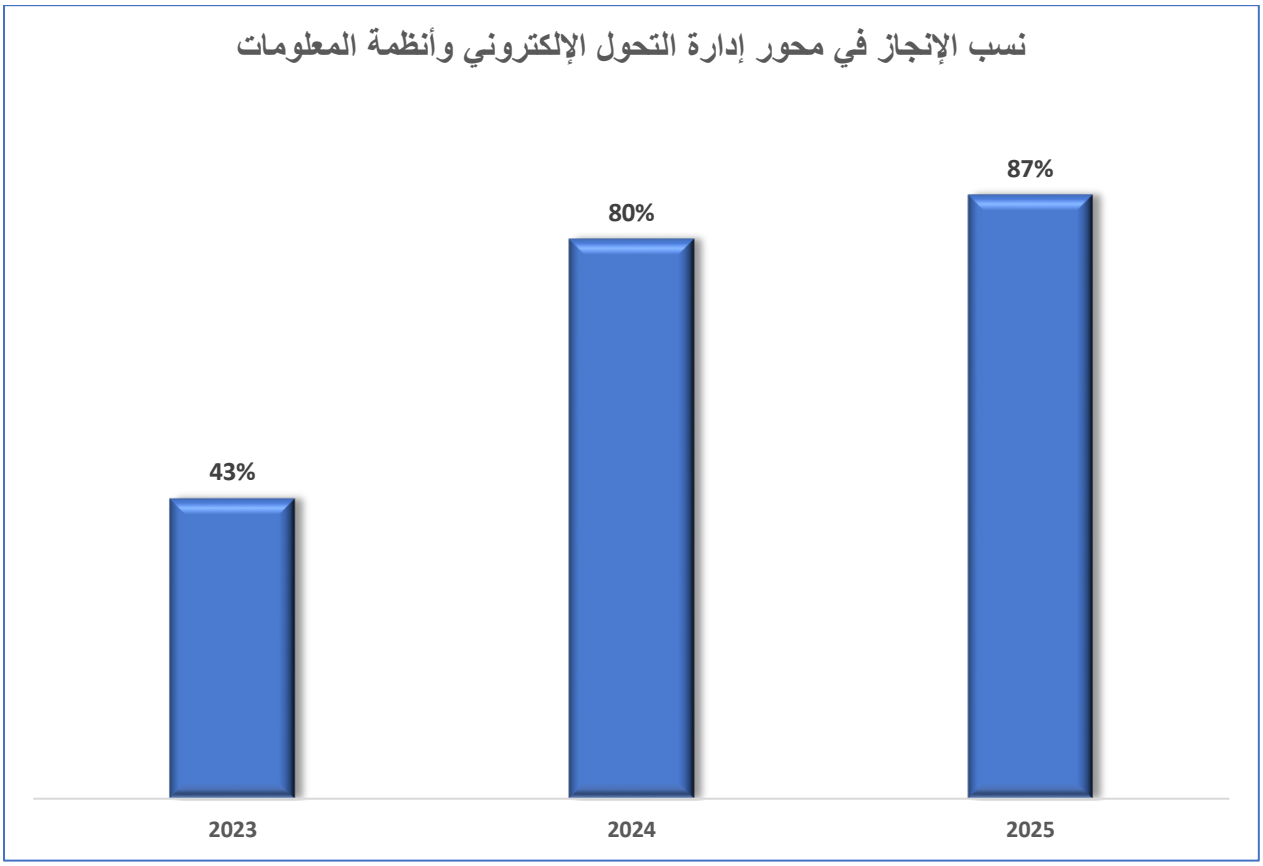
كما تم تفعيل خدمة توصيل الأدوية للمنازل في (370) منشأة، وأتمتة (8) سجلات وطنية للأمراض (منها: السرطان، الكلى، السكري والضغط) والبدء بأتمتة نظام وفيات الأمهات وحديثي الولادة والأجنّة إضافة إلى تشغيل نظام الولادات والوفيات الجديد.

تم تفعيل نظام الفوترة الإلكترونية في (112) موقعاً، وإطلاق نظام إلكتروني شامل لإصدار وتجديد تراخيص المهن الصحية. كما تم العمل على تطوير نظام الإحالة الإلكتروني واعتماد النموذج الإلكتروني ومخاطبة شركة الحوسبة الصحية لإدراجه ضمن النظام تمهيداً لتصميم منصة التحويل الإلكتروني الوطنية.

وعلى الصعيد المركزي بدأت الوزارة بعمليات أتمتة شملت العديد من المديريات المركزية فيها كإدارة التأمين الصحي ومديرية المشتريات والتزويد ومديرية الأمراض الصدرية وصحة الوافدين والصحة المهنية، إضافة إلى مديرية ترخيص المهن والمؤسسات الصحية ومديرية التعليم والتدريب الطبي.

وفي مجال الذكاء الاصطناعي، تم دمج أدوات التعلم الآلي في نظام سلاسل التوريد للتنبؤ بالاحتياجات الدوائية وضمان الأمن الدوائي، إلى جانب العمل على تفعيل نظام Paxera AI للتشخيص الطبي في مجالات الصدر والقلب وسرطان الثدي، وتطبيق خوارزمية CAD4TB في (12) مركزًا لقراءة صور الرئة وتشخيص السل.

أما الخارطة الصحية، فقد تم تحديثها من خلال عكس التعديلات الجغرافية بالتشاركية مع وزارة الداخلية، واستحداث منصة لتعديل المواقع الجغرافية عليه حيث تُعد هذه الخارطة أداة قيمة تمكّن متلقي الخدمات الصحية من تحديد مواقع المرافق الطبية القريبة منهم بكل يسر وسهولة.



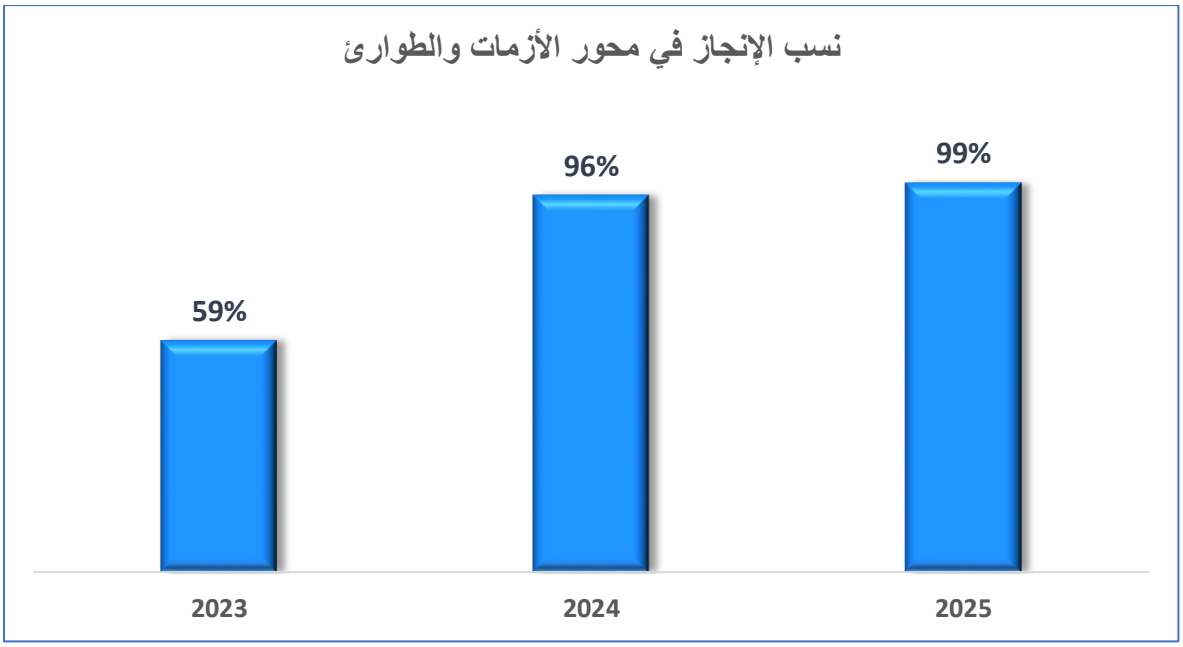
الشكل (9)نسب الإنجاز في محور إدارة التحول الإلكتروني وأنظمة المعلومات لاستراتيجية 2023-2025

7. محور الأزمات والطوارئ:

تم إطلاق "الاستراتيجية الوطنية لتكيف القطاع الصحي مع التغير المناخي (2025-2027)" لتعزيز منعة القطاع، وتمت المشاركة في اجتماعات اللجنة التخطيطية للأمن النووي وتمارين المحاكاة، وساهمت في وضع البروتوكول الوطني للتعامل مع النفايات الطبية والخطرة، إضافة إلى المشاركة في تحديث الخطة الوطنية للطوارئ النووية والإجراءات القياسية للتعامل مع الحوادث النووية والإشعاعية.

كما شاركت الوزارة ضمن فريق وطني لوضع استراتيجية للتعامل مع تهديدات CBRN وأسلحة الدمار الشامل، وأسهمت في تطوير الخطة الوطنية للطوارئ النووية والإشعاعية بالتعاون مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.، وتطوير خطط طوارئ موحدة لـ (33) مستشفى و(14) مديرية صحة.

تم تفعيل مركز عمليات طوارئ الصحة العامة وربطه مع (22) غرفة عمليات في المستشفيات، وتدريب (19) فريقاً للاستجابة الطبية الطارئة (EMT) وتجهيزهم للتعامل مع الكوارث بالتزامن مع إنجاز مشروع ترقيم أسرّة المستشفيات بالتعاون مع شركة الحوسبة (حكيم)، وذلك بهدف تحديد وتتبع الأسرّة، مما يتيح إدارة الأسرّة بكفاءة ويحسّن الاستجابة في حالات الطوارئ.



الشكل (10) نسب الإنجاز في محور الأزمات والطوارئ لاستراتيجية 2023-2025

8. **محور الحوكمة والتشريعات:**

تم إنجاز حزمة من التشريعات بلغت (38) تشريعاً، منها نظام الرعاية الصحية والطبية عن بُعد، والنظام المعدل لتجديد ترخيص العاملين في المهن الصحية، وتعليمات شمول الأشخاص ذوي الإعاقة والأفراد من المواطنين بالتأمين الصحي المدني لسنة لترسيخ الإطار التشريعي الناظم للعمل الصحي في الوزارة2023.

وفي مجال الاستراتيجيات الصحية، تم اعتماد وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للجودة وسلامة المرضى (2030-2024)، الهادفة إلى تعزيز جودة الرعاية الصحية وتطوير المعايير الوطنية وبناء قدرات الكوادر الصحية ضمن إطار المستشفيات الآمنة والصديقة للمرضى. كما أطلقت الوزارة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التبغ والتدخين بكافة أشكاله (2030-2024)، وخطة العمل المنبثقة عنها، إلى جانب الاستراتيجية الوطنية لتكيف القطاع الصحي مع التغير المناخي (2027-2025)، والمساهمة في إعداد الاستراتيجية الوطنية لكبار السن (2028-2024). كما أطلقت خدمة رضا المريض لقياس مستوى رضا متلقي الخدمة بهدف تعزيز قنوات التواصل مع المواطنين.

وفي إطار تعزيز كفاءة اتخاذ القرار الصحي المبني على الأدلة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، تم إصدار الدليل الإرشادي الوطني الموحد لتقييم التكنولوجيا الصحية، وتشكيل لجان مختصة لدراسة وتقييم الطلبات المقدمة لتقييم التكنولوجيا، وجاء هذا بالتزامن مع مشروع إعداد استراتيجية التمويل الصحي حيث تم الانتهاء من إعدادها لتصبح ركيزة هامة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. حيث توضح الاستراتيجية الآليات الأساسية لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك تعزيز وتجميع الإيرادات، وتبني نهج الشراء الاستراتيجي، وتصميم حزمة شاملة للمنافع وغيرها.

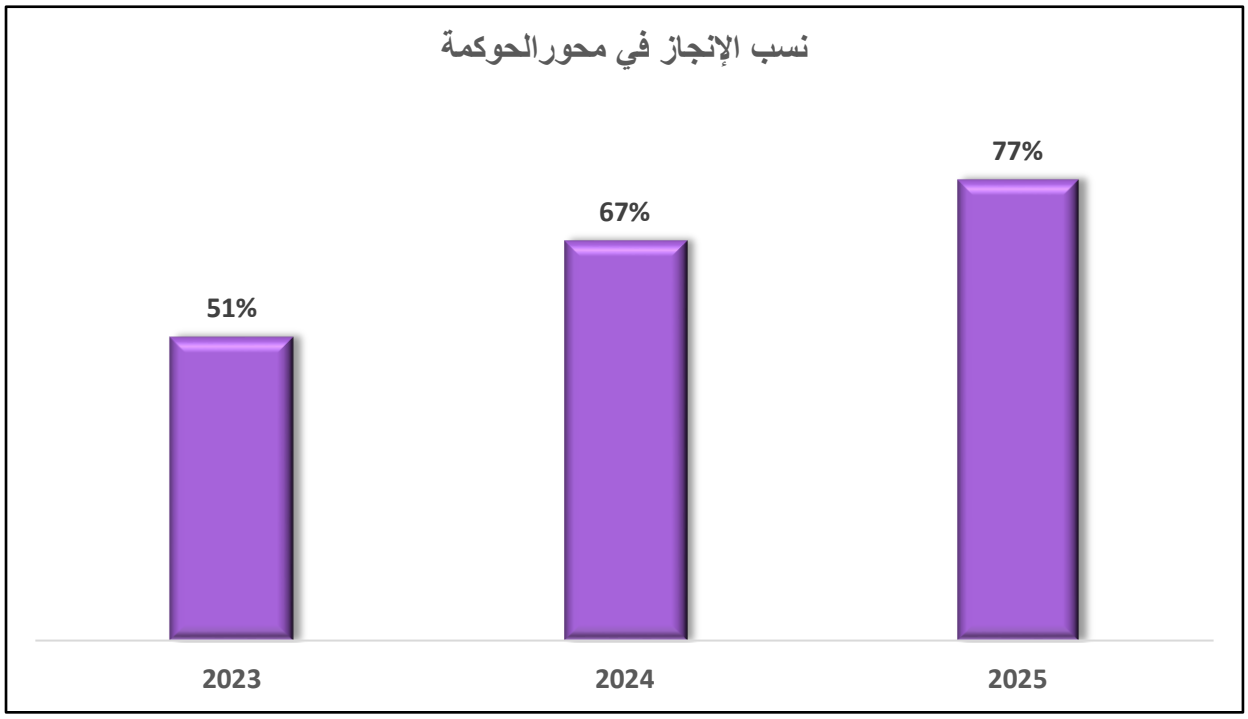
وبهدف تعزيز الوعي بمنظور النوع الاجتماعي وتعميق فهمه لدى كوادرها، نفذت وزارة الصحة خلال عام 2025 ورشات تثقيفية تضمنت (19) جلسة واستهدفت (1,035) موظف وموظفة من مختلف المديريات والمحافظات والمستويات الوظيفية بما في ذلك المناصب الإشرافية والإدارية.

ولغايات تعزيز الحوكمة وتطوير المنظومة الصحية، عملت وزارة الصحة خلال الأعوام الثلاث الماضية على تطوير منظومة إدارة الشكاوى من خلال استقبالها عبر قنوات متعددة مثل صوت متلقي الخدمة ومنصة بخدمتكم، وتصنيفها ومعالجتها، بهدف إعداد

وتنفيذ خطط تحسين مبنية على نتائجها، بما يعزز جودة الخدمات ويكرّس الاستجابة لاحتياجات المواطنين.

أما في مجال السياحة العلاجية، فقد استمر العمل على منصة "سلامتك" الإلكترونية التي تأسست خلال جائحة كورونا لتلبية احتياجات المرضى الوافدين للعلاج، تم التوافق على تطوير المنصة بتمويل من هيئة تنشيط السياحة، على أن تكون إدارتها مشتركة بين وزارة الصحة وجمعية المستشفيات الخاصة.

كما واستمرت الوزارة في دعم البحث العلمي والابتكار والسير بمشروع الأبحاث السريرية ومأسسة التطوير المهني المستمر بالإضافة إلى التوسع في بناء شراكات وتعاون وثيق مع الشركاء والجهات الفاعلة تشمل القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات الدولية والمحلية.



الشكل (11) نسب الإنجاز في محور الحوكمة لاستراتيجية 2023-2025

الباب الثالث:
استراتيجية وزارة الصحة
2026-2030

نبذة موجزة

تأتي استراتيجية وزارة الصحة للأعوام 2026–2030 امتداداً لمسار مؤسسي بُني على ما حققته الخطط والاستراتيجيات السابقة من إنجازات. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى البناء على ما تحقق، مع تطوير منظور العمل من التركيز على تقديم الرعاية العلاجية وحدها، والتي ستبقى مكوّناً أساسياً في عمل الوزارة، إلى نهج أكثر شمولاً يعزز الصحة العامة، والوقاية، وجودة الحياة الصحية، وجاهزية النظام الصحي للتعامل مع الفرص والتحديات المستقبلية.

وقد صيغت الاستراتيجية في سياق تعزيز قدرة الوزارة على التكيف مع المتغيرات، وضمان استمرارية الخدمات الصحية الأساسية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتسريع التحول الرقمي وتوظيف البيانات في دعم القرار، والارتقاء بتجربة متلقي الخدمة. كما راعت الاستراتيجية ضرورة الموازنة بين الطموح والواقع، من خلال صياغة توجهات وأهداف وبرامج قابلة للتنفيذ والقياس، تستجيب للأولويات الصحية الوطنية، وتدعم عدالة الوصول وجودة الخدمات ضمن الإمكانات المتاحة.

وبذلك تمثل الاستراتيجية إطاراً موجهاً لعمل الوزارة خلال الأعوام 2026–2030، بما يعزز قدرتها على قيادة أدوارها في الصحة العامة، وتقديم الخدمات الصحية، وتنظيم العمل الصحي، والاستجابة للتحولات الديموغرافية والوبائية والرقمية والاقتصادية المؤثرة في القطاع الصحي.

الإطار الزمني الخُماسي

يأتي تبني الإطار الزمني الخماسي الممتد من عام 2026 إلى عام 2030 لتنفيذ هذه الاستراتيجية بعد دراسة تحليلية للمخرجات السابقة، واستجابةً للمحددات الوطنية والدولية، واستناداً إلى المسوغات الآتية:

- **المواءمة مع الاستحقاقات الوطنية والأممية:** يعتبر عام 2030 نقطة التقاء مفصلية كونه يمثل عام تحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs وباعتباره محطة

مفصلية لـ "رؤية التحديث الاقتصادي" في مرحلتها الثانية؛ وعليه فقد تم توحيد النطاقات الزمنية لتوجيه الموارد وتحقيق التزامن مع هذه الاستحقاقات.

- **الارتقاء من أطوار التعافي إلى التحولات الهيكلية:** في الوقت الذي كانت فيه الخطة الاستراتيجية السابقة (2023-2025) تركز على معالجة التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا والحفاظ على المنجزات السابقة لها، فإن المرحلة الراهنة تتطلب نطاقات زمنية متوسطة الأمد لضمان اكتمال نضج المشاريع الاستراتيجية الكبرى (كمشاريع التحول الإلكتروني، والبنية التحتية، والتغطية الصحية وغيرها)، إذ يُشكل قصر الدورات التخطيطية عائقاً أمام إحداث وقياس الأثر التنموي المنشود.
- **إرساء دعائم الاستقرار التشريعي والمالي:** يتيح الإطار الخَمسي حيزاً من الاستقرار التنظيمي الذي يُمهد الطريق لإبرام شراكات تمويلية طويلة الأمد مع الجهات الشريكة (كالجهات المانحة، والقطاع الخاص)، بمنأى عن التذبذبات المرافقة للتخطيط قصير الأمد.
- **تعظيم المخرجات والأثر الفعلي الملموس:** يُسهم هذا الامتداد الزمني في منح الكوادر الإدارية والفنية المجال اللازم لتركيز الجهود نحو تجويد الآليات التنفيذية وقياس الآثار المتحققة لمتلقي الخدمات، عوضاً عن استنفاد الموارد في صياغة الخطط المتلاحقة، وهو ما من شأنه أن يُعزز من النظرة الشمولية للوزارة.

المبادئ التوجيهية

ارتكزت صياغة هذه الاستراتيجية على عدد من المبادئ التوجيهية التي ضمنت اتساقها مع الأولويات الوطنية وواقع العمل الصحي. وفي مقدمة هذه المبادئ المواءمة مع الوثائق المرجعية العليا، ولا سيما رؤية التحديث الاقتصادي ضمن ركيزة تحسين نوعية الحياة، كما أُشير إليها آنفاً، وخارطة الطريق لتحديث القطاع العام، والبرامج الحكومية ذات العلاقة، يوضح الجدولان تالياً مجموعة الأهداف الوطنية والقطاعية التي شكلت محاور الاستراتيجية وأهدافها الفرعية وبرامجها ومشاريعها تقاطعاتٍ مباشرة معها بحيث تُفضي هذه الاستراتيجية إلى تسريع الوصول إلى هذه الأهداف وتحويل الصحة إلى استثمار تنموي واقتصادي، وعنصر أساسي في تعزيز جودة الحياة والإنتاجية، ليس فقط على المستوى المؤسسي بل على المستوى القطاعي والوطني.

رقم الهدف	اسم الهدف الوطني	المحاور الحالية المتقاطعة مع الهدف
2	تحفيز نمو اقتصادي شامل ومستدام	1. الرعاية الصحية الأولية والوقائية 2. الرعاية الصحية الثانوية والثالثية 3. الموارد البشرية 4. البنية التحتية والتحول الإلكتروني والتزويد 5. التغطية التأمينية والاستدامة المالية
3	تعزيز تنافسية الأردن عالمياً	2. الرعاية الصحية الثانوية والثالثية 3. الموارد البشرية 6. الحوكمة
4	تحسين الحياة اليومية للأردنيين	1. الرعاية الصحية الأولية والوقائية 2. الرعاية الصحية الثانوية والثالثية 3. الموارد البشرية 4. البنية التحتية والتحول الإلكتروني والتزويد 5. التغطية التأمينية والاستدامة المالية 6. الحوكمة
6	تطبيق مبادئ الاستدامة على النمو الاقتصادي	5. التغطية التأمينية والاستدامة المالية
7	تطبيق مبادئ الاستدامة على جودة الحياة	1. الرعاية الصحية الأولية والوقائية 2. الرعاية الصحية الثانوية والثالثية 3. الموارد البشرية 4. البنية التحتية والتحول الإلكتروني والتزويد 5. التغطية التأمينية والاستدامة المالية 6. الحوكمة

رقم الهدف	اسم الهدف القطاعي	المحاور الحالية المتقاطعة مع الهدف
1	تحقيق التغطية الصحية الشاملة واستدامة الخدمات الصحية	1. الرعاية الصحية الأولية والوقائية 2. الرعاية الصحية الثانوية والثالثية 3. الموارد البشرية 4. البنية التحتية والتحول الإلكتروني والتزويد 5. التغطية التأمينية والاستدامة المالية 6. الحوكمة
2	تعزيز دور الرعاية الصحية الأولية لتوفير خدمات عادلة ومستدامة ضمن نظام صحي رقمي متكامل	1. الرعاية الصحية الأولية والوقائية 4. البنية التحتية والتحول الإلكتروني والتزويد
3	تطوير وتعزيز السياحة العلاجية وجعل الأردن وجهة مفضلة بأسعار ميسرة ورعاية عالية الجودة	6. الحوكمة

4	**تطبيق الحوكمة الرشيدة لتشمل المساءلة والشفافية لتعزيز صحة وسلامة المرضى والمراجعين**	5. التغطية التأمينية والاستدامة المالية 6. الحوكمة
5	**التحول الرقمي والابتكار للوصول إلى أفضل معايير الرعاية الصحية**	1. الرعاية الصحية الأولية والوقائية 2. الرعاية الصحية الثانوية والثالثية 3. الموارد البشرية 4. البنية التحتية والتحول الإلكتروني والتزويد 5. التغطية التأمينية والاستدامة المالية
6	**ضمان الاستدامة المالية للقطاع الصحي**	1. الرعاية الصحية الأولية والوقائية 2. الرعاية الصحية الثانوية والثالثية 3. الموارد البشرية 4. البنية التحتية والتحول الإلكتروني والتزويد 5. التغطية التأمينية والاستدامة المالية 6. الحوكمة
7	**تعزيز التعاون مع جميع القطاعات المختلفة**	1. الرعاية الصحية الأولية والوقائية 2. الرعاية الصحية الثانوية والثالثية 6. الحوكمة
8	**تجهيز قوى عاملة كفؤة**	1. الرعاية الصحية الأولية والوقائية 2. الرعاية الصحية الثانوية والثالثية 3. الموارد البشرية
9	**الريادة والابتكار في المبادرات المتعلقة بالقطاع الصحي**	2. الرعاية الصحية الثانوية والثالثية 3. الموارد البشرية 6. الحوكمة
10	**تحقيق أفضل معايير الجودة في الرعاية الصحية وسلامة المرضى**	1. الرعاية الصحية الأولية والوقائية 2. الرعاية الصحية الثانوية والثالثية 3. الموارد البشرية 4. البنية التحتية والتحول الإلكتروني والتزويد 5. التغطية التأمينية والاستدامة المالية 6. الحوكمة

ولم تقتصر المواءمة على الوثائق المرجعية العليا، بل امتدت لتشمل الاستراتيجيات والخطط الصحية ذات الصلة، بما يضمن تكامل التوجهات وتوحيد الجهود وتجنب الازدواجية. وفي هذا الإطار، تم مراعاة اتساق محاور الاستراتيجية وأهدافها وبرامجها مع الاستراتيجية الوطنية للجودة وسلامة المرضى (2024–2030)، ولا سيما ما يتعلق بتعزيز الحوكمة والمساءلة والشفافية والارتقاء بجودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى؛ والاستراتيجية الوطنية لمكافحة التبغ والتدخين (2024–2030)، من خلال تعزيز دور الرعاية الصحية الأولية والوقائية وبرامج التوعية ومكافحة التدخين؛ والاستراتيجية الوطنية لتكيف

القطاع الصحي مع التغير المناخي (2025–2027)، من خلال رفع جاهزية المرافق الصحية وتعزيز مرونة النظام الصحي وقدرته على الاستعداد للأزمات والطوارئ الصحية والاستجابة لآثار اللجوء والتغير المناخي.

أمّا الموائمة مع خطة إصلاح التمويل الصحي والتغطية الصحية الشاملة (2024–2030)، واستراتيجية التمويل الصحي (2024–2030)، فقد جاءت من خلال توجيه الأهداف والبرامج نحو التوسع التدريجي في التغطية الصحية، وتعزيز استدامة الخدمات والموارد المالية، وتطوير كفاءة الإنفاق وحوكمة القطاع الصحي. وامتدت المواءمة كذلك إلى الاستراتيجية الوطنية لكبار السن (2024–2028)، بما يدعم تطوير الخدمات الصحية الملائمة لاحتياجات كبار السن، والتوسع في المراكز الصحية الصديقة لهم، وبناء قدرات الكوادر الصحية المعنية بتقديم هذه الخدمات.

وتم كذلك مراعاة التقاطعات مع الاستراتيجيات الوطنية للقطاعات الأخرى التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المحددات الصحية. وشمل ذلك الاستراتيجية الوطنية للتعليم في مجالات الصحة المدرسية والتغذية والتطعيم والتوعية الصحية والصحة النفسية للطلبة؛ والاستراتيجية الوطنية للشباب في مجالات الصحة النفسية والنشاط البدني والوقاية من التدخين والمخدرات وتعزيز أنماط الحياة الصحية؛ والاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في مجالات الصحة الرقمية والبيانات المفتوحة والأمن السيبراني وتطوير الخدمات الإلكترونية؛ والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في مجالات دعم الفئات الأكثر احتياجاً، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، وتعزيز العدالة في الوصول إلى الخدمات الصحية. وأسهمت هذه المواءمات في تحديد مجالات العمل المشترك، وتعزيز تكامل الأدوار والمسؤوليات بين الوزارة وشركائها، وربط التدخلات الصحية بالسياسات الوطنية الأوسع ذات الصلة بجودة الحياة والتنمية المستدامة.

كما استندت الاستراتيجية إلى مبدأ التشاركية، من خلال إشراك نطاق واسع من الأطراف المعنية في عملية الإعداد، بما في ذلك القيادات الإدارية والفنية في مركز الوزارة ومديرياتها ومرافقها الصحية، إضافة إلى الشركاء المحليين والدوليين، والجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، فضلاً عن الخبراء في القطاع الصحي، بما يسهم في تعزيز

التوافق حول الأولويات، ورفع قابلية التنفيذ، وتوفير الدعم المؤسسي اللازم لتحقيق المستهدفات.

وخلال مراحل الإعداد تم مراعاة استشراف الأبعاد المستقبلية في تحديد التوجهات، مع الأخذ في الاعتبار ما قد تشهده منظومة العمل في الوزارة -والقطاع الصحي- من متغيرات وتطورات، حيث تم النظر إلى هذه المتغيرات باعتبارها فرصاً محتملة لتحسين الخدمات، وتعزيز الابتكار، ورفع الكفاءة والاستدامة، وفي الوقت ذاته تحديات تتطلب تعزيز المرونة المؤسسية والقدرة على التكيف والاستجابة، بما يدعم جاهزية الوزارة للتعامل مع المتطلبات المستقبلية.

كما أُخذت الاعتبارات المالية والفجوات التمويلية في الحسبان عند صياغة الأهداف والبرامج، لضمان الانتقال من التخطيط النظري إلى التنفيذ العملي، وربط التوجهات الاستراتيجية بنتائج قابلة للقياس والتحسين المستمر. وإضافة إلى ذلك، اعتُمد مفهوم «القيمة العامة الصحية» بدلاً من الاقتصار على العائد المالي، بحيث تُقاس البرامج وفق أثرها الصحي والاجتماعي والاقتصادي، مع إعطاء الأولوية للاستثمارات الوقائية عالية الأثر، كالتطعيم، والكشف المبكر، ومكافحة التدخين، وصحة الأم والطفل، لما تحققه من منافع صحية واجتماعية، وما تسهم به في تجنب كلف مستقبلية، دون المساس بجودة الخدمات المقدمة.

مراحل الإعداد

وتم إعداد الاستراتيجية وفق منهجية متدرجة ومتكاملة، تضمنت جمع البيانات، والتحليل والتشخيص، واستشراف التوجهات المستقبلية، والصياغة الاستراتيجية، والتخطيط التنفيذي. وقد شملت عملية الإعداد والاعتماد ست مراحل إجرائية مترابطة، على النحو الآتي:

1. **مرحلة التحضيرات المبدئية:** وتضمنت تسمية ضباط الارتباط وتشكيل فرق العمل وبناء القدرات للمعنيين من خلال التدريب وورش العمل، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وتحديث مصفوفة الشركاء والسياسات ذات العلاقة بالتخطيط، تمهيداً لجمع التغذية الراجعة، ورصد التوقعات ومستويات التأثير.

2. **مرحلة التشخيص وجمع المعطيات:** شملت مراجعة الأدبيات والوثائق المرجعية، وتقييم الإنجازات والفجوات السابقة، وتحليل البيئة الداخلية والخارجية باستخدام أدوات التحليل الاستراتيجي المناسبة، بما في ذلك تحليلا SWOT وPESTEL بصورة تكاملية. كما روعي ضمن هذا التحليل استحضار ما قد يطرأ على منظومة العمل في الوزارة والقطاع الصحي من متغيرات وتطورات، والنظر إلى ما قد تتيحه من فرص للتحسين والتطوير، أو تفرضه من تحديات مستقبلية، بما يدعم واقعية الأولويات وقدرتها على الاستجابة للمتغيرات.

3. **مرحلة الصياغة والتطوير:** شملت ترجمة نتائج التشخيص والاستشراف إلى توجهات وخيارات استراتيجية تتماشى مع الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية الجوهرية، ثم تحديد القضايا الاستراتيجية التي مهّدت لبلورة المحاور والأهداف الاستراتيجية والفرعية. وتم مراعاة أن تتسم هذه المحاور والأهداف بالمرونة والقابلية للتكيف مع المتغيرات المستقبلية، وأن تتسع لإدماج القضايا التقاطعية ذات العلاقة، مثل النوع الاجتماعي، والتغير المناخي، والتحول الرقمي، وغيرها، ضمن المحاور الرئيسية والبرامج التابعة لها.

4. **مرحلة التخطيط التنفيذي والمتابعة والتقييم:** شملت تحويل الأهداف إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ، وإعداد البطاقات التعريفية للمشاريع، وتقدير الكلف ومواءمتها مع الموازنات البرامجية ومتطلبات التنفيذ، وبناء إطار للمتابعة والتقييم مدعوم بمؤشرات أداء رئيسية. كما روعي تضمين مؤشرات تساعد على رصد المتغيرات المؤثرة والإنذار المبكر، بما يتيح مراجعة الأولويات والتدخلات وتكييفها عند الحاجة.

5. **مرحلة المراجعة والحوكمة:** شملت تعميم المسودات على المستويات الإدارية ذات العلاقة والشركاء، واستقصاء التغذية الراجعة من خلال وسائل التواصل الرسمية المختلفة، بما في ذلك الكتب والمخاطبات، وعقد الورشات والمشاورات على المستويات كافة. وتم تحليل الملاحظات الواردة وتضمين ما يتوافق منها مع اختصاصات الوزارة وإمكاناتها وأولوياتها في هذه المرحلة، والتحقق من قدرة

التوجهات المقترحة على الاستجابة للسيناريوهات والمتغيرات المحتملة، وصولاً إلى استكمال المراجعات النهائية.

6. **مرحلة الاعتماد النهائي والإطلاق:** شملت اعتماد النسخة النهائية رسمياً عبر القنوات الحكومية المتبعة، وإطلاق الاستراتيجية تمهيداً للبدء في تنفيذها، ضمن نهج مرن يتيح متابعتها ومراجعتها دورياً في ضوء النتائج المتحققة والمتغيرات المستقبلية المؤثرة في القطاع الصحي.

يوضح المخطط التالي ملخصاً للمراحل أعلاه:



الملخص (4) ملخص منهجية ومراحل إعداد واعتماد استراتيجية وزارة الصحة 2023-2025

تحليل الوضع الحالي (البيئة الداخلية والخارجية)

يعرض هذا القسم تحليل الوضع الحالي للمنظومة الصحية استنادًا إلى منهجية SWOT لتقييم البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف) والبيئة الخارجية (الفرص والتهديدات)، وبالاستئناس بعوامل PESTEL لفهم المؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والبيئية والتشريعية. ويهدف التحليل إلى بناء خط أساس واقعي يوضح مكامن الأداء التي يمكن البناء عليها، والفجوات التي تتطلب تدخلًا، والعوامل الخارجية التي يمكن استثمارها أو التحوط لها.

ولتعزيز وضوح العرض وقابليته للتطبيق، نُظِّمت عناصر التحليل وفق نسق يبدأ بأثر الخدمة ثم الممكنات الداعمة: تقديم الخدمات عبر مستويات الرعاية، ثم القوى العاملة، ثم الجودة والسلامة، فالتحول الرقمي والبيانات، فالتمويل والشراء وسلاسل الإمداد، ثم الصحة العامة والطوارئ، وأخيرًا الحوكمة والتشريع.

وتشكل مخرجات هذا التحليل مدخلًا مباشرًا لتحديد القضايا الاستراتيجية وصياغة المحاور والأهداف ومؤشرات الأداء بما يضمن الاتساق بين الواقع التشغيلي والأثر الصحي المستهدف خلال فترة الاستراتيجية.

نقاط القوة	نقاط الضعف
منظومة رعاية أولية متقدمة بتغطية جغرافية تعزز سهولة الوصول والحصول على الخدمات	عدم اتساق مسارات الإحالة بين مستويات الرعاية المختلفة وبين الجهات المقدمة للخدمة
وجود شبكة واسعة من مرافق الرعاية الصحية الأولية والثانوية ذات جاهزية عالية	ضعف أنظمة إدارة المواعيد واستطالة زمن الوصول للخدمة
خدمات رعاية ثالثية متقدمة لتلبية الاحتياجات التخصصية	تفاوت جاهزية البنية التحتية والتجهيزات الطبية للمرافق الصحية لاسيما التي تعاني من ضغط متواصل على الخدمات
وجود كوادر طبية مؤهلة ومتخصصة قادرة على تقديم خدمات متقدم	محدودية آليات التعاقب والإحلال الوظيفي واستمرارية القيادة بما يؤثر على استدامة الكفاءات
برامج تدريب وإقامة واختصاص فرعي معتمدة	تحديات في الاحتفاظ بالكفاءات بسبب محدودية المسارات المهنية والحوافز بما يؤثر على الاستمرارية
تطبيق معايير الجودة والتوسع في الاعتماد لرفع السلامة وتحسين النتائج	تفاوت في الالتزام بمعايير الجودة والقدرات التشغيلية بين المرافق بما ينعكس على جودة الخدمة
تقدّم في التحول الرقمي الصحي والطبابة عن بُعد يعزز الوصول إلى الخدمات الصحية	تشتت مصادر البيانات وضعف تطبيق آليات التكامل البيني
سجلات صحية وطنية موثوقة ومحكومة تدعم القرار المبني على البيانات	تحديات استدامة التمويل لبعض البرامج
توسع نوعي في التأمين الصحي يعزز الحماية المالية ويضمن عدالة التغطية	بطء في بعض الإجراءات الإدارية يطيل زمن الدورة ويخفض كفاءة الأداء
تطبيق تقييم التكنولوجيا الصحية (HTA) وآليات الشراء القائم على القيمة ورفع كفاءة الإنفاق	قصور في تطبيق اللامركزية وضعف توسعها بما يحدّ من مرونة إدارة الخدمات على مستوى المناطق والمحافظات
مركزية المشتريات والتعاقدات توفر قوة تفاوضية وتوحد المواصفات	
إدارة مخزون دوائي متقدمة تقلّل الانقطاعات وترفع توافر الأدوية الأساسية لتعزيز الأمن الدوائي	
أنظمة ترصّد واستجابة مبكرة تدعم إدارة المخاطر الصحية	
جاهزية تشغيلية للطوارئ الصحية عبر خطط مفعّلة وتمارين دورية وتنسيق متعدد القطاعات	
بيئة تشريعية داعمة للإصلاح والتحديث تُسرّع اعتماد النماذج الجديدة للرعاية	
قيادة داعمة تقود تطوير وتوسيع الخدمات الصحية وفق حوكمة واضحة ومتابعة دورية	

الفرص	التهديدات
استقرار سياسي وأمني يدعم استمرارية التحسن بالمؤشرات الصحية ويعزز فرص السياحة العلاجية	النمو السكاني المتسارع واستمرار أعباء اللجوء بما يزيد الطلب على الخدمات الصحية.
شراكات أكاديمية ومهنية وتوسع الاعتماد والتدريب يتيح سد فجوات التخصصات وبناء القيادات	تزايد عبء الأمراض المزمنة وتغير أنماط المرض وصعوبة ضبط عوامل الاختطار
تنامي متطلبات الاعتماد والقياس المؤسسي للمؤشرات يفتح فرصة لتوحيد المعايير ورفع سلامة المرضى	هجرة الكفاءات الصحية بسبب فرص عمل أكثر جذبًا محليًا وخارجيًا
تنامي الابتكار والتقنيات الصحية (Telehealth/AI/الأجهزة): يفتح فرص تحسين الوصول والإنتاجية وجودة القرار السريري.	تزايد توقعات المستفيدين ومعايير الاعتماد والمساءلة بما يرفع مخاطر عدم الاتساق في الجودة وسلامة المرضى
وجود إطار تشريعي للشراكة مع القطاع الخاص يفتح فرص استثمارات وشراكات جديدة في الصحة	ارتفاع كلفة التسارع في التحول الرقمي والتكنولوجي ومتطلبات استدامته.
توفر دعم وتمويل دولي موجّه للأولويات والنتائج لدعم البرامج والمشاريع الصحية	تصاعد كلفة الخدمات الصحية مع ارتفاع المديونية وضغوط تقليص الإنفاق العام.
الارتباط بالمحركات العالمية (أهداف التنمية المستدامة) يعزّز فرص التمويل والشراكات والدعم الدولي	تراجع الدعم والتمويل الدولي بما يهدد استمرارية بعض البرامج والمشاريع الصحية.
توسع سوق الأدوية/البدائل الحيوية والتصنيع المحلي: يعزز الأمن الدوائي ويخفض كلفة التوريد ويزيد مرونة السلسلة.	نقص الموارد الحيوية (المياه والطاقة) بما يهدد استدامة تشغيل الخدمات الصحية.
تزايد الاهتمام بالصحة الوقائية كأولوية وطنية يفتح فرص توسيع برامج الوقاية والكشف المبكر	الأوبئة العابرة للحدود وما تفرضه من ضغوط على الاستجابة والجاهزية الوطنية.
توجه متزايد للمشاركة المجتمعية يتيح رفع الوعي وتغيير السلوك وتعزيز الالتزام بالبرامج الصحية	آثار التغير المناخي على الصحة العامة وارتفاع المخاطر الصحية المرتبطة به.
استمرار الدعم السياسي والوطني للقطاع الصحي يوفّر نافذة لتمرير الإصلاحات وتسريع الاستثمار	تغيرات تشريعية/تنظيمية متسارعة وتعدد الجهات ذات العلاقة قد يبطئ اتخاذ القرار ويزيد تعقيد التنفيذ
محركات وطنية كرؤية التحديث الاقتصادي توفّر إطارًا داعمًا لتسريع تطوير القطاع الصحي	
وجود استراتيجيات وطنية للقضايا الصحية الملحّة يعزز التكامل وتوحيد الجهود والتمويل	

القضايا الاستراتيجية ذات الأولوية

بناءً على مخرجات التحليل الرباعي (SWOT) وفهم الوضع الحالي، حددت وزارة الصحة القضايا الاستراتيجية التالية لتوجيه الأولويات والموارد خلال السنوات الخمس القادمة.

- **تكامل تقديم الخدمات**: تطوير نموذج رعاية متكامل يرفع الوصول للخدمة ضمن بنية تحتية مؤهلة ومتطورة تواكب التحول الرقمي ومدعومة بسلاسل تزويد ذات كفاءة.
- **الرعاية الصحية الأولية والوقائية**: تعزيز نماذج الرعاية من خلال تعزيز صحة الأسرة، توحيد مسارات الإحالة، وخفض العبء المرضي والمخاطر عبر توسيع الوقاية والرصد والكشف المبكر عن الأمراض.
- **توحيد الالتزام بالجودة والسلامة**: رفع اتساق الجودة بين المرافق عبر تطبيق معايير موحدة واعتماد تدريجي، وربط التحسين بمؤشرات السلامة والنتائج وتجربة المستفيد.
- **تكامل البيانات والتحول الرقمي**: تعزيز القرار المبني على البيانات عبر تكامل نظم المعلومات وحوكمة البيانات والتوسع في الأتمتة، مع تفعيل البحث والتقييم لقياس الأثر.
- **الاستدامة المالية وكفاءة الإنفاق والإمداد**: تعزيز الاستدامة المالية عبر الشراء القائم على القيمة وHTA، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد الدوائي، والتقدم نحو التغطية الصحية الشاملة ضمن أولويات وموارد محددة.
- **الوقاية والجاهزية للمخاطر الصحية**: وتقوية الجاهزية والاستجابة للطوارئ والأوبئة ومخاطر المناخ بتنسيق متعدد القطاعات.
- **استدامة القوى العاملة:** استدامة القوى العاملة الصحية وغير الصحية عبر تخطيط احتياجات مبني على البيانات، وسد فجوات التخصصات لا سيما الفرعية منها، وتفعيل التعاقب والإحلال الوظيفي.

الهوية المؤسسية (الرؤية، الرسالة، والقيم)

رؤية الوزارة:



"مجتمع معافى وآمن صحيا متمتع برعاية صحية شاملة ذات جودة عالية "

رسالة الوزارة:

" توفير منظومة صحية متطورة ومتكاملة تعزز صحة الفرد والمجتمع وتقدم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية والتلطيفية الآمنة والشاملة بعدالة وجودة وكفاءة، والقيام بالدور التنظيمي والرقابي على الخدمات المرتبطة بصحة وسلامة السكان وبشراكة فاعلة مع الجهات ذات العلاقة وصولاً إلى التغطية الصحية الشاملة".

القيم المؤسسية:

1) التمحور حول المستفيد: حيث نضع المستفيد في صميم أعمالنا وقراراتنا، ونصمم خدمات صحية آمنة وميسرة وعادلة، تلبي احتياجاته وتوقعاته وتحفظ حقه في المعاملة الكريمة وتسهم في تحسين تجربته وتعزيز ثقته ورضاه.
2) الحوكمة وسيادة القانون: حيث نلتزم بتطبيق التشريعات والسياسات والأنظمة ومبادئ الحوكمة الرشيدة وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة بما يضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات والاستخدام الأمثل للموارد وترسيخ الثقة المؤسسية في القطاع الصحي.
3) التميز والابتكار: حيث نسعى إلى تحقيق التميز المؤسسي من خلال الارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتعزيز سلامة المرضى وتبني الابتكار والتحسين المستمر وتطبيق أفضل الممارسات المبنية على الأدلة

واستثمار المعرفة والتقنيات الحديثة لرفع كفاءة الأداء وتحقيق نتائج صحية أفضل وقيمة مضافة للمستفيدين.

4) **الشراكة والعمل بروح الفريق:** حيث نعمل بروح الفريق الواحد ونعزز التعاون والتكامل بين العاملين والوحدات التنظيمية ونبني شراكات فاعلة مع الجهات ذات العلاقة والمجتمع بما يسهم في تحقيق أهداف الوزارة والارتقاء بصحة المجتمع.

5) **الاستدامة:** حيث نلتزم بضمان استدامة الخدمات الصحية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز الكفاءة وبناء قدرات مؤسسية قادرة على الاستمرار مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يلبي احتياجات الحاضر ويدعم حقوق الأجيال القادمة.

6) **الحداثة والمرونة الرقمية:** حيث نتبنى ثقافة الحداثة والتطوير المستمر من خلال توظيف التقنيات والحلول الرقمية الحديثة وتحديث أساليب العمل وتعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات، بما يرفع كفاءة الأداء، ويضمن استمرارية الخدمات الصحية ويحسن تجربة المستفيدين مع المحافظة على أمن المعلومات وخصوصيتها.



الشكل (12) القيم المؤسسية لوزارة الصحة 2026-2030

محاور الاستراتيجية وأهدافها وأبرز برامجها

المحور الأول: الرعاية الصحية الأولية والوقائية

مقدمة

يمثّل محور الرعاية الصحية الأولية والوقائية أهم المرتكزات الرئيسة لاستراتيجية وزارة الصحة للأعوام 2026–2030، لما له من دور محوري في تحسين صحة السكان، وتعزيز العدالة في توفير الخدمات، وتعظيم النتائج والقيمة الصحية المتحققة من الموارد المتاحة. ويستهدف المحور ترسيخ الرعاية الصحية الأولية بوصفها نقطة الاتصال الأولى مع الأفراد والأسر، والمنسق الرئيس لمسار رعاية متكامل ومتمحور حول الإنسان عبر مراحل العمر ومستويات الرعاية. ويسهم ذلك في ضمان استمرارية الرعاية، وتحسين ملاءمة الإحالات، والحد من الاستخدام القابل للتجنب لخدمات المستشفيات والطوارئ.

ويرسّخ المحور الانتقال من نموذج يغلب عليه علاج المرض بعد حدوثه إلى نموذج استباقي يركز على تعزيز الصحة وإدارة المخاطر الصحية، من خلال الوقاية والكشف المبكر، والمتابعة المتكاملة للأمراض المزمنة، ودعم أنماط الحياة الصحية، وتمكين الأفراد والأسر والمجتمعات من المشاركة في تحسين صحتهم. كما يستند إلى التكامل بين خدمات الرعاية الفردية والوظائف السكانية للصحة العامة، بما يشمل التطعيم، والترصد والكشف المبكر، والاستجابة للأمراض السارية، وتعزيز الصحة في المدارس والمجتمعات، والحد من عوامل الاختطار الصحية والبيئية.

وتزداد أهمية هذا التوجه في ظل محدودية الموارد، والنمو والضغط الديموغرافي، والتحول الوبائي وارتفاع عبء الأمراض غير السارية، إلى جانب التهديدات الصحية العابرة للحدود والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ. وعليه، يركز المحور على توحيد مسارات ومعايير الرعاية، وتقليص الفجوات الجغرافية والاجتماعية، وتحديد الأدوار وآليات التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وتعزيز المشاركة المجتمعية؛ بما يضمن خدمات أولية ووقائية أكثر إتاحةً وجودةً وإنصافًا، ويحسن النتائج الصحية للسكان ويعزز مرونة المنظومة للوزارة وأمنها الصحي.

مواءمة المحور مع الأهداف الوطنية والقطاعية

يرتبط المحور بصورة مباشرة بالهدف القطاعي رقم» (2) **تعزيز دور الرعاية الصحية الأولية لتوفير خدمات عادلة ومستدامة ضمن نظام صحي رقمي متكامل**«، من خلال ترسيخ الرعاية الأولية كنقطة اتصال أولى ومنسق لمسار الرعاية. ويظهر ذلك بوضوح في الهدف الفرعي (1.1) وبرامج فريق صحة الأسرة، وتطوير نظام تحويل المرضى، وتحسين رحلة المريض؛ بما يسهم في تحقيق الهدف الوطني رقم» (4) **تحسين الحياة اليومية للأردنيين** «عبر تسهيل الوصول إلى خدمات متكاملة وقريبة من السكان.

كما يسهم المحور في تحقيق الهدف القطاعي رقم» (1) **تحقيق التغطية الصحية الشاملة واستدامة الخدمات الصحية**«، من خلال توسيع نطاق خدمات الوقاية والتطعيم والكشف المبكر، وخدمات صحة المرأة والطفل والمسنين والصحة المدرسية، مع التركيز على المحافظات والمناطق النائية. ويتقاطع ذلك مع الهدف الوطني رقم (7) «**تطبيق مبادئ الاستدامة على جودة الحياة** «من خلال خفض عبء المرض والمحافظة على النتائج الصحية على المدى الطويل.

وتدعم برامج الرصد والكشف المبكر والتحول الإلكتروني الهدفين القطاعيين رقم (5) «**التحول الرقمي والابتكار للوصول إلى أفضل معايير الرعاية الصحية** «ورقم (10)» **تحقيق أفضل معايير الجودة في الرعاية الصحية وسلامة المرضى** .« ويتجسد ذلك في نظام متابعة مؤشرات الأداء، والنظام الإلكتروني التكاملي للأمراض السارية(JIERS) ، ومنصة(Vaccine.Jo) ، وأنظمة رصد العدوى والأمراض التنفسية؛ بما يعزز سرعة الاستجابة وجودة الخدمة، ويدعم الهدف الوطني رقم» (4) **تحسين الحياة اليومية للأردنيين.**«

ويساند المحور الهدف القطاعي رقم» (6) **ضمان الاستدامة المالية للقطاع الصحي** «من خلال الوقاية، وترشيد الإحالات، والحد من الاستخدام القابل للتجنب لخدمات المستشفيات والطوارئ، وهو ما يدعم الهدف الوطني رقم» (2) **تحفيز نمو اقتصادي شامل ومستدام** «عبر الاستخدام الأكفأ للموارد. كما تتوافق برامج الصحة المدرسية ولجان صحة المجتمع والأمراض المشتركة مع الهدف القطاعي رقم» (7) **تعزيز**

التعاون مع جميع القطاعات المختلفة»، فيما تخدم برامج التدريب وبناء القدرات الهدف القطاعي رقم» (8) **تجهيز قوى عاملة كفؤة.»**

الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية

تماشيًا مع استمرارية التوجه الاستراتيجي وتراكم الإنجاز، حافظت هذه الاستراتيجية على الهدف الاستراتيجي للمحور كما ورد في الاستراتيجية السابقة وتحت عنوان: "**تحسين الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والوقائية بجودة وعدالة وبمشاركة مجتمعية فاعلة**"، وتُترجِم الأهداف الفرعية هذا التوجه إلى مجالات خدمة قابلة للتنفيذ والقياس، وذلك على النحو الآتي:

1.1) تبني نموذج الصحة العامة والطب الوقائي وتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية الأولية.

يركّز هذا الهدف الفرعي على ترسيخ نموذج الصحة العامة والطب الوقائي كمنهج عمل داخل الرعاية الصحية الأولية، بما يضمن تقديم خدمات أكثر شمولية واتساقًا وجودة. وتسعى الوزارة إلى تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من البرامج والمشاريع هي:

1.1.1. تطبيق نموذج فريق صحة الأسرة في جميع المراكز الصحية الشاملة بحيث يتم تقديم الخدمات الصحية المختلفة لأفراد الأسرة من خلال تكامل العمل لفريق متعدد الاختصاصات.

1.1.2. تطوير نظام تحويل المرضى بين مستويات الرعاية ضمن القطاع الصحي للحد من الازدواجية في الحصول على الخدمة الصحية وتحسين الاستخدام الأمثل للموارد.

1.1.3. تحسين رحلة المريض في مرافق الرعاية الصحية الأولية بما يختصر زمن الخدمة ويحسن تجربة المستفيد.

1.1.4. قياس ومتابعة أداء المراكز الصحية في الوزارة من خلال متابعة مؤشرات تشغيلية واضحة ضمن نظام "متابعة مؤشرات الأداء" المصمم لهذه الغاية لضمان التحسين المستمر ورفع كفاءة الخدمة.

1.2) تعزيز الترصد والكشف المبكر والاستجابة السريعة للحد من حدوث وانتشار الأمراض السارية والسيطرة عليها.

تعتبر الأمراض السارية من أكبر التحديات التي تواجه المنظومة الصحية نظراً لآثارها الجسيمة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، لهذا تولى الوزارة من خلال هذه الخطة اهتماماً كبيراً بالترصد والكشف والاستجابة لها وذلك من خلال حزمة من البرامج والمشاريع:

1.2.1. البرنامج الوطني للتطعيم حيث يشكل اللبنة الأساسية في هذا الهدف بُغية الحفاظ على نسبة تغطية بالمطاعيم تزيد عن 95% على المستوى الوطني، إضافة إلى سعي الوزارة إلى إدخال مطاعيم جديدة للوقاية من أمراض سارية ذات أولوية صحية كالانتشار الواسع أو الأثر الصحي الكبير، لاسيما بعد نجاحها بإدخال مطعوم المكورات PCV-13 إلى البرنامج.

1.2.2. تطبيق الخطة الوطنية لمقاومة مضادات الميكروبات AMR بهدف تعزيز الاستخدام الرشيد للمضادات والحد من مقاومة الميكروبات ورفع جودة البيانات المتوفرة بهذا الخصوص.

1.2.3. تعزيز الاكتشاف المبكر واستجابة الشرق الاوسط لفيروس نقص المناعة المكتسبة والسل (2025-2027).

1.2.4. برنامج مكافحة الأمراض الطفيلية المنقولة بالنواقل لاسيما الملاريا والبلهارسيا والليشمانيا

1.2.5. برنامج الأمراض المشتركة لرفع نسبة التبليغ عن هذه الفئة من الأمراض المنقولة بين الإنسان والحيوان.

1.2.6. تنفيذ النظام الالكتروني التكاملي للأمراض السارية (JIERS)

1.2.7. نظام الرصد المبني على الحدث لرفع نسبة الإشارات المبلغ عنها في الوقت المحدد وتحسين الاستجابة لها.

1.2.8. أتمتة برامج الرصد المختار للأمراض التنفسية لرفع نسبة الالتزام بالتبليغ عبر نظام رصد الأمراض التنفسية (SARI,ILI)

1.2.9. تنفيذ النظام الالكتروني للبرنامج الوطني للتطعيم والمطاعيم الأخرى لتعزيز الاستفادة من المنصة الموحدة (Vaccine.Jo)

1.2.10. النظام الوطني لرصد العدوى بالرعاية الصحية لزيادة عدد المستشفيات المشاركة بهذا النظام.

1.2.11. الرصد الوبائي للحالات الوبائية والمرضية ومخرجات العلاج بين الوافدين

1.2.12. تعزيز فعالية الفحص الطبي والكشف المبكر للحد من المراضة بين الوافدين

1.2.13. تفعيل فرق الاستجابة السريعة (RRT) وزيادة نسبة الإناث المتدربات في هذه الفرق.

1.2.14. بناء قدرات الكوادر الصحية فيما يخص الأمراض الصدرية وصحة الوافدين والصحة المهنية

1.2.15. بناء قدرات الكوادر فيما يخص إدارة البيانات المرتبطة بالأمراض السارية

1.3) تعزيز المسح والرصد والكشف المبكر للأمراض غير السارية للحد من عبئها وتقليل عوامل الاختطار المرتبطة بها.

يتخصص هذا الهدف الفرعي بالجهود التي ترمي إلى الحد من الآثار المرتبطة بالإصابة بالأمراض غير السارية وذلك نظراً لما تشكله هذه الأمراض من آثار تتعدى الجانب الصحي إلى آثار اقتصادية واجتماعية قد تهدد المنظومات الصحية بالنظر إلى ما تشهده التركيبة الديموغرافية والاجتماعية للسكان من تغيرات. ولهذا تأتي حزمة البرامج والمشاريع التالية لتخدم تحقيق هذا الهدف الفرعي:

1.3.1. برنامج مكافحة التدخين ويهدف إلى زيادة عدد عيادات الإقلاع عن التدخين وزيادة نسبة مراجعيها الذين أقلعوا عن التدخين سنويا لاسيما من فئة الإناث، وتطبيق خطة العمل الوطنية للأعوام (2024-2026) المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التبغ والتدخين بأشكاله.

1.3.2. رصد الأمراض غير السارية وسجلاتها والمسوحات الوطنية الخاصة بها.

1.3.3. **المسح والكشف المبكر عن الأمراض غير السارية** وتشمل السمنة، سرطان الثدي، السكري، ارتفاع التوتر الشرياني، المسح الطبي لحديثي الولادة،

1.3.4. **دمج خدمات التشخيص والعلاج للأمراض غير السارية في مراكز ومستشفيات الوزارة** وتشمل أنشطة تستهدف تدريب الكوادر في مرافق الرعاية على البرامج المعتمدة للأمراض المزمنة مثل برنامج HEARTS، تشخيص وعلاج الأمراض التنفسية المزمنة إضافة إلى الاستجابة لوفيات الأمهات.

1.3.5. **سياسات وبرامج الوقاية من الأمراض غير السارية** وتتضمن طيفاً من التدخلات منها برنامج صوت مرضى السرطان، الاستشارات الوراثية، حملات التثقيف الغذائي، والرقابة على تدعيم الطحين.

1.3.6. **عيادة المسح الطبي والمجتمع الصحي** بحيث تستحدث هذه العيادات في المراكز الصحية الشاملة والأولية

1.4) تعزيز ودمج خدمات التأهيل والصحة النفسية ومكافحة الإدمان ورعاية الفئات ذات الاحتياجات الخاصة.

تعتبر خدمات الصحة النفسية مكوناً أساسياً في المنظومة الحديثة للرعاية الصحية الأولية، ولهذا كان لابد من أن يكون هذه الهدف الفرعي ضمن الأولويات التنفيذية لهذه الاستراتيجية. وحيث أصبحت التوجهات العالمية والإقليمية تؤكد على أهمية دمج خدمات التأهيل والطب الطبيعي ضمن حزم الرعاية الأولية، فقد تم دمجها ضمن هذا الهدف لتشكل تكامل بين الرعاية الجسمانية والنفسية. وقد جاء هذا الهدف ليشمل البرامج والمشاريع التالية:

1.4.1. **تحديث الخطة الوطنية للصحة النفسية والإدمان (2027-2030)** لما تتضمنه من أهداف تتقاطع من هذا الهدف الفرعي والأنشطة العملية للوزارة بهذا الصدد.

1.4.2. **تعزيز دمج الصحة النفسية والإدمان في الرعاية الصحية الأولية** عبر دليل التدخل لبرنامج سد الفجوة في الصحة النفسية mhGAP ، حيث حقق البرنامج نجاحاً كبيراً منذ تبنيه لتدريب الكوادر على التعامل مع الحالات التي تحتاج تدخلات الصحة النفسية على مستوى الرعاية الأولية.

1.4.3. **تطوير العيادات الخارجية الموجودة في مراكز الصحة النفسية المجتمعية** لتكون رديفاً للمراكز الصحية في تقديم الدعم النفسي ضمن نطاق عملها.

1.4.4. **زيادة وعي العاملين والمجتمع المحلي بالصحة النفسية والإدمان**، والحد من وصمة العار والتمييز.

1.4.5. **رفع كفاءة الكادر الصحي في مجال إجراء فحص الذكاء** والتدريب على الدليل المحدّث في هذا المجال

1.4.6. **دمج إعادة التأهيل في الرعاية الصحية الأولية** من خلال استحداث وحدات إعادة التأهيل في مراكز صحية شاملة مختاره لتخفيف الإحالة إلى المستشفيات ولتسهيل الحصول على الخدمات التأهيلية بما يراعي استكمال العمل على تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتأهيل تحت مظلة وزارة الصحة.

1.4.7. برنامج صحة المسنين لزيادة عدد المراكز الصديقة للمسنين وتدريب الكوادر في هذه المراكز على مكونات البرنامج بما يساهم في تعزيز تطبيق المكون الصحي في الاستراتيجية الوطنية لكبار السن.

1.5) تعزيز خدمات الصحة الإنجابية والجنسية وتنظيم الأسرة وصحة الطفل.

تعتبر خدمات رعاية الأم والطفل من أقدم مكونات خدمات الرعاية الأولية في وزارة الصحة، وقد اكتسبت الوزارة فيها خبرة كبيرة انعكست إيجاباً على المؤشرات الصحية في هذا الخصوص، ولهذا كان لابد من إفراد هدف فرعي خاص لتعزيز الخدمات المقدمة لهذه الفئات من متلقي الرعاية الصحية، حيث يشمل الهدف البرامج والمشاريع التالية:

1.5.1. **برنامج صحة الطفل المتكاملة** ويشمل تدخلات متابعة النمو والتطور والكشف عن فقر الدم وخلع الورك الولادي إضافة إلى توعية الوالدين حول رعاية هذه الفئة لاسيما بخصوص الرضاعة الطبيعية.

1.5.2. **برنامج صحة اليافعين** ويستهدف زيادة عيادات اليافعات في داخل المراكز الصحية لتحسين الخدمات المقدمة لهذه الفئة من المراجعين.

1.5.3. **برنامج رعاية الحوامل** من خلال الفحوصات الدورية لضمان زيارات المتابعة المنتظمة.

1.5.4. **برنامج رعاية ما بعد الولادة** ويستهدف الكشف المبكر عن فقر الدم عند السيدات النفاس للحد من آثاره على صحة الأم والرضيع.

1.5.5. **برنامج تنظيم الأسرة** ويستهدف زيادة عدد المراكز الصحية التي تقدم (4-5) وسائل لتنظيم الأسرة.

1.5.6. **برنامج المراكز الصحية الصديقة للمرأة**.

1.5.7. **برنامج التعاونيات** لزيادة عدد مراكز التعاونيات وتعزيز التغطية لاسيما في المحافظات والمناطق النائية.

1.5.8. **برنامج رفع كفاءة الكوادر الصحية** المعنية بصحة المرأة والطفل وزيادة عدد الأنشطة التدريبية الخاصة بصحة المرأة والطفل المعتمدة كأنشطة تطوير مهني مستمر.

1.6) تعزيز خدمات الصحة المدرسية

يركّز هذا الهدف الفرعي على تعزيز خدمات الصحة المدرسية باعتبارها مدخلًا وقائيًا عالي الأثر يربط بين صحة الطلبة وجودة البيئة التعليمية، ويعزز الكشف المبكر وتحصين الفئات العمرية المستهدفة وتبنّي السلوكيات الصحية منذ سن مبكرة. وتسعى الوزارة إلى تحقيق ذلك من خلال حزمة متكاملة من البرامج والمشاريع التي تتشارك في تنفيذها عدد من الجهات المعنية داخل الوزارة وخارجها، وتشمل:

1.6.1. **برنامج الكشف الطبي الشامل وفحص الفم والأسنان لطلبة المدارس الحكومية**.

1.6.2. **الإشراف على برنامج الكشف الطبي الشامل وفحص الفم والأسنان لطلبة المدارس الخاصة**.

1.6.3. **برنامج التطعيم الوطني لطلبة المدارس** المستهدفين

1.6.4. **برنامج الكشف البيئي على المدارس والمقاصف المدرسية** لضمان تطبيق الاشتراطات البيئية الصحية في المدارس الحكومية والخاصة والمقاصف المدرسية.

1.6.5. **برنامج التثقيف الصحي المدرسي والإرشاد الاجتماعي والنفسي لطلبة المدارس** لتقديم الرسائل الصحية لهذه الفئة الهامة من المجتمع.

1.7) تعزيز ممارسة السلوكيات الصحية في المجتمع.

يركّز هذا الهدف الفرعي على تعزيز ممارسة السلوكيات الصحية في المجتمع بوصفها ركيزة وقائية لخفض عوامل الاختطار وتحسين نتائج الصحة العامة على المدى المتوسط والطويل. ويتحقق ذلك من خلال تركيز الوزارة على البرامج التالية:

1.7.1. **برنامج الاعلام الصحي** والذي من خلاله يتم تنفيذ حملات توعوية بشكل سنوي، إضافة إلى إعداد وتطوير الخطط الاتصالية، وتقارير الاستماع المجتمعي.

1.7.2. **برنامج التغيير السلوكي والاجتماعي** ويستهدف تعزيز أنماط الحياة الصحية وتنفيذ دراسات حول التغيير السلوكي والاجتماعي إضافة إلى التثقيف الصحي ورفع الوعي ببرامج التطوير المهني المستمر للمهن الصحية.

1.7.3. التوسع في تشكيل لجان صحة المجتمع ولجان القرى الصحية

في المراكز الصحية الشاملة والأولية.

ملخص المحور الأول:



الملخص (5) ملخص المحور الأول لاستراتيجية وزارة الصحة 2026–2030

المحور الثاني: الرعاية الصحية الثانوية والثالثية

مقدمة

يمثّل محور الرعاية الصحية الثانوية والثالثية حلقة الإحالة التخصصية والمتقدمة ضمن منظومة الخدمات الصحية المتكاملة في وزارة الصحة. وتقدم شبكة مستشفيات الوزارة، وفق مستوياتها وتصنيفاتها المختلفة، خدمات الإسعاف والطوارئ والتشخيص والعلاج والتدخلات التخصصية للحالات التي تتطلب قدرات تتجاوز نطاق الرعاية الصحية الأولية. وتسهم هذه الخدمات، عند تقديمها في الوقت المناسب ووفق الاحتياج السريري، في خفض المضاعفات والوفيات القابلة للتجنب، وتحسين النتائج الصحية وتجربة المريض وجودة الحياة.

وتؤطر استراتيجية وزارة الصحة للأعوام 2026–2030 هذا المحور بوصفه مكوّنًا مترابطًا مع الرعاية الصحية الأولية والوقائية، ضمن مسارات واضحة للإحالة والإحالة العكسية والمتابعة والتخطيط للخروج من المستشفى واستمرارية الرعاية. ويستهدف المحور تحسين الوصول الفعلي إلى الرعاية المناسبة في المكان والوقت المناسبين، وخفض أوقات الانتظار والتحويلات القابلة للتجنب، وتحسين تدفق المرضى والطاقة الاستيعابية، وتقليص الفجوات الجغرافية والسكانية في توافر الخدمات التخصصية، وفق معايير وطنية معتمدة للجودة والسلامة.

ويستند المحور إلى 3 مجالات تدخل استراتيجية مترابطة: تطوير منظومة الإسعاف والطوارئ ورفع جاهزيتها؛ وتطوير الخدمات التخصصية وتوزيعها وفق العبء المرضي والاحتياجات السكانية والطاقة الاستيعابية؛ وترسيخ الجودة السريرية وسلامة المرضى في جميع مستويات تقديم الخدمة. وتُترجم هذه المجالات إلى أهداف فرعية وبرامج ومشروعات ومؤشرات تقيس الجاهزية والإتاحة والتوقيت والنتائج السريرية والسلامة والكفاءة وتجربة المريض، مع بيان مواءمتها مع الأهداف الوطنية والقطاعية.

مواءمة المحور مع الأهداف الوطنية والقطاعية

يرتبط المحور بصورة مباشرة بالهدف القطاعي رقم» (1) **تحقيق التغطية الصحية الشاملة واستدامة الخدمات الصحية**«، من خلال تحسين الوصول العادل إلى

خدمات الطوارئ والتشخيص والعلاج والخدمات التخصصية المتقدمة، وتقليص الفجوات الجغرافية وأوقات الانتظار. ويسهم ذلك في تحقيق الهدف الوطني رقم» (4) **تحسين الحياة اليومية للأردنيين** «عبر خفض المضاعفات والوفيات والإعاقات القابلة للتجنب وتحسين تجربة المريض.

ويتوافق الهدف الفرعي المتعلق برفع جودة وسلامة الرعاية مع الهدف القطاعي رقم » (10)**تحقيق أفضل معايير الجودة في الرعاية الصحية وسلامة المرضى .**« ويتجسد ذلك في التدقيق السريري، وتوحيد البروتوكولات العلاجية، وبرنامج اليقظة والسلامة الدوائية «أمان»، وأداة توزيع المرضى وفق شدة حالاتهم، ورفع جودة المختبرات ومكونات الدم؛ بما يدعم الهدف الوطني رقم» (7) **تطبيق مبادئ الاستدامة على جودة الحياة** «من خلال ترسيخ جودة الرعاية وسلامتها واستمراريتها.

كما يخدم المحور الهدفين القطاعيين رقم» (5) **التحول الرقمي والابتكار للوصول إلى أفضل معايير الرعاية الصحية** «ورقم» (6) **ضمان الاستدامة المالية للقطاع الصحي**«، من خلال نظام إدارة أسرة المستشفيات، ورقمنة الخدمات السنية، وتطوير التقارير الإلكترونية، وتحسين الإحالة والطاقة الاستيعابية. ويتقاطع ذلك مع الهدف الوطني رقم» (2) **تحفيز نمو اقتصادي شامل ومستدام** «عبر رفع الكفاءة التشغيلية وتحسين استخدام الموارد وتقليل التحويلات والخدمات القابلة للتجنب.

ويدعم التوسع في خدمات زراعة الأعضاء والتأهيل المتخصص والفحوصات الجينية والخدمات الطبية النوعية الهدف القطاعي رقم» (9) **الريادة والابتكار في المبادرات المتعلقة بالقطاع الصحي**«، فيما تخدم برامج التدريب الهدف القطاعي رقم (8) »**تجهيز قوى عاملة كفؤة** .«كما تنسجم الشراكات مع منظمة الصحة العالمية و–BBK) German)ومختبر الصحة العامة في سلطنة عُمان مع الهدف القطاعي رقم» (7) **تعزيز التعاون مع جميع القطاعات المختلفة**«، وتسهم هذه الجهود في دعم الهدف الوطني رقم» (3) **تعزيز تنافسية الأردن عالمياً** «من خلال تطوير القدرات التخصصية وتطبيق المعايير والممارسات الدولية.

الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية

يأتي الهدف الاستراتيجي لهذا المحور تحت عنوان: "تطوير وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية وضمان استمرارية تقديمها بجودة وعدالة"، وتُترجِم الأهداف الفرعية هذا التوجه إلى مجالات خدمة قابلة للتنفيذ والقياس، وذلك على النحو الآتي:

2.1. رفع جودة وسلامة الرعاية الثانوية والثالثية وتعزيز استمراريتها عبر توحيد الممارسات السريرية وتحسين الكفاءة التشغيلية.

حققت وزارة الصحة خلال الاستراتيجية السابقة تقدماً كبيراً على صعيد الجودة والسلامة في الرعاية الصحية الثانوية والثالثية، ولهذا كان لزاماً أن تستمر هذه الاستراتيجية في رفع الجودة ومعايير السلامة الصحية لضمان الاستدامة فيهما، وهنا تبرز مجموعة من البرامج والمشاريع وتشمل:تحسين الممارسات السريرية في مستشفيات وزارة الصحة من خلال زيادة عدد مجالات التدقيق السريري.

2.1.2.نظام ادارة أسرة المستشفيات لتحسين تقارير الإشغال الفعلي للمستشفيات ورفع كفاءة منظومة الإحالة.

2.1.3.التوسع في خدمات الرعاية الصحية المقدمة داخل المستشفيات وتشمل العناية الحثيثة والتاجية والخداج وغسيل الكلى.

2.1.4.إعداد البروتوكولات العلاجية الخاصة بصرف الأدوية وإصدار أدلة إرشادية وتعليمات صرف للأدوية.

2.1.5.برنامج اليقظة والسلامة الدوائية – "أمان" ليتم من خلاله تدريب ضباط ارتباط لديها على اليقظة الدوائية.

2.1.6.برنامج بناء قدرات الكوادر الصيدلانية التخصصية من خلال عقد ورشات تدريبية متخصصة بشكل سنوي.

2.1.7.مشروع توحيد بروتوكولات السرطان

2.1.8.مبادرة تحسين الوصول إلى أدوية سرطان الأطفال

2.1.9.إنشاء وحدة التغذية الوريدية الكاملة TPN ضمن مستشفيات البشير.

2.1.10. تطوير الإطار الوطني لتعزيز صحة الفم والأسنان وذلك ضمن الجهود لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لصحة الفم والأسنان.

2.1.11. تعزيز الخدمات السنية المتخصصة وبناء القدرات

2.1.12. رقمنة الخدمات السنية وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتشمل تزويد العيادات المزودة بتقنيات المسح الضوئي وأنظمة مراقبة استخدام المواد وتوليد التقارير الخاصة بذلك بشكل إلكتروني.

2.1.13. تعزيز الوصول العادل وخدمات الوقاية الفعّالة في مجال طب الأسنان لاسيما الأشخاص ذوي الإعاقة وتطبيق الفلورايد الموضعي للفئات المستهدفة.

2.1.14. تطوير آلية موحدة لتوزيع المرضى على الكوادر التمريضية بعدالة بناءً على شدة حالاتهم المرضية (Nursing Acuity).

2.1.15. تطوير أداة لتصنيف واقع حال الخدمات التمريضية في مستشفيات وزارة الصحة.

2.1.16. تطوير وتجويد الممارسات التمريضية المقدمة للمرضى

2.1.17. إضافة فحوصات جينية وتشخيصية جديدة ضمن أنشطة مديرية المختبرات المركزية.

2.1.18. تحسين جودة نتائج الفحوصات والتطوير المستمر لأنظمة المختبرات واستيفاء متطلبات ISO 15189 وتحسين النتائج المقبولة للمشاركين في برنامج EQC.

2.1.19. تدريب الكوادر الفنية على التقنيات الحديثة ضمن كوادر مديرية المختبرات وبالتشاركية مع مختبر الصحة العامة -سلطنة عمان (APHL).

2.1.20. تطوير البنية التحتية والتقنيات المتقدمة من خلال إدخال تقنية التجميد العميق لوحدات الدم.

2.1.21. تحسين جودة وسلامة مكونات الدم في مديرية بنك الدم وإجراء اختبارات الجودة واستحداث فحوصات Genotypeللمرضى والمعالجة بالإشعاع لوحدات الدم.

2.1.22. **تطوير الخدمات التشغيلية والتقنية** واستحداث الفصل الأوتوماتيكي لوحدات الدم.

2.1.23. **تعزيز التبرع بالدم والتوعية المجتمعية** ويشمل تنفيذ حملات باستخدام وحدات بنك الدم المتنقلة.

2.2. تطوير وتنظيم خدمات الإسعاف والطوارئ في جميع مستشفيات وزارة الصحة

يركّز هذا الهدف الفرعي على **تطوير وتنظيم خدمات الإسعاف والطوارئ في جميع مستشفيات وزارة الصحة** بما يضمن الاستجابة السريعة للحالات الحرجة وتقليل الوفيات والإعاقات القابلة للتجنب، من خلال توحيد جاهزية أقسام الطوارئ ورفع كفاءة الإجراءات السريرية والتشغيلية. ويتحقق ذلك عبر برنامج **تحسين وتنظيم خدمات الإسعاف والطوارئ** من خلال بناء القدرات السريرية للكادر وتوسيع التدريب على التعامل مع الحالات الجراحية الطارئة، إضافة إلى رفع جاهزية التعامل مع الحالات الحسّاسة زمنيًا مثل السكتة الدماغية والجلطات القلبية، بما يعكس تحسن القدرة على الاستقبال والتشخيص والتدخل ضمن "الفترة الذهبية للعلاج".

كما يدعم الهدف تعزيز المعايير وتوحيد الممارسات عبر تبنّي أدوات ومبادرات دولية مثبتة، تشمل **تطبيق أداة منظمة الصحة العالمية لرعاية الطوارئ في المستشفيات** وتضمين **المبادرة العالمية للحالات الطارئة والإصابات (GETI)** ضمن السياسات وخطط التدريب في المستشفيات، بما يرفع موثوقية الخدمة ويعزز حوكمة الجودة والسلامة في الطوارئ. وتتم متابعة التنفيذ عبر مؤشرات مباشرة مثل عدد الحالات التي تلقت التدخلات الحرجة، وعدد المستشفيات التي طبقت أداة منظمة الصحة العالمية وأدرجت GETI في سياساتها وتدريبها.

ويُنفَّذ هذا المسار بالشراكة والتكامل بين الجهات المعنية داخل الوزارة وخارجها، بما في ذلك إدارة الشؤون الفنية للمستشفيات وأقسام الطوارئ في مستشفيات الوزارة، وإدارة مستشفيات البشير، وبالتعاون مع الشركاء الدوليين مثل منظمة الصحة العالمية

والمكتب الاتحادي للحماية المدنية والمساعدة في حالات الكوارث (BBK–German) لدعم بناء القدرات ونقل الخبرات وتوحيد الأدوات والمعايير.

2.3. التوسع المنظّم في توفير خدمات نوعية متقدمة ومتخصصة

استمراراً لسلسة الإنجاز ات التي تحققت ضمن مرافق الرعاية الصحية الثانوية والثالثية المتخصصة، تضمن هذا الهدف الفرعي مجموعة من البرامج والمشاريع تمثل تخطيطاً مدروساً للتوسع في الخدمة:

2.3.1. التوسع في خدمات الرعاية الصحية وإدخال خدمات طبية نوعية متقدمة وتشمل القسطرة التاجية وجراحة الصدر وخدمات الغدد والصم والسكري والتصلب اللويحي ووحدات معالجة الحروق.

2.3.2. استحداث أقسام صحية نفسية في مستشفيات وزارة الصحة.

2.3.3. استحداث برنامج mhGAP متخصص للصحة النفسية للأطفال وتدريب الكوادر ضمن هذا البرنامج.

2.3.4. استحداث قسم متخصص للصحة النفسية للأطفال في مستشفى ثالثي.

2.3.5. تعزيز وتطوير خدمات التأهيل المتخصص من خلال البدء بإنشاء مستشفى تأهيل ثالثي متخصص، وتطوير مشغل الأطراف الاصطناعية.

2.3.6. تأسيس برنامج زراعة الكبد في وزارة الصحة وتدريب الكوادر ضمن هذا البرنامج.

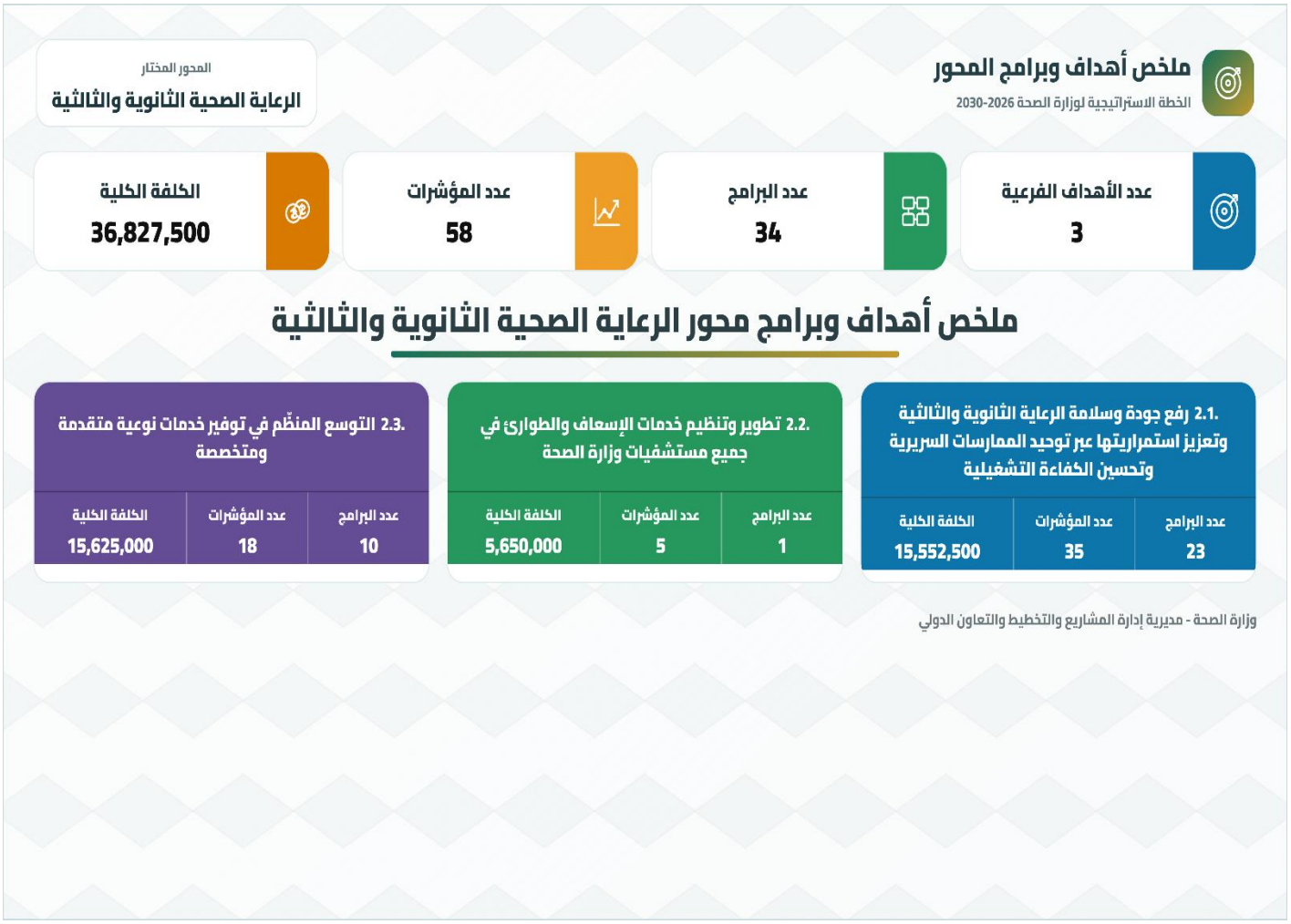
2.3.7. تأسيس برنامج زراعة الرئة في وزارة الصحة وتدريب الكوادر ضمن هذا البرنامج.

2.3.8. برنامج زراعة الكلى في وزارة الصحة ويشمل التوسع في عمليات الزراعة في المستشفيات التابعة للوزارة.

2.3.9. برنامج زيادة الوعي بالتبرع بالأعضاء وزيادة عدد المسجلين على المنصة الخاصة بالتبرع.

2.3.10. بناء قدرات كوادر زراعة الأعضاء من خلال تدريب الكوادر داخل المملكة وخارجها.

ملخص المحور الثاني:



الملخص (6) ملخص المحور الثاني لاستراتيجية وزارة الصحة 2026–2030

المحور الثالث: الموارد البشرية

مقدمة:

يمثّل محور القوى العاملة الصحية مُمكِّنًا استراتيجيًا حاسمًا لنجاح هذه الاستراتيجية، إذ تعتمد إتاحة الرعاية وجودتها وسلامة المرضى واستمرارية التشغيل على توافر الكفاءات المناسبة بالعدد والتخصص وفي المكان والوقت المناسبين. وتزداد أهمية هذا المحور في ظل النمو السكاني والتحول الوبائي وارتفاع عبء الأمراض المزمنة، وتسارع التحول التقني ومتطلبات الاعتماد والجودة، إلى جانب تحديات التوزيع الجغرافي والاستبقاء واستدامة الكفاءات. ويستدعي ذلك تبني إدارة متكاملة للقوى العاملة، قائمة على البيانات والتخطيط الاستباقي، بما يعزز اتساق الخدمات وعدالة الوصول إليها بين المرافق والمناطق.

وينطلق المحور من هدف استراتيجي يتمثل في بناء واستدامة قوى عاملة صحية كفؤة ومنتجة وموزعة بعدالة، من خلال التخطيط للاحتياجات استنادًا إلى عبء العمل والطلب على الخدمات والعبء المرضي، ومواءمة التوزيع مع الأولويات الصحية. كما يركز على تطوير القدرات التخصصية والقيادية، وتعزيز الاستقطاب والاستبقاء والتعاقب الوظيفي، وتطوير المسارات المهنية وسياسات الموارد البشرية، ودعم صحة العاملين ورفاههم وسلامتهم المهنية.

ويربط المحور برامج التدريب والتطوير المهني المستمر بأطر كفايات ومعايير معتمدة واحتياجات فعلية، بما يتيح قياس أثرها على أداء العاملين وجودة الرعاية ونتائجها. وتُترجم هذه التوجهات إلى برامج ومشروعات تشمل تطوير نظم معلومات القوى العاملة وتحليل عبء العمل، وبناء القدرات والتخصصات ذات الأولوية، وتحسين بيئة العمل والأداء المؤسسي، بما يعزز الاستدامة التشغيلية وقدرة الوزارة على الاستجابة للاحتياجات الصحية الحالية والمستقبلية.

مواءمة المحور مع الأهداف الوطنية والقطاعية

يرتبط المحور بصورة مباشرة بالهدف القطاعي رقم» (8) **تجهيز قوى عاملة كفؤة**«، من خلال تطوير القدرات التخصصية، والتوسع في برامج الإقامة، وتطبيق الاختصاصات التمريضية والتصنيف الفني، وبناء قدرات كوادر زراعة الأعضاء. ويسهم ذلك في دعم الهدف الوطني رقم» (3) **تعزيز تنافسية الأردن عالمياً** «عبر توفير كفاءات صحية متخصصة وقادرة على تقديم خدمات نوعية ومتقدمة.

كما يدعم المحور الهدف القطاعي رقم» (1) **تحقيق التغطية الصحية الشاملة واستدامة الخدمات الصحية**«، من خلال تخطيط الاحتياجات وتحليل عبء العمل وتوزيع الكوادر وفق الاحتياجات الفعلية، إلى جانب خطط الإحلال والتعاقب الوظيفي للوظائف القيادية والحرجة. ويتقاطع ذلك مع الهدفين الوطنيين رقم» (4) **تحسين الحياة اليومية للأردنيين** «ورقم» (7) **تطبيق مبادئ الاستدامة على جودة الحياة** «من خلال تعزيز استمرارية الخدمات وعدالة إتاحتها بين المرافق والمناطق.

وتنسجم أتمتة إجراءات الاستقطاب والتعيين، وتطوير أنظمة معلومات الموارد البشرية ونظام المعرفة الضمنية الإلكتروني، مع الهدف القطاعي رقم» (5) **التحول الرقمي والابتكار للوصول إلى أفضل معايير الرعاية الصحية** .«كما يخدم تحليل عبء العمل وتحديث الأوصاف الوظيفية والاستخدام الأمثل للكوادر الهدف القطاعي رقم» (6) **ضمان الاستدامة المالية للقطاع الصحي**«، ويدعم الهدف الوطني رقم» (2) **تحفيز نمو اقتصادي شامل ومستدام** «عبر رفع الإنتاجية وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

ويرتبط تعزيز التدريب والتطوير المهني المستمر وتحديث معاييره بالهدف القطاعي رقم » (10)**تحقيق أفضل معايير الجودة في الرعاية الصحية وسلامة المرضى**«، من خلال مواءمة التدريب مع الكفايات واحتياجات الخدمة وقياس أثره على الأداء. كما تدعم برامج تمكين الكوادر القيادية والمبادرات التنموية الهدف القطاعي رقم» (9) **الريادة والابتكار في المبادرات المتعلقة بالقطاع الصحي**«، بما ينعكس على جودة الخدمات ويدعم الهدف الوطني رقم» (4) **تحسين الحياة اليومية للأردنيين.**«

الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية

يلخص الهدف الاستراتيجي لهذا المحور أهميته، حيث ينص الهدف الاستراتيجي على "**زيادة كفاءة وفاعلية إدارة الموارد البشرية**"، ويتأتى ذلك من خلال حزمة من الأهداف الفرعية تنبثق عنها برامج ذات أهمية مطلقة على مستوى الوزارة، وتالياً استعراضٌ لها:

3.1. تطوير القدرات التخصصية للكوادر العاملة في الوزارة

يركّز هذا الهدف الفرعي على **تطوير القدرات التخصصية للكوادر العاملة في الوزارة** بما يضمن جاهزية القوى العاملة لتقديم خدمات أكثر تخصصًا وفاعلية، ويدعم استدامة تقديم الخدمة وتحسين جودتها عبر جميع مستويات الرعاية. ويتحقق ذلك من خلال 3 برامج كبرى:

3.1.1. بناء قدرات كوادر زراعة الأعضاء من خلال تدريب الكوادر داخل المملكة وخارجها لزيادة الأطباء المبتعثين في اختصاصات طبية فرعية، وإلحاق الكوادر في دورات ومؤتمرات وتدريبات تتضمن برامج دعم الحياة.

3.1.2. التوسع في إلحاق الأطباء بمختلف برامج الإقامة في مختلف التخصصات.

3.1.3. السير بتطبيق الاختصاصات التمريضية والتصنيف الفني للكوادر التمريضية في منشآت وزارة الصحة.

3.2. تحسين إجراءات الاستخدام الأمثل والفاعل للموارد البشرية بناء على الاحتياجات الفعلية للكوادر

يتضمن هذا الهدف الفرعي البرامج والمشاريع التالية:

3.2.1. إدارة عمليات الاستقطاب والتعيين من خلال الاعتماد على الأتمتة والفرز الإلكتروني لاسيما في عمليات شراء الخدمات.

3.2.2. **برنامج تنظيم وتطوير إجراءات الموارد البشرية** وفق نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام واستحداث سياسات للموارد البشرية وتعديلها وفق الاحتياجات الحالية.

3.2.3. **مشروع تطوير أنظمة معلومات الموارد** البشرية

3.2.4. **استثمار المعرفة الضمنية والصريحة** من خلال الموازنة بين الكفاءات التي يتم استثمار خبراتهم والكفاءات التي تُنقل إليهم هذه المعرفة.

3.2.5. **تطوير نظام المعرفة الضمنية الالكتروني** ورفع نسبة الموظفين الذين أدخلوا بياناتهم على نظام المعرفة الضمنية الالكتروني.

3.2.6. **تطوير وتحديث الأوصاف الوظيفية** المبنية على الكفايات الوظيفية

3.2.7. **تطوير خطة الإحلال والتعاقب الوظيفي** لكل من الوظائف القيادية والإشرافية إضافة إلى الحرجة.

3.2.8. **تحليل عبء العمل الصحي**.

3.3. تعزيز برامج بناء قدرات العاملين في وزارة الصحة وربطها بالتطوير المهني المستمر للتخصصات ذات العلاقة

يركّز هذا الهدف الفرعي على **تعزيز برامج بناء قدرات العاملين في وزارة الصحة وربطها بالتطوير المهني المستمر** بما يضمن توحيد جودة التدريب ومواءمته مع احتياجات الخدمة والتخصصات ذات العلاقة، وتحويل التدريب من نشاط متفرق إلى مسار مؤسسي قابل للقياس والتحسين. ويتحقق ذلك من خلال البرنامج التالية:

3.3.1. **التمكين والتدريب** ويتضمن برامج تدريبية للكوادر المختلفة بما فيها الكوادر القيادية.

3.3.2. **مبادرات لتنفيذ المحاور التنموية**

3.3.3. **تحديث ومراجعة معايير التطوير المهني المستمر**

3.3.4. **متابعة تنفيذ برنامج التطوير المهني المستمر** للعاملين في الرعاية الصحية وضمان امتثال الأنشطة للمعايير المعتمدة.

ملخص المحور الثالث:



الملخص (7) ملخص المحور الثالث لاستراتيجية وزارة الصحة 2026-2030

المحور الرابع: البنية التحتية والتحول الإلكتروني والتزويد

مقدمة

يمثّل محور البنية التحتية والتحول الرقمي والتزويد أحد الممكنات الأساسية لتحقيق أهداف استراتيجية وزارة الصحة، إذ تعتمد جودة الرعاية وسلامة المرضى واستمرارية التشغيل على جاهزية المرافق والأجهزة الطبية، وموثوقية الأنظمة الرقمية، ومرونة سلاسل التزويد والخدمات التشغيلية المساندة. ويتناول المحور هذه المكونات بوصفها منظومة مترابطة تدعم تقديم الخدمة في المكان والوقت المناسبين، وترفع قدرة الوزارة على الاستجابة للتغير في الاحتياجات والطلب والمخاطر التشغيلية والصحية.

ويشمل المحور تخطيط مرافق مستويات الرعاية المختلفة وإنشائها وتوسعتها وتأهيلها وتجهيزها، إلى جانب تعزيز الصيانة واستمرارية المرافق والخدمات التشغيلية المساندة. كما يولي اهتمامًا بجاهزية المرافق في المناطق النائية، وإتاحتها لجميع الفئات، وكفاءة استخدامها للموارد، وقدرتها على مواجهة الطوارئ والمخاطر المناخية والبيئية.

وفي الجانب الرقمي، يستهدف المحور الانتقال من أتمتة الإجراءات المتفرقة إلى بناء منظومة رقمية متكاملة وآمنة ومتمحورة حول متلقي الخدمة، تدعم تكامل مسارات الرعاية وتبادل البيانات واتخاذ القرار. ويشمل ذلك استكمال رقمنة الخدمات، وتوسيع الطبابة عن بُعد والنظم الدوائية والسريرية، وتعزيز قابلية التشغيل البيني وجودة البيانات وحوكمتها، وحماية الخصوصية وإدارة الصلاحيات والأمن السيبراني واستمرارية الأنظمة والتعافي من الأعطال.

وبالتوازي، يعزز المحور مرونة سلاسل التزويد من خلال التخطيط والتنبؤ بالاحتياجات، ورفع كفاءة التخزين والتوزيع وإدارة المخزون، واستخدام الأنظمة الرقمية وتقنيات التتبع والجرد، وإدارة مخاطر الموردين والتوريد. كما يدعم بناء مخزون استراتيجي للمواد والأدوية بما يحد من الانقطاعات والتلف والهدر، ويرفع كفاءة الإنفاق، ويدعم جاهزية المرافق واستمرارية الخدمات الصحية.

مواءمة المحور مع الأهداف الوطنية والقطاعية

يرتبط تطوير وتجهيز مرافق الرعاية الأولية والثانوية في مختلف المحافظات بالهدف القطاعي رقم» (1) **تحقيق التغطية الصحية الشاملة واستدامة الخدمات الصحية**«، وبالهدف القطاعي رقم» (2) **تعزيز دور الرعاية الصحية الأولية لتوفير خدمات عادلة ومستدامة ضمن نظام صحي رقمي متكامل** .«وتسهم مشاريع إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية وتوسعتها وتجهيزها، ولا سيما في المناطق النائية، في تحقيق الهدف الوطني رقم» (4) **تحسين الحياة اليومية للأردنيين** «من خلال تحسين إتاحة الخدمات وتقليص الفجوات الجغرافية.

ويتوافق الهدف الفرعي المتعلق بالتحول الرقمي وأتمتة الخدمات مع الهدف القطاعي رقم» (5) **التحول الرقمي والابتكار للوصول إلى أفضل معايير الرعاية الصحية** .« ويتجسد ذلك في استكمال نظام حكيم، والتوسع في الطبابة عن بُعد، وحوسبة الصيدلة السريرية، وتوصيل أدوية الأمراض المزمنة، وتعزيز الأمن السيبراني؛ بما يدعم الهدف الوطني رقم» (4) **تحسين الحياة اليومية للأردنيين** «عبر تسهيل الحصول على الخدمة وتحسين تجربة المستفيد واستمرارية الأنظمة.

كما يخدم تطوير إدارة المخزون وسلاسل الإمداد الهدف القطاعي رقم» (6) **ضمان الاستدامة المالية للقطاع الصحي**«، من خلال مصفوفة مخاطر الأدوية والمستهلكات، ونظام إدارة المخزون(OMET) ، واستخدام الباركود و(RFID)، وتطوير قاعدة بيانات المخزون الاستراتيجي. ويتقاطع ذلك مع الهدف الوطني رقم» (2) **تحفيز نمو اقتصادي شامل ومستدام** «عبر رفع كفاءة الإنفاق وتقليل الفاقد والأدوية منتهية الصلاحية وتحسين توجيه الموارد نحو الأصناف ذات الأولوية.

وتنسجم برامج سلامة المستودعات، والحصول على شهادات (ISO 45001) و(GSDP)، وتأهيل أقسام التعقيم، وتعزيز الأمن السيبراني والخدمات اللوجستية والفندقية مع الهدف القطاعي رقم» (10) **تحقيق أفضل معايير الجودة في الرعاية الصحية وسلامة المرضى** .«كما تدعم هذه التدخلات الهدف الوطني رقم» (7) **تطبيق مبادئ**

الاستدامة على جودة الحياة «من خلال توفير بيئة صحية آمنة وموثوقة وضمان جاهزية المرافق واستمرارية الخدمات أثناء الظروف التشغيلية المختلفة.

.

الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية

"تعزيز جاهزية واستدامة منظومة البنية التحتية والتحول الإلكتروني وسلاسل الإمداد لضمان استمرارية الخدمات وجودتها" حيث يُعد هذا الهدف الاستراتيجي إطارًا جامعًا لضمان أن المنظومة الصحية قادرة على تقديم خدماتها بكفاءة واستمرارية وجودة عبر 3 ممكنات مترابطة: جاهزية البنية التحتية للمرافق والتجهيزات، والتحول الإلكتروني الذي يدعم التكامل والأتمتة وتحسين تجربة المستفيد، وسلاسل التزويد التي تضمن توفر الأدوية والمستهلكات والخدمات الداعمة دون انقطاع.

ويعكس هذا التوجه الانتقال من تحسينات جزئية إلى بناء منظومة تشغيلية متكاملة تُدار بمؤشرات واضحة وتدعم الاستدامة، بما يرفع موثوقية الخدمة وجودتها على جميع المستويات. وتالياً استعراض للأهداف الفرعية والبرامج التي تندرج تحتها ضمن هذا المحور:

4.1. رفع كفاءة وفاعلية التحول الرقمي وأتمتة الخدمات الصحية ضمن منظومة متكاملة وآمنة

تندرج تحت هذا الهدف الفرعي حزمة من البرامج والمشاريع تتضمن:

4.1.1. استكمال التحول الرقمي للخدمات والعمليات على مستوى المديريات المركزية.

4.1.2. استكمال حوسبة المواقع الصحية (نظام حكيم)

4.1.3. التوسع في خدمة التوصيل المنزلي للأدوية المزمنة للمرضى من خلال المراكز الصحية والمستشفيات

4.1.4. حوسبة برمجيات الصيدلة السريرية

4.1.5. التوسع بخدمات نظام الطبابة عن بعد في الرعاية الصحية الثانوية

4.1.6. التوسع بخدمات الطبابة عن بعد في الرعاية الصحية الأولية

4.1.7. تطبيق نظام الفوترة الطبي

4.1.8. تعزيز منظومة الامن السيبراني وتعزيز الأنظمة والحسابات المميزة المُدارة عبر PAM

4.1.9. مشروع جمع البيانات الحكومية ضمن منظومة جمع البيانات الوطنية

4.2. تحسين فاعلية إدارة المخزون الطبي وغير الطبي بما يعزز استمرارية التزويد وتخفيض الهدر

استكمالاً لسلسلة الإنجازات التي حققتها الوزارة على صعيد إدارة المخزون وسلاسل التزويد، يأتي هذا الهدف الفرعي لتعزيز المكتسبات في هذا السياق ويشمل البرامج والمشاريع التالية:

4.2.1. تعزيز إدارة مخاطر المستودعات المركزية وسلامة سلاسل الإمداد.

4.2.2. تطوير مصفوفة مخاطر مرتبطة بالأدوية والمستهلكات الطبية

وفق أولويتها وتأثيرها على استمرارية الخدمات الصحية بما يمكّن توجيه الموارد نحو الأصناف الحرجة ورفع نسبة توافر الأدوية لدى الجهات المطبقة للمصفوفة، وتقليل نسبة قيمة الأدوية المنتهية الصلاحية.

4.2.3. تحديث البنية التحتية للمستودعات المركزية ومعايير السلامة

لرفع الجاهزية التشغيلية والامتثال لمعايير السلامة في المستودعات المركزية المحدثة.

4.2.4. تعزيز جودة إدارة المخزون المركزي وسلاسل الإمداد مع تتبع التقدم عبر مؤشرات اعتماد خطط تقييم المخاطر، ونسبة المستودعات المحدثة وفق تقارير إدارة المخاطر، إضافة إلى الحصول على شهادات الجودة ذات العلاقة مثل ISO 45001 وشهادةGSDP.

4.2.5. متابعة إدارة المخزون في الجهات الطبية لضمان اتساق التطبيق ورفع "نسبة ضبط المخزون" على مستوى المنظومة الصحية في الوزارة.

4.2.6. رصد التتبع الإلكتروني وتقنيات الجرد للمخزون المركزي في وزارة الصحة لتعزيز الشفافية والدقة والتحكم عبر رصد التتبع الإلكتروني وتقنيات الجرد للمخزون المركزي في وزارة الصحة، وتطبيق نظام إدارة المخزون OMET في المستشفيات والمستودعات والمراكز الصحية المحوسبة، وتوسيع استخدام تقنيات الباركود (BARCODE) وRFID في المستودعات النموذجية، بما يرفع دقة الجرد ويقلل الفاقد ويرفع موثوقية البيانات.

4.2.7. زيادة السعة التخزينية للمستودعات الاستراتيجية المركزية

4.2.8. تطوير قاعدة بيانات مركزية للمخزون الاستراتيجي وتحديثها

4.3. تعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية الثانوية

يركّز هذا الهدف الفرعي على تعزيز جاهزية واستمرارية خدمات الرعاية الصحية الثانوية عبر حزمة متكاملة من مشاريع التخطيط والإنشاء والتأهيل والتوسعة والتجهيز على مستوى مستشفيات وزارة الصحة، بما يرفع الطاقة الاستيعابية ويحسن بيئة الرعاية وجودتها ويعزز عدالة الوصول للخدمات. وتشمل هذه الحزمة البرامج التالية:

4.3.1. **إنشاء وتجهيز مبنى جديد للعيادات الخارجية/ مستشفى البشير**

4.3.2. **إنشاء مبنى جديد للطب الشرعي/مستشفى البشير**

4.3.3. **تأهيل وتجهيز مبنى الصدرية / مستشفى البشير**

4.3.4. **تأهيل وتجهيز مبنى الحروق / مستشفى البشير**

4.3.5. **إعادة تأهيل وتجهيز مبنى التأهيل القديم / مستشفى البشير**

4.3.6. **توسعة وتحديث وتجهيز مستشفى التوليد والخداج/ مستشفى البشير**

4.3.7. توسعة وتجهيز وحدة غسيل الكلى / مستشفى البشير

4.3.8. توسعة وتجهيز مستشفى الدكتور جميل التوتنجي.

4.3.9. إعادة تأهيل وتجهيز مستشفى عمان الميداني

4.3.10. توسعة وتجهيز قسم أسعاف والطوارئ مستشفى النديم

4.3.11. إنشاء وتجهيز مستشفى مأدبا الجديد

4.3.12. إعادة تأهيل مستشفى الأميرة إيمان / معدي المرحلة الثانية.

4.3.13. توسعة وتحديث وتجهيز مستشفى الأمير فيصل

4.3.14. تجهيز قسم العناية الحثيثة المستحدث في مستشفى الزرقاء الحكومي

4.3.15. توسعة في مستشفى الأميرة بسمة

4.3.16. تأهيل مستشفى الأميرة بسمة القديم (تحويله إلى مركز صحي)

4.3.17. توسعة وتحديث وتجهيز مستشفى الأميرة راية بنت الحسين

4.3.18. توسعة وتجهيز مستشفى الأميرة بديعة

4.3.19. توسعة وتجهيز قسم الطوارئ والكلى في مستشفى المفرق الحكومي

4.3.20. إنشاء مبنى العيادات الخارجية في مستشفى الكرك الحكومي

4.3.21. تجهيز مستشفى الكرك الحكومي

4.3.22. إنشاء وتجهيز مركز إسعاف وطوارئ شمال الكرك

4.3.23. تجهيز توسعة مستشفى معان الحكومي

4.3.24. تجهيز مركز متخصص للسكري والغدد الصماء والوراثة /معان

4.3.25. إنشاء مبنى الطب الشرعي في الشونة الجنوبية

4.3.26. **توريد وتحديث أجهزة وأثاث طبي في إدارة مستشفيات البشير** (رنين مغناطيسي 3 تسلا، قسطرة قلبية، أسرة، تعقيم...)

4.3.27. إعادة تأهيل أقسام التعقيم المركزي في المستشفيات

4.4. تعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية الأولية

يركّز هذا الهدف الفرعي على تعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية الأولية عبر تنفيذ مشاريع **إنشاء وتوسعة وتجهيز المراكز الصحية** على مستوى المحافظات بما يرفع الطاقة الاستيعابية ويحسن بيئة تقديم الخدمة ويعزز عدالة الوصول للخدمات الأساسية. وتشمل هذه المشاريع إنشاء وتوسعة وتجهيز المراكز الصحية في محافظة العاصمة، وإنشاء وتجهيز المراكز الصحية في محافظة إربد وعجلون، وإنشاء وتوسعة وتجهيز المراكز الصحية في محافظة جرش، وتوسعة وتجهيز المراكز الصحية في محافظة البلقاء.

أيضاً تشمل الخطة إنشاء وتوسعة وتجهيز المراكز الصحية في محافظة المفرق والكرك، إلى جانب تجهيز المراكز الصحية في محافظة معان (بما يشمل تجهيز توسعات المراكز الصحية والمراكز الصحية المستحدثة)، وإنشاء وتوسعة وتجهيز المراكز الصحية في محافظة العقبة، وإنشاء وتجهيز المراكز الصحية في محافظة الطفيلة، وإنشاء وتوسعة وتجهيز المراكز الصحية في محافظة مأدبا، وإنشاء وتجهيز المراكز الصحية في محافظة الزرقاء.

وتُتابَع هذه المشاريع من خلال مؤشرات إنجاز مرحلية تتعلق بنسب الإنجاز في الإنشاء/التوسعة ونسب الإنجاز في التجهيز على مستوى كل محافظة لضمان الالتزام بالخطة الزمنية ورفع الجاهزية التشغيلية للمراكز تدريجيًا.

4.5. تعزيز الخدمات اللوجستية والفندقية لضمان استمرارية التشغيل ورفع جاهزية المرافق

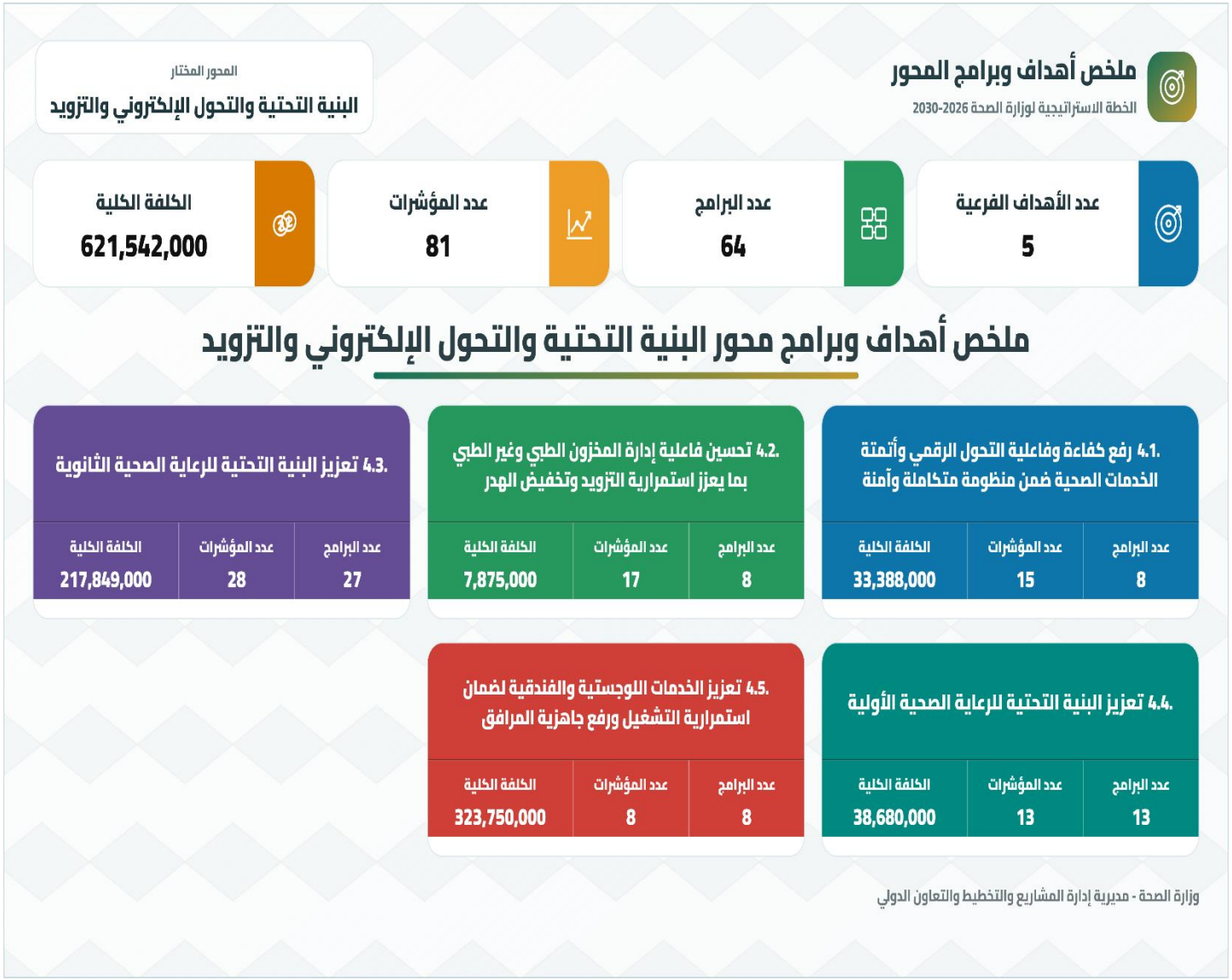
يركّز هذا الهدف الفرعي على **تعزيز الخدمات اللوجستية والفندقية** بوصفها ممكنًا تشغيليًا لضمان استمرارية تقديم الخدمات الصحية ورفع جاهزية المرافق وتحسين بيئة الرعاية. ويتحقق ذلك عبر **تعزيز أسطول النقل بمركبات جديدة** لدعم الحركة التشغيلية وتلبية الاحتياجات الميدانية، بما يشمل **شراء مركبات لمستشفى مادبا الجديد وشراء مركبات لمركز إسعاف وطوارئ شمال الكرك**، إضافة إلى **شراء**

سيارة قطف دم لدعم خدمات بنوك الدم وسلامة التزويد. وتُتابَع هذه الجهود من خلال قياس عدد المركبات التي تم إدخالها للخدمة سنويًا وفق خطة الإحلال والتوسعة المعتمدة.

كما يشمل الهدف تعزيز الاستمرارية في المواقع ذات الحساسية التشغيلية عبر **تنظيم والإشراف على تزويد المستشفيات والمراكز الصحية النائية بمواد الإعاشة** بما يضمن استدامة الخدمة في المواقع البعيدة، إلى جانب **تقديم خدمة الأمن والحماية لمواقع الوزارة المختلفة** لرفع سلامة الأصول والكوادر والمراجعين. ويستكمل ذلك من خلال **تقديم الخدمات الفندقية لمواقع الوزارة المختلفة** بما يشمل التغذية، والنقل والمراسلة، والتنظيف، والبستنة، بما يضمن بيئة تشغيلية مناسبة وآمنة للمرافق.

ولرفع الكفاءة التشغيلية وتوحيد مستوى الخدمة، يتضمن **الهدف تحديث وتجهيز الأدوات والمعدات اللازمة** بما ينعكس على جودة تنفيذ الخدمات الفندقية واستمرارية تقديمها. وتُقاس مخرجات هذا الهدف عبر نسبة المواقع المشمولة بالخدمات الفندقية ونسبة المواقع المشمولة بمشروع تحديث الأدوات والمعدات اللازمة، إلى جانب مؤشرات دعم الأسطول (عدد المركبات المدخلة للخدمة سنويًا) وفق الأولويات التشغيلية.

ملخص المحور الرابع:



الملخص (8) ملخص المحور الرابع لاستراتيجية وزارة الصحة 2026–2030

المحور الخامس: التغطية التأمينية والاستدامة المالية

مقدمة

يمثل محور التغطية التأمينية والاستدامة المالية أحد المسارات الرئيسة لترجمة التزام الأردن بالتقدم نحو التغطية الصحية الشاملة. وعلى الرغم من عدم ورود التغطية الصحية الشاملة صراحةً ضمن مسميات الأهداف الفرعية والبرامج، فإن مضمون المحور يشكل ركيزة تنفيذية أساسية لتحقيقها؛ إذ لا تقتصر التغطية الشاملة على امتلاك التأمين الصحي، بل تعني تمكين السكان من الحصول الفعلي على خدمات صحية ضرورية وذات جودة، دون التعرض لأعباء مالية تحد من الوصول إليها. ومن هذا المنطلق، يمضي الأردن في الوفاء بالتزاماته من خلال تنفيذ خارطة الطريق نحو التغطية الصحية الشاملة والبناء على الإنجازات المتحققة في هذا المجال.

ومن منظور اقتصادي واستراتيجي، يسعى المحور إلى تحقيق توازن مستدام بين توسيع التغطية، وتعزيز الحماية المالية، وضمان جودة الخدمات، والمحافظة على قدرة النظام الصحي على تمويل احتياجاته الحالية والمستقبلية. ويشمل ذلك مواصلة المساعي الرامية إلى توسيع مظلة التأمين الصحي وشمول فئات جديدة، بالتوازي مع تطوير سياسات التمويل الصحي، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد والإنفاق، وتحسين حوكمة البيانات والقرارات المالية. ويُنظر إلى التغطية التأمينية في هذا السياق بوصفها أداة رئيسة ضمن منظومة أوسع للتمويل الصحي والتغطية الصحية الشاملة، وليست غاية منفصلة عنها.

ويترجم الهدف الفرعي الأول، تعزيز التحول الرقمي في منظومة التأمين الصحي، هذا التوجه من خلال برنامج أتمتة وحوسبة أعمال إدارة التأمين الصحي المدني، بما يدعم تكامل البيانات، وتبسيط الإجراءات، وتحسين تجربة المنتفعين، ورفع كفاءة إدارة التغطية والموارد. فيما يركز الهدف الفرعي الثاني، تعزيز شمولية منظومة التأمين الصحي، على برامج التوسع بالتغطية الصحية حسب الفئات العمرية، وتوحيد فئات التأمين الصحي المجانية «التأمين الصحي الاجتماعي»، والتوسع بالتغطية التأمينية للشركات المملوكة للحكومة.

ويتكامل هذا المسار مع توظيف تقييم التكنولوجيا الصحية في ترتيب الأولويات ودعم القرارات المتعلقة بحزم المنافع والخدمات والتقنيات الصحية، استنادًا إلى الفاعلية السريرية والجدوى الاقتصادية والأثر المالي والاعتبارات المرتبطة بالإنصاف. وبذلك يجمع المحور بين توسيع التغطية وإصلاح التمويل ورفع كفاءة الإنفاق، ضمن مسار تدريجي ومنضبط يدعم تنفيذ خارطة الطريق، ويقرب النظام الصحي من تحقيق التغطية الصحية الشاملة على أسس عادلة وفعالة ومستدامة.

مواءمة المحور مع الأهداف الوطنية والقطاعية

يرتبط المحور بصورة مباشرة بالهدف القطاعي رقم« (1) **تحقيق التغطية الصحية الشاملة واستدامة الخدمات الصحية**«، من خلال توسيع التغطية التأمينية للفئة العمرية من 6 إلى 18 عاماً، وتوحيد فئات التأمين الصحي المجانية، والتوسع في تغطية الشركات المملوكة للحكومة. ويسهم ذلك في تحقيق الهدف الوطني رقم« (4) **تحسين الحياة اليومية للأردنيين** «عبر تعزيز الحماية المالية وتسهيل الحصول على الخدمات الصحية الضرورية.

كما يتوافق المحور مع الهدف القطاعي رقم« (6) **ضمان الاستدامة المالية للقطاع الصحي**«، من خلال تطوير سياسات التمويل، ورفع كفاءة تخصيص الموارد والإنفاق، وتوظيف تقييم التكنولوجيا الصحية في تحديد الأولويات وحزم المنافع. ويتقاطع ذلك مع الهدفين الوطنيين رقم« (2) **تحفيز نمو اقتصادي شامل ومستدام** «ورقم (6) «**تطبيق مبادئ الاستدامة على النمو الاقتصادي** «من خلال ضبط الإنفاق وتحقيق التوازن بين توسيع التغطية والقدرة على تمويلها مستقبلاً.

ويدعم الهدف الفرعي المتعلق بأتمتة وحوسبة منظومة التأمين الصحي الهدف القطاعي رقم« (5) **التحول الرقمي والابتكار للوصول إلى أفضل معايير الرعاية الصحية** .« ويتجسد ذلك في حوسبة أعمال التأمين والشؤون المالية وشعبة الكلى ولجان الأدوية المشروطة، وتوسيع تجديد بطاقات التأمين إلكترونياً؛ بما يدعم الهدف الوطني رقم (4) «**تحسين الحياة اليومية للأردنيين** «عبر تبسيط الإجراءات وتحسين تجربة المنتفعين.

كما تسهم حوكمة بيانات التأمين، والربط مع السجل الاجتماعي الأردني، وتقييم التكنولوجيا الصحية في دعم الهدف القطاعي رقم» (4) **تطبيق الحوكمة الرشيدة لتشمل المساءلة والشفافية لتعزيز صحة وسلامة المرضى والمراجعين**«، إلى جانب الهدف القطاعي رقم» (10) **تحقيق أفضل معايير الجودة في الرعاية الصحية وسلامة المرضى** .«ويتقاطع ذلك مع الهدف الوطني رقم» (7) **تطبيق مبادئ الاستدامة على جودة الحياة** «من خلال توجيه التغطية والموارد نحو خدمات فعّالة وعادلة ومستدامة.

الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية

يأتي الهدف الاستراتيجي لهذا المحور بعنوان "**تعزيز التغطية التأمينية واستدامة التمويل الصحي** " بحيث يشكل الحاضنة المعنية بجهود الوزارة للوصول إلى التغطية الصحية الشاملة وتعزيز مبادئ الاقتصاد الصحي في الاستراتيجية الجديدة من خلال هدفين فرعيين كما يلي:

5.1. تعزيز التحول الرقمي في منظومة التأمين الصحي

ويتضمن برنامجاً يُعنى **بأتمتة وحوسبة أعمال إدارة التأمين الصحي المدني** عبر حوسبة أعمال التأمين الصحي وحوسبة أعمال الشؤون المالية بما يدعم أتمتة العمليات المالية ويرفع نسبة التكامل مع الأنظمة الحكومية الأخرى، إلى جانب حوسبة أعمال شعبة الكلى لضمان توحيد الإجراءات ورفع كفاءة الخدمة للفئات ذات الاحتياج العالي. ويتزامن هذا مع حوسبة لجان الأدوية المشروطة، وزيادة عدد فئات بطاقات التأمين التي يمكن تجديدها إلكترونياً.

5.2. تعزيز شمولية منظومة التأمين الصحي

ويتضمن هذا الهدف 3 برامج هي:

5.2.1. التوسع بالتغطية الصحية حسب الفئات العمرية لشمول الفئة العمرية من 6 إلى 18 عاماً

5.2.2. توحيد فئات التأمين الصحي المجانية (التأمين الصحي الاجتماعي) وإصدار بطاقة التأمين الصحي من خلال السجل الاجتماعي الأردني

5.2.3. التوسع بالتغطية التأمينية للشركات المملوكة للحكومة.

ملخص المحور الخامس:



الملخص (9) ملخص المحور الخامس لاستراتيجية وزارة الصحة 2026-2030

المحور السادس: الحوكمة

مقدمة

يمثل محور الحوكمة الإطار المؤسسي الناظم لتنفيذ الاستراتيجية، إذ يعزز قدرة الوزارة على قيادة النظام الصحي وتوجيهه، ويضمن اتساق السياسات والتشريعات والقرارات والمعايير مع الأولويات الصحية الوطنية. كما يدعم ممارسة الوزارة لأدوارها التنظيمية والرقابية، ويرسخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، بما يحمي المال العام، ويرفع مستوى الامتثال، ويعزز جودة الخدمات الصحية وسلامتها واستدامتها.

وينطلق المحور من مأسسة ممارسات الحوكمة الرشيدة في مختلف مستويات العمل، من خلال وضوح الأدوار والصلاحيات، وتطوير التشريعات والخدمات التنظيمية، وتفعيل المتابعة والتقييم وإدارة المخاطر والشكاوى، وتعزيز اتخاذ القرار المبني على الأدلة. كما يركز على الارتقاء بالأداء المؤسسي وترسيخ ثقافة التميز والإبداع والابتكار، وإدماج منظور النوع الاجتماعي في التخطيط والتنفيذ والقياس، بما يضمن استجابة السياسات والبرامج للاحتياجات المختلفة، ويعزز كفاءة الوزارة وقدرتها على التحسين المستمر.

ويمتد نطاق الحوكمة ليشمل قيادة الاستعداد والاستجابة للأزمات والطوارئ الصحية، ورفع جاهزية المرافق، وتعزيز مرونة النظام الصحي في مواجهة آثار التغير المناخي والضغوط الصحية الممتدة للأزمات واللجوء. كما يدعم المحور تطوير البيئة التنظيمية والرقابية للسياحة العلاجية، وتعزيز إنتاج البحوث والأدلة الصحية والاستفادة منها، وبناء شراكات محلية ودولية فاعلة وموجهة نحو النتائج، بما يوحد الجهود ويدعم التنفيذ المنضبط للاستراتيجية وتحقيق أثر صحي مستدام.

مواءمة المحور مع الأهداف الوطنية والقطاعية

يرتبط المحور بصورة مباشرة بالهدف القطاعي رقم» (4) **تطبيق الحوكمة الرشيدة لتشمل المساءلة والشفافية لتعزيز صحة وسلامة المرضى والمراجعين**«، من

خلال تطوير التشريعات، وتعزيز الاعتماد، وتطبيق نظام(ISO 9001) ، وتنظيم الترخيص، وإدارة الشكاوى ومتابعة الامتثال. ويسهم ذلك في تحقيق الهدف الوطني رقم (4) «**تحسين الحياة اليومية للأردنيين** «عبر توفير خدمات أكثر موثوقية وشفافية واستجابة لاحتياجات متلقي الخدمة. كما تدعم حماية المال العام وتعزيز نزاهة المشتريات الهدف القطاعي رقم» (6) **ضمان الاستدامة المالية للقطاع الصحي**.«

وتنسجم برامج تقييم مخاطر المستشفيات، ومؤشر سلامة المستشفيات، وخطط الطوارئ الموحدة، واعتماد فرق الطوارئ الطبية، والرقابة على مياه الشرب والنفايات الطبية مع الهدف القطاعي رقم» (10) **تحقيق أفضل معايير الجودة في الرعاية الصحية وسلامة المرضى** .«كما يدعم التكيف مع التغير المناخي وإدماج النوع الاجتماعي الهدف القطاعي رقم» (1) **تحقيق التغطية الصحية الشاملة واستدامة الخدمات الصحية**«، ويتقاطعان مع الهدف الوطني رقم» (7) **تطبيق مبادئ الاستدامة على جودة الحياة** «من خلال تعزيز مرونة النظام وعدالة استجابته للمخاطر واحتياجات الفئات المختلفة.

ويرتبط تنظيم السياحة العلاجية مباشرة بالهدف القطاعي رقم» (3) **تطوير وتعزيز السياحة العلاجية وجعل الأردن وجهة مفضلة بأسعار ميسرة ورعاية عالية الجودة**«، من خلال تطوير الاستراتيجية الوطنية للسياحة العلاجية، وتحديث التشريعات، وإنشاء نظام بيانات المرضى، وتحسين جودة الخدمات والترويج لها. ويسهم ذلك في دعم الهدف الوطني رقم» (3) **تعزيز تنافسية الأردن عالمياً** «عبر تعزيز موثوقية الخدمات الصحية المقدمة للمرضى القادمين للعلاج في الأردن.

وتدعم الشراكات الوطنية والدولية الهدف القطاعي رقم» (7) **تعزيز التعاون مع جميع القطاعات المختلفة**«، فيما تنسجم برامج البحث الصحي والتميز المؤسسي وجوائز الأداء والنزاهة مع الهدف القطاعي رقم» (9) **الريادة والابتكار في المبادرات المتعلقة بالقطاع الصحي** .«وتسهم هذه الجهود في دعم الهدف الوطني رقم» (3) **تعزيز تنافسية الأردن عالمياً** «من خلال رفع كفاءة الوزارة وتطوير الابتكار المؤسسي، كما

تخدم الهدف الوطني رقم» (4) **تحسين الحياة اليومية للأردنيين** «عبر توظيف الأدلة والبحوث في تحسين السياسات والخدمات الصحية.

الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية

"**ترسيخ الحوكمة الرشيدة والدور التنظيمي والرقابي للوزارة لتعزيز الشفافية والمساءلة، وضمان جودة وسلامة الخدمات، وبناء نظام صحي مرن وعالي الجاهزية للاستجابة للأزمات**" وذلك من خلال حزمة واسعة من الأهداف الفرعية:

6.1. رفع فاعلية الحوكمة التنظيمية والرقابية لضمان جودة وسلامة الخدمات الصحية

ويتضمن البرامج والمشاريع التالية:

- **6.1.1. توسيع دور الاعتماد وتعظيم الاستفادة منه في مؤسسات الرعاية الصحية**
- **6.1.2. بناء وتعزيز مفهوم الثقافة المؤسسية** من خلال المبادرات والأنشطة المنفذة لتعزيز مفهوم الثقافة المؤسسية.
- **6.1.3. تطبيق ISO-9001 في مديرية التطوير المؤسسي وضبط الجودة** لرفع نضج العمليات وتحسينها بصورة منهجية.
- **6.1.4. تعديل وتطوير التشريعات الناظمة لأعمال وزارة الصحة**
- **6.1.5. تعديل التشريعات الناظمة لزراعة الأعضاء** من خلال تعديل قانون الانتفاع بالأعضاء البشرية والتعليمات الصادرة بموجبه
- **6.1.6. استحداث وإصدار وتعديل التشريعات الناظمة لخدمات ترخيص المهن والمؤسسات الصحية**
- **6.1.7. تطوير وتحسين خدمات ترخيص المهن والمؤسسات الصحية** من خلال دليل إرشادي وتسريع الإجراءات الخاصة بالمخالفات لتعزيز الامتثال وتصويب الأوضاع.
- **6.1.8. تعزيز خدمات الصحة المهنية في المنشآت**
- **6.1.9. برنامج الكشف الحسي على المراكز الإيوائية**

6.2. تعزيز النزاهة والمساءلة وضمان الامتثال في إدارة الخدمات والموارد الصحية

ويتضمن ما يلي:

- **6.2.1. التأكد من امتثال المديريات المركزية والفرعية والمستشفيات للتشريعات الناظمة** وتطبيق مبدأ المساءلة والحفاظ على المال العام من

خلال متابعة تنفيذ التوصيات والتصويب والإجراءات الإدارية والمال المسترد لخزينة الدولة.

6.2.2. إدارة الشكاوى لتعزيز "حوكمة التجربة" من خلال قياس حجم الشكاوى (وحدة صوت متلقي الخدمة ومنصة بخدمتكم)، وسرعة الاستجابة، ونسبة الإغلاق، ونسبة الإجراءات التصحيحية الناتجة عنها، بما يحول الشكاوى من رصد إلى تحسين ملموس.

6.2.3. تفعيل مبادرات الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (2026-2030) بما يتعلق بالمشتريات والتزويد من خلال متابعة قرارات الشراء المطابقة لمعايير النزاهة والحوكمة، والمورّدين المطبّقين لمعايير النزاهة والحوكمة.

6.3. تحسين الجاهزية لإدارة الأزمات والكوارث والاستجابة لآثار اللجوء والتغير المناخي

يركّز هذا الهدف على بناء منظومة حوكمة متكاملة لإدارة المخاطر والطوارئ الصحية تبدأ من **التقييم** وتنتهي بالتشغيل وفق معايير معتمدة. ويتحقق ذلك عبر حزمة متكاملة من البرامج:

6.3.1. تقييم مخاطر المستشفيات

6.3.2. قياس مؤشرات سلامة المستشفيات HIS بما يوفّر خط أساس حديث ومعتمد للجاهزية (عدد المستشفيات الحكومية/الخاصة/الجامعية ذات تقييم مخاطر حديث، وعدد المستشفيات ذات مؤشر سلامة محدث ومعتمد).

6.3.3. تحديث خطط الطوارئ الموحدة للمؤسسات الصحية، بما يضمن اتساق الاستجابة وتحديد الأدوار ومسارات التنسيق (عدد الخطط الموحدة حسب الفئة)

6.3.4. البرنامج الوطني لتصنيف واعتماد فرق الطوارئ الطبية EMT وفق معايير منظمة الصحة العالمية لضمان جاهزية الفرق وجودة منظومة العمل فيها.

6.3.5. نظام إدارة الحوادث والطوارئ الصحة العامة

6.3.6. تطوير واعتماد الإطار الحوكمي والتنظيمي لإدارة الطوارئ الصحية بما يحدد المسؤوليات، وآليات القيادة والسيطرة، وتدفق المعلومات (كتيب نظام إدارة الحوادث والطوارئ الصحية، وتعليمات مراكز الطوارئ الصحية).

6.3.7. تكيف القطاع الصحي مع التغير المناخي

6.4. تعزيز منظومة الرقابة الصحية البيئية لحماية الصحة العامة

ويتضمن البرامج التالية:

6.4.1. برنامج الرقابة على مياه الشرب
6.4.2. إدارة تعليمات إدارة النفايات الطبية في مؤسسات الرعاية الصحية
6.4.3. الرقابة على استيراد وتداول المواد الكيميائية الضارة على الصحة

6.5. تعزيز حوكمة وتنظيم السياحة العلاجية لتحسين جودة الخدمات وتجربة المرضى

ويتضمن:

- **6.5.1. تطوير الاستراتيجية الوطنية للسياحة العلاجية 2026-2029**
- **6.5.2. استحداث واستدامة نظام إدارة بيانات مرضى السياحة العلاجية**
- **6.5.3. بناء قدرات وتنمية الكوادر البشرية**
- **6.5.4. تحسين جودة الخدمات المقدمة لمريض السياحة العلاجية**
- **6.5.5. الترويج والتسويق حول السياحة العلاجية في الأردن**
- **6.5.6. تحديث التشريعات الناظمة لقطاع السياحة العلاجية**

6.6. تعزيز البحث الصحي لتطوير الخدمات ودعم اتخاذ القرار الصحي

ويتضمن:

- **6.6.1. تعزيز المشاركة الفاعلة في الأبحاث السريرية الصحية والطبية ووضع أطر علمية للأبحاث المتخصصة**
- **6.6.2. دعم عملية البحث العلمي ورفع كفاءة الابتكار**

6.7. تعزيز الشراكات الفاعلة محليا ودوليا لدعم تنفيذ الأولويات الصحية

ويتضمن:

- **6.7.1. تطوير الشراكات على المستوى الدولي**
- **6.7.2. تطوير الشراكات على المستوى الوطني**

6.8. الارتقاء بالأداء المؤسسي في الوزارة وتعزيز ممارسات التميز والابداع والابتكار

ويتضمن:

- **6.8.1. المشاركة في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية**
- **6.8.2. المشاركة في جائزة مؤشر النزاهة الوطني**
- **6.8.3. إطلاق جائزة المستشفى الحكومي المتميز**

6.9. تعزيز إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الصحية في الوزارة

يركّز هذا الهدف على إدماج النوع الاجتماعي كمنهج تخطيطي وتنفيذي يضمن عدالة الوصول وجودة الاستجابة للفئات المختلفة، ويعزز الحماية من العنف القائم على النوع

الاجتماعي والعنف الأسري. ويتحقق ذلك عبر **برنامج الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري**، **تضمين النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والخطط والسياسات التي تصدر عن وزارة الصحة** إضافة إلى **برنامج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في وزارة الصحة** بما يضمن تحويل الالتزام إلى إجراءات قابلة للقياس داخل المرافق.

ملخص المحور السادس:



الملخص (10) ملخص المحور السادس لاستراتيجية وزارة الصحة 2026–2030

إطار المتابعة والتقييم

يهدف إطار المتابعة والتقييم إلى حوكمة الأداء، وتحويل الرؤية الاستراتيجية إلى واقع تشغيلي ملموس، وذلك من خلال وضع آلية متكاملة لضمان متابعة تنفيذ استراتيجية وزارة الصحة للأعوام 2026-2030 بمعايير جودة عالية.

ويسعى هذا الإطار إلى مأسسة الرصد الدوري للمؤشرات لضمان كفاءة التنفيذ، وترسيخ قيم الشفافية والمساءلة. كما يُعد أداةً محورية لدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلّة، مما يتيح استجابة مرنة للمتغيرات وتوجيهاً أمثلاً للموارد، آخذين بعين الاعتبار بناء منظومة تعلّم مؤسسي توثق النجاحات وتستخلص الدروس لضمان استدامة التطوير.

تعتبر المتابعة والتقييم جزءً لا يتجزأ من دورة حياة المشاريع، بدءً بمرحلة التخطيط ثم خلال عملية التنفيذ وصولًا إلى مرحلة الإغلاق. وتتكامل هاتان العمليتان معًا لتوفير رؤية شاملة لأداء المشاريع، حيث تُركّز المتابعة على تتبع التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة، بينما يُركّز التقييم على تحليل النتائج وتقييم مدى تحقيق الأهداف المرجوة. ومن خلال هذه الرؤية الشاملة، يُمكن اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب، وتعديل الخطط إذا لزم الأمر، مما يضمن تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.

ويعتبر إطار المتابعة والتقييم لبرامج وزارة الصحة من أهم مكونات الخطة الاستراتيجية للوزارة، فهو الأداة الأساسية لتحسين البرامج وتحديد نقاط القوة والضعف وتوجيه الجهود نحو تحقيق نتائج أفضل.

دور المتابعة والتقييم خلال دورة حياة المشروع

للمتابعة والتقييم أدوار مختلفة باختلاف مراحل دورة حياة المشروع، وذلك لضمان الجودة وتحقيق الأهداف بكفاءة، حيث يكمن دور المتابعة والتقييم في كل مرحلة بِـ:

1. مرحلة تصميم المشاريع

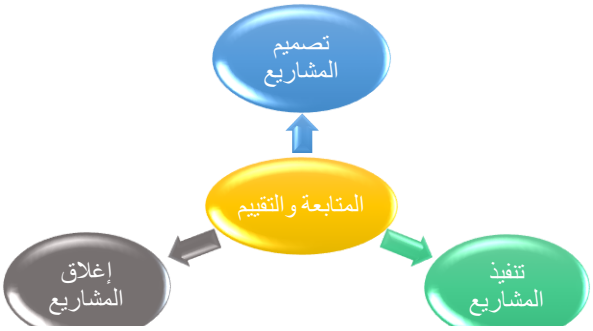
- تحديد الأهداف والمؤشرات، من خلال صياغة أهداف واضحة وقابلة للقياس، وتحديد مؤشرات أداء **SMART** (بمعنى أن يكون محدد وواضح، وقابل للقياس، ويمكن تحقيقه ضمن الفترة الزمنية المحددة، وأن يكون ذو صلة بالبرنامج أو المشروع، وأن يكون محدداً بوقت)، والتي ستستخدم لقياس التقدّم.
- إدماج آليات المتابعة والتقييم في خطة المشروع منذ البداية لضمان القدرة على رصد التحديات المحتملة.
- وضع خطة المتابعة والتقييم كجزء من التصميم، لضمان تتبع البرامج والمشاريع.

2. مرحلة تنفيذ المشاريع

- متابعة المشاريع والبرامج بشكل دوري للتأكد من سيرها وفق الخطة الزمنية والميزانية المحددة.
- التغذية الراجعة المستمرة، من خلال توفير معلومات دورية تساعد صناع القرار على اتخاذ قرارات تصحيحية أو تعديل المسار عند الحاجة.

3. مرحلة إغلاق المشاريع

- تقييم النتائج وتحليل ما تم تحقيقه مقارنةً بالأهداف والمؤشرات الموضوعة، وقياس الأثر على المستفيدين والمجتمع.
- استخلاص الدروس المستفادة، وتوثيق النجاحات والتحديات لتكون مرجعًا في تصميم وتنفيذ مشاريع مستقبلية.



الشكل (13) دورة المتابعة والتقييم لبرامج ومشاريع استراتيجية وزارة الصحة 2026-2030

مكونات إطار المتابعة والتقييم في استراتيجية وزارة الصحة 2026-2030

1. فريق فني للخطة الاستراتيجية في وزارة الصحة

تم تشكيل فريق فني من ضباط ارتباط يمثلون مختلف المديريات المركزية، وذلك بعد عقد سلسلة من الورشات التدريبية التي هدفت إلى رفع الوعي بمفاهيم التخطيط وإعداد المشاريع ومتابعتها. ويُعدّ هذا الفريق حلقة وصل أساسية بين وحدة المتابعة والتقييم والمديريات المختلفة، مما يسهم في تعزيز التنسيق المؤسسي، وتوحيد آليات التخطيط والمتابعة، وضمان تدفق المعلومات بشكل منظم ودقيق، بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة وفاعلية.

2. مؤشرات الأداء الرئيسية

تم بناء 3 طبقات من المؤشرات في هذه الاستراتيجية:

1. **المؤشرات على مستوى المحور:** بحيث تضمن كل محور حزمة من المؤشرات التي ستقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بالمحور.
2. **المؤشرات على مستوى الهدف الفرعي:** تم إدراج مؤشر واحد أو أكثر لكل هدف فرعي في الاستراتيجية ليتم من خلاله تفصيل المتابعة والتقييم على المستوى الاستراتيجي والتنفيذي معاً.
3. **المؤشرات على مستوى البرامج والمشاريع:** تضمنت الاستراتيجية ما يزيد عن 340 مؤشراً في هذا المستوى مما يتيح عمليات التقييم والمتابعة الدقيقة لكل برنامج في هذه الاستراتيجية.

3. تقارير المتابعة الدورية

سيتم جمع البيانات من المديريات المعنية بالتنفيذ بشكل دوري بهدف تحليلها وإعداد تقارير متابعة دورية توضح التقدم المحرز في المشاريع وأهم الإنجازات المتحققة، والتحديات التي تواجه سير العمل، بالإضافة إلى توصيات لمعالجة التحديات وتحسين

الأداء. ثم يتم مشاركة تقرير متابعة برامج ومشاريع وزارة الصحة مع مختلف المديريات للحصول على التغذية الراجعة وإعطاء أي ملاحظات قبل إصدار النسخة النهائية. ثم يتم مشاركة التقرير بنسخته النهائية مع الإدارة العُليا ليكون أساس لاتخاذ القرارات.

4. التقييم الخارجي

ولتعزيز مبدأ الشفافية والمسائلة لبرامج وزارة الصحة، سيتم تكليف جهة مستقلة متخصصة بتنفيذ تقييمين شاملين لاستراتيجية وزارة الصحة 2026-2030 على النحو التالي:

أ. **تقييم منتصف المدة (Mid-Term Evaluation)**

- التوقيت: منتصف فترة تنفيذ الاستراتيجية.
- الهدف: تقييم التقدم المحرز، رصد مكامن القوة والضعف، وتقديم توصيات لتحسين الأداء خلال النصف الثاني من فترة الاستراتيجية.
- المنهجية: مراجعة الوثائق والتقارير، إجراء مقابلات مع أصحاب العلاقة (مثل متلقيي ومقدمي الخدمة)، زيارات ميدانية، تحليل بيانات المؤشرات.

ب. **التقييم النهائي (Final Evaluation)**

- التوقيت: بعد الانتهاء الكامل من تنفيذ الاستراتيجية ب 3-6 شهور.
- الهدف: تقييم الأثر الشامل للمشاريع، مدى تحقيق الأهداف، كفاءة التنفيذ، استدامة النتائج، والدروس المستفادة.
- المنهجية: تقييم شامل ومتكامل يشمل الجوانب الكمية والنوعية، مع تحليل الأثر بعيد المدى.

المراجع

تمثل القائمة أدناه أهم المراجع التي تم الرجوع إليها عبر مراحل صياغة وإعداد هذه الاستراتيجية.

1. المملكة الأردنية الهاشمية. (2008). قانون الصحة العامة رقم (47) لسنة 2008 وتعديلاته النافذة.
2. المملكة الأردنية الهاشمية. (2018). قانون المسؤولية الطبية والصحية رقم (25) لسنة 2018.
3. المملكة الأردنية الهاشمية. (2004). نظام التأمين الصحي المدني رقم (83) لسنة 2004 وتعديلاته.
4. المملكة الأردنية الهاشمية. (2023). نظام رقم (51) لسنة 2023: نظام الرعاية الصحية والطبية المقدمة عن بُعد.
5. حكومة المملكة الأردنية الهاشمية. (2022). رؤية التحديث الاقتصادي 2023–2033: إطلاق الإمكانات لبناء المستقبل.
6. رئاسة الوزراء. (2026). المرحلة الثانية: البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي 2026–2029.
7. رئاسة الوزراء. (2026). البرنامج التنفيذي الثاني لخارطة طريق تحديث القطاع العام 2026–2029..
8. وزارة الصحة الأردنية. (2023). الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة للأعوام 2023–2025.
9. وزارة الصحة الأردنية. (2026). تقرير متابعة برامج الخطة الاستراتيجية 2023–2025: النتائج السنوية لعام 2025
10. وزارة الصحة الأردنية. (2026). التقرير الإحصائي السنوي لوزارة الصحة لعام 2025.
11. وزارة الصحة الأردنية. (2026). الحسابات الصحية الوطنية لعام 2023.
12. دائرة الإحصاءات العامة [الأردن] ومؤسسة ICF الدولية. (2024). مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2023.
13. دائرة الإحصاءات العامة. (2026). التقديرات السكانية لنهاية عام 2025.
14. وزارة الصحة الأردنية. خارطة الطريق لإصلاح نظام التمويل الصحي وتحقيق التغطية الصحية الشاملة 2024–2030.
15. منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. (2024). Health Financing Progress Matrix assessment, Jordan 2024: Summary of findings and recommendations.
16. منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. (2021). Country cooperation strategy for WHO and Jordan 2021–2025.

17. وزارة الصحة الأردنية. (2025). السياسة والاستراتيجية الوطنية للجودة وسلامة المرضى في الأردن 2024–2030.
18. وزارة الصحة الأردنية. (2025). الاستراتيجية الوطنية لتكيف القطاع الصحي مع تغير المناخ في الأردن 2024–2033.
19. وزارة الصحة الأردنية. (2026). الاستراتيجية الوطنية للسيطرة على السرطان 2026–2030 وخطة العمل 2026–2027.
20. وزارة الصحة الأردنية. (2022). الاستراتيجية الوطنية للتغذية 2023–2030.
21. وزارة الصحة الأردنية. (2021). خطة العمل الوطنية للصحة النفسية والإدمان 2022–2026.
22. وزارة الصحة الأردنية. (2025). الدليل الإرشادي الوطني لتقييم التكنولوجيا الصحية في المملكة الأردنية الهاشمية.
23. وزارة الصحة الأردنية. (2026). مسودة الاستراتيجية الوطنية للصحة الرقمية 2026–2030.
24. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. (2020). الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020–2025، (تمديد العمل بها حتى نهاية عام 2026).
25. وزارة الصحة الأردنية. (2018). الاستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية (2018-2022).
26. وزارة الصحة الأردنية. الاستراتيجية الوطنية للتأهيل (2020-2024).
27. وزارة التربية والتعليم الأردنية. (2026). الخطة الاستراتيجية للتعليم 2026-2030.
28. وزارة الشباب الأردنية. (2026). الجلسات التحضيرية للاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام (2026-2030).
29. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية. (2025). الاستراتيجية الأردنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية 2026–2028.
30. وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية. (2025). الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025 - 2033).
31. المملكة الأردنية الهاشمية. وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية. (2026). الاستعراض الوطني الطوعي الثالث للمملكة الأردنية الهاشمية حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
32. الأمم المتحدة. الجمعية العامة. (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قرار الجمعية العامة رقم (A/RES/70/1).
33. المجلس الوطني لشؤون الأسرة. (2024). الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن 2025–2030.

الملاحق

الملحق (1) مصفوفة المشاريع بالتفصيل